جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

النزاعات الدولية الجديدة والأمم المتحدة

-ليبيا نموذجاً-

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص القانون الدولي العام

من إعداد الطلبة
- محمودية صونية
- رمال وهيبة

تحت إشراف الأستاذ
- بوخلو مسعود

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ/ة/: يحياوي نورة، أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية ---------- رئيسا/ة/

الأستاذ: بوخلو مسعود، أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية ---مشرفا/ة/ ومقرر/ة/

الأستاذ/ة/: زيان خوجة مريا، أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية------ ممتحنا/ة/

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

« La guerre c'est l'humanité contre l'humanité malgré l'humanité »

Victor HUGO-Les misérables 1862.

شكر وتقدير

الشكر لله عز وجل بداية ونهاية لتوفيقنا على إتمام هذا العمل.

ونتقدم بخالص التشكرات والتقدير للأستاذ " بوخلو مسعود" نظير جهوده وتوجيهاته وعلى كل ما قدمه لإعداد هذه المذكرة، فجزاه الله خيرا.

كما نخص بالشكر:

أعضاء لجنة المناقشة الكرام لموافقتهم على مناقشة موضوع المذكرة

الطاقم البيداغوجي والإدارية لكلية الحقوق والعلوم السياسية بصفة خاصة، وجامعة بجاية بصفة عامة، فلهم الفضل علينا منذ بداية مشوارنا الجامعي إلى اليوم "مشكورين"

كل الشكر والعرفان لكل من ساهم وساعد في اعداد هذا العمل

- صونية، وهيبة -

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا:

الى اعز وأغلى إنسانة في حياتي وإلى من منحتني القوة والعزيمة،

إلى الغالية أمي رحمة الله عليها.

إلى روح جدي رحمة الله عليه

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها، سندي الوحيد اخي العزيز،

إلى زوجي الغالي أدامه الله عونا لي، وإلى عائلتي الثانية حفظهم الله لي.

إلى خالتي الحنونة ومن أنارتا دربي (يسمينه وسيليا)

إلى رفيقات دربي وصديقاتي العزيزات (وهيبة، سيليا، صبرينة وسلمى)

وأهدي هذا العمل لكل من ساعدني ودعمني في إعداد هذه الدراسة.

-صونية-

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الي:

لمن لنْ أستطيع أن اوفي جميلها وفضلها علي

من خصها الله بالإحسان، لقوله تبارك وتعالى:

"وبالـولـديــن احـسـانـا"

سورة الاسراء الآية 23.

أطال الله في عمركما ورزقكما الصحة والعافية

إلى بركة عائلتنا جدتي اطال الله في عمرك وحفظك لنا

إلى إخوتي وأخواتي ادامكم الله لي سندا.

إلى رفيقات دربي احبائي وكل أصدقائي

إلى كل من له الفضل في تكويني الدراسي من الطور الابتدائي إلى اليوم

إلى كل ضحايا النزاعات المسلحة حول العالم.

-وهيبة-

قائمة أهم المختصرات

قائمة أهم المختصرات

أولا: باللغة العربية

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ج: جزء.

د.ب.ن: دون بلد النشر.

د.س.ن: دون سنة النشر.

د.ط: دون طبعة.

ط: طبعة.

ص.ص: من الصفحة إلى الصفحة.

ص: صفحة.

ثانيا: باللغة الفرنسية

N° : Numéro.
P : Page.
PP : de **P**age à la **P**age.
Vol : volume**.**

مقدمة

عرفت المجتمعات البشرية منذ ظهورها انتشارا للنزاعات والحروب التي شهدت تغيرات في طياتها بتقدم البشرية. ومن أبرز ملامح النظرة التقليدية للحرب مشروعية اللجوء إليها، حيث كان ينظر لها على أنها وسيلة قانونية لتسوية النزاعات وهي حق طبيعي تمارسه الدولة.

وكنتيجة لتغير الوضع الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك بعد التزايد الملحوظ لأعداد النزاعات المسلحة وتزايد الجرائم المرتكبة فيها، ارتأى المجتمع الدولي وضع مجموعة من القواعد والمبادئ لكي ينظم النزاعات التي تحدث بين الحين والأخر، من خلال سنه لمختلف المبادئ المشكلة للقانون الدولي.

إن النزاعات كغيرها من الوقائع القانونية والسياسية تتعرض لتغير في المفاهيم والوظائف، فالتحولات البنيوية التي شهدها النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب البارد وتزايد النزاعات في العالم أدى ذلك إلى ظهور تسمية أخرى المتمثلة في النزاعات الدولية الجديدة.

وقد شهدت المنطقة العربية مع مطلع 2011 بعض الأحداث والاحتجاجات سميت فيما بعد باسم الربيع العربي، والتي كانت بدايتها في تونس أين تم الإطاحة بنظام الحكم القائم، وانتشرت فيما بعد لتشمل عدة دول في العالم العربي.

تعددت الآراء ووجهات النظر واختلفت حول طبيعة الإحداث والتطورات في المنطقة العربية مثلما تعددت مسمياتها بين: ثورة، انتفاضة أو انقلاب على نظام الحكم لكن، ولا واحدة من هذه المسميات تنطبق بنفس الدقة على جميع الأحداث الحاصلة في المنطقة العربية، بالنظر إلى تباينها أو اختلاف طبيعتها من بلد إلى آخر، رغم الحقيقة التي تقضي باشتراك هذه الثورات في أسباب اندلاعها، والمتمثلة في غياب الديمقراطية وانعدام الحقوق الأساسية وتقييد الحريات الفردية، بالإضافة إلى تدهور المستوى المعيشي للفرد العربي وانعدام العدالة الاجتماعية وتسلط الأنظمة واستبدادها. وعلى الرغم من تشابه مطالب الجماهير العربية المنتفضة الداعية إلى الإصلاح والتغيير أو إسقاط ورحيل النظام الحاكم، إلّا انه يُلاحظ تباين واختلاف في ردود الفعل من طرف الأنظمة الحاكمة، ففي تونس بعد تزايد الضغوطات الداخلية قابلها الرئيس بن على زين العابدين بالهروب نحو المملكة السعودية والتخلي عن الرئاسة، ليلقى الرئيس حسني مبارك نفس المصير

بعد ان تخلت عنه الدول الغربية الحليفة وتزايد الضغوطات الداخلية، ليأتي الدور على ليبيا كثالث دولة افريقية تصيبها عدوى الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام، والذي كان تحت قيادة العقيد معمر القذافي لما يزيد عن أربعين سنة بعد قيامه بانقلاب عسكري سنة 1969 على النظام الملكي دون احترامه للأسس الدستورية، أين حكم الدولة الليبية حكماً فردياً مطلقاً وفقا لأفكار وسياسات إيديولوجية متعسفة لا تمت لديمقراطية بصلة.

إن حالة التوتر في ليبيا تميزت عن سابقاتها، فقد وصلت الإحداث في ليبيا إلى صدام دامي بين القوى الشعبية الثائرة ونظام العقيد القذافي، وكانت مدينة بنغازي الليبية من الأوائل التي انطلقت منها الثورات الشعبية في 17 فيفري 2011 أين تم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي حظي بدعم ومساندة إقليمية وعالمية.

من هنا تحولت الاحتجاجات الشعبية الليبية التي بدأت في 17 فيفري 2011 إلى ثورة وحرب طاحنة، بعدما واجهها النظام بالاستخدام المفرط للقوة ما أثار انتباه المجتمع الدولي لخطورة الحالة في ليبيا.

وهذا ما جعل الأمم المتحدة تقتنع بضرورة التدخل الدولي وتبني سياسات لإنقاذ الوضع في ليبيا، أين انقسمت هذه السياسات إلى مرحلتين: الأولى متمثلة في التدخل العسكري بناءً على قرار مجلس الأمن 1973 أين تم الإطاحة بنظام القذافي بقيادة حلف الناتو. أما المرحلة الثانية تمثلت بمتابعة الأمم المتحدة لبناء الدولة ورعاية النظام السياسي الجديد في مرحلة ما بعد الثورة، أين شرعت الأمم المتحدة في أداء مهام إنسانية من خلال إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بناءً على قرار مجلس الأمن رقم 2009 لعام 2011 لمساعدة الجهود الوطنية لبناء الدولة الليبية. وفي موضوع دراستنا سنحاول تسليط الضوء على دور الأمم المتحدة في حل النزاع الليبي.

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في تبيان تداعيات النزاعات وتأثيرها على الأمن والسلم الدوليين، ودراسة منظومة الأمم المتحدة ودورها في تجسيد الأمن والسلم الدوليين، ومحاولة التعرف على مدى فعلية وفعالية أجهزة منظمة الأمم المتحدة في حلها للنزاعات المسلحة.

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى جملة من المبررات الذاتية والموضوعية:

فتتمثل الدوافع الذاتية في رغبتنا في دراسة العلاقات والأزمات الدولية وغيرها من الإحداث التي تطرأ على الساحة الدولية، ومحاولة تسليط الضوء على النزاع الواقع في الدولة الليبية نظراً لما له من وقع على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أما الأسباب الموضوعية منها: حداثة الموضوع وتصدره المواضيع الأمنية الدولية في الآونة الأخيرة وقوة تأثيره على الساحة الدولية، وكذلك على انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن والسلم الدوليين من جهة، وتداعيات التدخلات الدولية سواء من طرف الدول أو المنظمات الدولية خاصة ما تعلق بتدخلات منظمة الأمم المتحدة.

نظرا لتطور الإحداث في الدولة الليبية التي شهدت حالة من التفكك والصراعات، ونظرا لجسامة مخلفات تلك الإحداث، ذلك ما جعل المنظمة الأممية تتدخل لاحتواء الوضع من خلال اتخاذها لعدة إجراءات وتدابير قصد استعادة الأمن والاستقرار وحماية مختلف الحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطن الليبي باعتباره إنسان ومحمي بموجب قوانين الدولة الليبية وبموجب مختلف أحكام القانون الدولي لحقوق الانسان، من التجاوزات والانتهاكات التي طاله من مختلف الميليشيات والأجهزة الأمنية الليبية، وتبعا لذلك تدفعنا هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى ملاءمة مساعي المنظمة وحلولها مع هذه المعضلة وعلى الأوضاع التي تشهدها الساحة الليبية. على هذا الأساس تثير هذه الدراسة إشكالية رئيسية إلّا وهي:

الي أي مدى تمكنت منظمة الأمم المتحدة في إدارة وحل الأزمة الليبية؟

وترتبط هذه الإشكالية الرئيسية بعدد من الأسئلة الفرعية تتضمن:

- كيف تعامل المجتمع الدولي مع الصراع في ليبيا؟
- ماهي مظاهر تدخل منظمة الأمم المتحدة في ليبيا؟
- كيف يمكن تقييم دور منظمة الأمم المتحدة في حل الأزمة الليبية؟

لدراسة هذا الموضوع عمدنا إلى استخدام عدة مناهج علمية، أين قمنا بتوظيف بعض أدوات المنهج التاريخي في هذه الدراسة للوقوف على المسار والسياق التطوري والتفاعلي الذي أدى إلى

تبلور الأزمة الليبية عبر الزمن والتعرف على أبرز المحددات التاريخية التي ساهمت في تشكيل الوضع الليبي الراهن.

كما اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف النزاع الليبي عن طريق تحديد الإطار المادي والشخصي للنزاع.

كما استعنا بالمنهج التحليلي لدراسة موضوع تدخلات اشخاص المجتمع الدولي، خاصة ما تعلق بدور منظمة الأمم المتحدة في النزاع الليبي.

للإجابة عن الإشكالية السابقة الذكر، عمدنا إلى التقسيم الثنائي للدراسة، أين خصصنا الفصل الأول لدراسة موقف الأمم المتحدة من حل الأزمة الليبية.

وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى دراسة تدخل الأمم المتحدة في ليبيا من مسؤولية الحماية إلى إعادة البناء.

الفصل الأول
موقف المجتمع الدولي في حل الأزمة الليبية

كان طبيعيا لثورة ناجحة في تونس وأخرى أكثر نجاحا في مصر، أن تؤثر مباشرة في الإحداث الدائرة في دول الجوار وخاصة منها ليبيا وبالفعل بعد أربعة أيام من سقوط نظام حسني مبارك في مصر بتاريخ 15فيفري2011، طالبت مجموعة من الشخصيات والفصائل والقوى السياسية وكذا التنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية بتنحي الزعيم الليبي معمر القذافي على الحكم، مؤكدين حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه في مظاهرات سلمية دون أي مضايقات أو تهديدات من قبل النظام.

وبتاريخ 17فيفري2011 انطلقت مسيرة احتجاجية بمدينة بنغازي، أين قوبلت بالقمع العنيف والدموي وسرعان ما انتشرت الاحتجاجات بالمدن الليبية الشرقية إذ انضمت أجدابيا، درنة، البيضاء، طبرق وغيرها من المدن الشرقية، وامتدت إلى المدن الغربية منها العاصمة طرابلس مثل بني الوليد، الزنتان، مصراته، الزاوية، زوارة وغيرها.

إن استخدام القوة ضد الثوار سرعان ما أثار انتباه المجتمع الدولي، لينشغل بالملف الليبي نتيجة لتداعيات الأوضاع التي تعدت التراب الداخلي، أين مست بالسلم والأمن الدوليين، وهنا تعالت الأصوات الخارجية وبصفة خاصة الأطراف الغربية المستنكرة لتصرف النظام وجرائمه، فبدأت تدعو لموقف دولي وتطالب التدخل في الوضع الليبي.

لم يلبث الوضع يستتب في ليبيا حتى بدأ يتسم بالتدخل الخارجي المعلن أو الخفي عن طريق تدخل جهات خارجية من دول الجوار والتنظيمات الإقليمية والدولية، وسرعان ما تجسد هذا التدخل على الأوضاع الليبية.

ولمعرفة محددات الأزمة الليبية سنتناول في هذه الدراس بوادر الأزمة الليبية **(المبحث الأول)**، وبعدها نسلط الضوء على موقف المجتمع الدولي من الأزمة الليبية **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

بوادر الأزمة الليبية

مثلما تمتعت ليبيا بخصوصية شديدة في نظامها، وعلاقاتها الخارجية وخطابها السياسي منذ بدء حكم العقيد معمر القذافي سنة1969، شهدت انتفاضة شعبها التي تحولت إلى معارك مسلحة حالة خاصة اختلفت عن غيرها من الانتفاضات العربية، أين كان متوقعا ان تقابل المظاهرات الشعبية السلمية في ليبيا بالقمع وإطلاق النار على المحتجين.

إن الصراع الدائر في ليبيا لم يكن وليد اللحظة بل إن له جذوراً تعود إلى عقود مضت أوصلت الأوضاع الليبية إلى منعرج خطير يصعب التنبؤ بحل يخرج الدولة من مأزق الفوضى والصراع.

عند تطرقنا لمحددات الأزمة الليبية، وجب علينا استعراض خلفيات اندلاع الثورة الليبية **(المطلب الأول)**، تكييف النزاع الليبي **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول:

خلفيات اندلاع الثورة الليبية.

لقد ظهرت الأزمة في ليبيا على شكل مواجهات بين المتظاهرين وقوى المعارضة الليبية من جهة وقوات وكتائب معمر القذافي من جهة الأخرى، وقد تطورت الأزمة إلى صراع مسلح، تقوده حركات سياسية وميليشيات مسلحة تطالب بإسقاط النظام الليبي القائم بزعامة العقيد معمر القذافي.

ترجع أسباب اندلاع الثورة الليبية إلى عوامل وأسباب داخلية **(الفرع الأول)**، أسباب وعوامل خارجية **(الفرع الثاني)**، يمكن اجمالها في الآتي:

الفرع الأول

الأسباب الداخلية

كانت لجملة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية السلبية السبب في إخراج الشعب الليبي إلى شوارع المدن الليبية للتعبير عن غضبه واستيلائه عن طريق التظاهر السلمي، وسندرس في هذا الفرع حقيقة هذه العوامل التي أدت إلى تصاعد الأوضاع الليبية على النحو التالي:

أولا: الأسباب السياسية

بالعودة إلى مختلف النظم السياسية حول العالم نجد ان الدستور أسمى القوانين في البلاد الذي يعبر عن إرادة الأمة والشعب، لكن العقيد معمر القذافي عبر فقط عن إرادته عن طريق الكتاب الأخضر الذي أسس به الدولة الليبية ونظامها السياسي والإداري وهذا بعد قيامه بانقلاب عسكري على النظام الملكي سنة 1969 دون احترام الأسس الدستورية[1]، وحكم الدولة الليبية بحكم فردي مطلق وفقا لأفكاره الأيديولوجية التي كرسها في كتابه الاخضر[2].

لم ينص الدستور على أن الشعب هو مصدر السيادة، بل نص على أن السيادة لله وهي وديعة للامة وينقلها ليد شخص طبيعي وهو الملك ثم لأولاده من بعده، ووزعت السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية فاحتفظت السلطة المركزية بسلطة التشريع وتركت التنفيذ بيد السلطات المحلية وتحت إشراف السلطة المركزية[3].

بالعودة إلى طبيعة النظام السياسي في ليبيا الذي اشتهر ظاهريا بالنظام الديمقراطي، كانت له تقاسيم خفية تخدم القذافي وتحافظ على إدامة نظامه وحكمه، فمصطلح القيادات السياسية في ليبيا أحاطه نوع من الغموض بهدف التمويه، لأن القذافي هو الحاكم المطلق في البلاد ينفي عن

---

(1)– **علي ادحش**، تقويم الحالة الدستورية في ليبيا، سلسلة تحليل سياسات، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، د.ب.ن، 2011، ص، 2.

(2)– **الكتاب الأخضر**، هو كتاب فلسفي سياسي، الفه معمر القذافي عام 1975 وفيه يعرض أفكاره حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارب الإنسانية كالاشتراكية والحرية والديمقراطية، حيث يتكون الكتاب من ثلاثة فصول: "الفصل الأول: حل مشكلة الديمقراطية سلطة الشعب، الفصل الثاني: حل المشكل الاقتصادي الاشتراكية، الفصل الثالث: الركن الاجتماعي النظرية العالمية الثالثة."

(3)–**معمر القذافي**، الكتاب الأخضر، دار الجماهيرية للنشر والاعلان والتوزيع، طرابلس، 1978، ص 05.

نفسه صفة الحاكم السياسي، وكذلك عن ابناءه ويعتبر كبار المسؤولين والموظفين في الدولة مجرد خدم له لا رأي مخالف لهم عن رأي القذافي أين كانت توجيهاته وتعليماته مباشرة ملزمة التنفيذ[4].

لم تمد سياسة القذافي بأية صلة بالنظام الديمقراطي بل أعتبر نظام ديكتاتوري مطلق، أين تم تقييد أي نشاط سياسي أو جمعوي أو نقابي للنشطاء وحتى لعامة الشعب، مما دفع للعديد من الكفاءات الهجرة إلى أوروبا لمزاولة نشاطهم السياسي ضد نظام القذافي.

ونذكر بعض النتائج المنجرة عن الوضع السياسي خلال فترة حكم القذافي:

- غياب مؤسسات حقيقية لتقويم الحالة الدستورية في ليبيا لدولة طول فترة حكم القذافي مما أدى إلى ضعف المجتمع المدني الليبي.
- نشوء تنظيمات واتجاهات معارضة لنظام الحكم تهدد الأمن الداخلي للبلاد.
- صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية في ليبيا.

اتسم النظام السياسي الليبي بعد عام 2003 بمحاولاته للقيام بإصلاحات داخلية على ضوء موجة التحولات الديمقراطية التي اجتاحت العديد من الدول المجاورة لليبيا، إلّا ان تجربة القذافي في إدخاله لبعض الإصلاحات لم نأتي بأية نجاحات بسبب مواقف القوى المعارضة.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية

بالعودة إلى طبيعة النظام السياسي في ليبيا فكنتيجة حتمية فان الواقع الاجتماعي والاقتصاد للبلاد قد تأثر وهذا ما تجلى في الوسط الداخلي للدولة الليبية.

بالنظر إلى التركيبة الاجتماعية لليبيا نجد ان السكان الليبيين يعيشون في ظل اجتماعي بدائي نوعا ما نواته الأساسية هي القبيلة والعشائر، الذي تسيطر عليه الأعراف والعادات التي لعبت دورا في تأصيل هذا التشتت الاجتماعي.

---

[4]- **أوشيف يسرى**، تداعيات الازمة الليبية على الامن في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص83.

تعد ليبيا واحد من اهم الدول العربية المصدرة لنفط والغاز، ونشكل الاحتياطات النفطية هدفا أساسيا للشركات النفطية الغربي، إذ تقدر الاحتياطات الليبية من النفط بثلاثين مليار برميل. إلّا ان هذه الثروة لم يستفد منها المجتمع الليبي في بناء بنية تحتية سليمة ونظام إقليمي فاعل، بسبب احتكام النظام الليبي للثروة خاصة النفط الذي بقيت عائداته سرا من اسرار النظام، الذي لا يمكن لأية جهة ان تعرف حجم عوائدها واستثماراتها، وبما ان هذه الثروة من المفترض ان تسهم في تقدم المشعب الليبي وتحسن احواله بالمقابل همشت قطاعات واسعة من المجتمع[5].

رغم الثراء النسبي لخزينة الدولة الليبية فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، استأثرت بها دائرة تلتف حول القذافي وعائلته، في حالة من تبديد ارصدة الثروة بسبب الفساد المنتشر في أوساط النظام[6].

ثالثا: الأسباب الإنسانية

ان طبيعة حكم نظام القذافي انعكسا سلبا على الوضع الإنساني في ليبيا، أين شهد تدهور لأوضاع حقوق الانسان والحريات العامة، فلن ينسى التاريخ مجزرة سجن أبو سليم في جوان 1975، حيث قامت قوات الأمن الليبي بإطلاق النار على السجناء، وهو ما أسفر عن مقتل نحو 1142 سجين، ولم تخضع هذه الحادثة لأي تحقيق فعال[7].

لقد كان لسنوات من التدهور السياسي وفوضى الحكم في ليبيا تأثير عميق على سوء تشكيل مفاهيم الحقوق والحريات في ليبيا، وعلى الممارسة المعدومة لهذه الحقوق على راسها حرية التعبير عن الراي والحق في ممارسة الأنشطة السياسية والتعبير عن التوجهات الفكرية أو السياسية وحتى الدينية. عاش الشعب الليبي في ظل هيمنة ديكتاتورية مما يجعله يحمل مشعل الانتفاض والاحتجاج املين في تعيير واقعهم.

---

(5)–**الخطيب نعمان احمد**، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2004، ص48.

(6)– **الخطيب نعمان أحمد**، مرجع سابق ص، 49.

(7)– **تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010**: حالة حقوق الانسان في العالم، ص 191–289.

الفرع الثاني

الأسباب الخارجية

لا يمكن الاغفال عن دور العوامل الخارجية في النهوض بالثورة الشعبية الليبية، وسنتطرق إليها كما يلي:

أولا: السياسة الخارجية الليبية المتقلبة والغامضة

إن تقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة والافريقية تارة أخرى، ومشاريع اتحادية جماعية، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من حركات ومنظمات التمرد (التشاد مثلا) رسخت شعورا بالحقد لدى قطاعات كبيرة.

على الصعيد الإقليمي تأثرت العلاقات الدبلوماسية بين نظام القذافي ودول الجوار، وأهمها العلاقات الدبلوماسية الليبية ودول التعاون الخليجي، نتيجة التصرفات السلبية للقذافي تجاه هذه الدول أين أعتبر موافقة معمر القذافي غزو صدام حسين للكويت السبب في تأزم العلاقات بين الطرفين، وازدادت العلاقات سوءا بعد اتهام النظام السياسي للجمهورية الليبية بمحاولة اغتيال الأمير السعودي عبد الله بن عبد العزيز، وأدى ذلك إلى طرد السفير الليبي من المملكة العربية السعودية.

بعد هذه الخلافات تدخل مجلس التعاون الخليجي للنظر في قضية الثورة الشعبية الليبية، أين قدمت مشروع قرار 11مارس2011 لجامعة الدول العربية مطالبتاً منها استصدار قرار من مجلس الأمن لفرض حصار جوي عسكري على إقليم الجماهيرية العربية الليبية لحماية الشعب الليبي[8].

[8]–**العلاقات الدبلوماسية للنظام السياسي لمعمر القذافي مع دول مجلس التعاون الخليجي**، مقال قناة الجزيرة الإخبارية، اطلع عليه بتاريخ 02افريل 2023، على الساعة 14: 00، من الموقع https: //www.aljazeera.net

ثانيا: تأثير الثورات العربية على تأليب الوضع العام الداخلي الليبي

مثلما كانت ثورة الياسمين ملهمة لشباب حركة 25 يناير المصرية، كانت هذه الأخيرة ملهمة لثورة 17 فبراير الليبية التي انطلقت من بنغازي.

لقد تأثرت معظم دول العالم العربي بفكرة مشروع الربيع العربي، الذي تنبا بوقوعه في كل من مصر، تونس، مصر، سوريا وليبيا. وتعود هذه الفكرة إلى الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، أين استخدمت الدول الكبرى هذا المشروع للإطاحة بالأنظمة العربية وذلك من خلال استعانتها بالاستعانة بأجهزة الأمم المتحدة، تحت شعار: حماية حقوق الانسان والدفاع عن التقدم الاجتماعي وتحسين ظروف العيش[9]، ذلك حسب ما نص عليه محضر اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في الصفحة 04 منه.

أطلق مصطلح الحراك أو الربيع العربي على الثورات العربية التي تمثلت في حركات احتجاجية سلمية ضخمة، انطلقت في معظم البلدان العربية أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي أطاحت بحكم زين العابدين، وحسني مبارك في مصر، لتنتقل عدوى الاحتجاج إلى ليبيا مطالبين برحيل القذافي، وكان من الأسباب الرئيسية لهذه الثورات إنشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء أحوال المعيشة، إضافة إلى التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم الدول العربية.

ثالثا: الاعلام والتقدم التكنولوجي ومساهمته في توعية وتحسيس المواطنين الليبيين بحقوقهم

شكلت ثورة الاتصالات والمعلومات عاملا مهما في نقل نموذج المحاكات بالنسبة للثورات العربية، إذ ركزت غالبية التجارب على النمط السلمي للاحتجاج ضد السلطة السياسية، وساهمت الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في زيادة الوعي السياسي والمعرفي في المجتمعات وتنامت معرفة الشعوب بواقعهم، وقد أدى هذا الواقع الافتراضي إلى فسحة كبيرة في الحرية مقارنة

[9]- المحضر الرسمي للجلسة العامة رقم 76، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة وستون، المعلق بتجميد عضوية دولة ليبيا في مجلس حقوق الانسان الدولي، المنعقدة بنيويورك بتاريخ 01مارس 2011، على الساعة 15: 00، منشورات منظمة الأمم المتحدة الوثيقة رقم: A/65/pv-76، ص، 4.

بالواقع الحقيقي، كما ساهمت التغطية الاجبارية للقنوات الفضائية في نقل نموذج المحاكاة على المستوى الجماهيري لتفضي زخما قويا قصد الاستمرار في الثورة.

المطلب الثاني

تكييف النزاع الليبي

بعد تحول الثورة الشعبية إلى نزاع مسلح بالجماهيرية العربية الليبية، تغيرت معالم النزاع ولوحظ ازدواجية النزاعات المسلحة، ففي البداية كانت الدولة الليبية تخوض نزاعا مسلحا غير دولي، وبتطور الإحداث تحول إلى نزاع مسلح دولي وهذا بعد تدخل حلف الناتو.

وبالتالي سنتناول في هذا المطلب النطاق المادي والشخصي للنزاع الليبي **(الفرع الأول والثاني)** وبعدها نتطرق إلى نطاق تطبيق قوانين النزاع المسلح في ليبيا **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

النطاق المادي للنزاع الليبي

بالعودة إلى التقسيم الوارد في نصوص اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، فانه هنالك نوعين من النزاعات المسلحة أما ان تكون داخلية أو دولية، وفي دراستنا للنزاع في الجماهيرية العربية الليبية تتجلى الصورتين في وقت واحد وهما:

أولا: النزاع المسلح الداخلي

توجد إلى جانب الحروب الدولية نزاعات أخرى تحمل في طياتها افعالا مماثلة لتلك التي تقوم عليها الحرب إلّا ان القانون الدولي لم يعتبرها حروبا حقيقية، فهذه النزاعات كانت توصف بمسميات مختلفة كالثورة، التمرد، العصيان، الانقلاب، ونادراً ما تعرف باسم الحرب الأهلية، ان تحديد مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية (النزاعات المسلحة الداخلية) لا زال يثير جدل كبير لعدم إمكانية الاتفاق على ضوابط موضوعية يمكن على أساسها تمييز النزاعات الداخلية عن غيرها، فقد حاول الفقه الدولي منذ القدم تحديد مفهوم جامع للنزاعات المسلحة الداخلية.

فقد ذهب **الفقيه جروسيوس Grossius** في تعريفه للحرب الداخلية بوصفها بالحروب المختلطة في محاولته لتمييزها عن الحروب الدولية، وأطلق عليها هذا الوصف اعتبارا منه بانها حروب تجمع بين صفات الحروب الدولية وصفات الحروب الخاصة التي تقوم بين رعايا الدولة الواحدة[10].بينما عرفها **الفقيه بوفندوف Povendouf** بانها: "تلك الحرب التي يكون فيها اعضاء المجتمع الواحد يتناحرون فيما بينهم"، أما الفقيه مارتينز فيرى الحرب الداخلية هي الحروب التي تقوم بين أعضاء الدولة الواحدة، وهو نفس ما ذهب اليه **الفقيه كالفو Calvo** بقوله: "بانها نزاعات بين المواطنين في داخل الدولة الواحدة"[11].

لقد تركزت المفاهيم السابقة في تعريفها لما اصطلح بتسميتها فيما بعد بالنزاعات المسلحة غير الدولية على معيارين هما: صفة الأطراف المتنازعة من جانب، ونطاق النزاع المسلح من جانب اخر.

بالعودة إلى نص المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، باعتبارها المادة الوحيدة المعنية بالنزاعات المسلحة الداخلية، غير انها صدرت خالية من أي إشارة إلى تعريف لهذه النزاعات، كما انها لم تحدد اية شروط أو معايير موضوعية يمكن الاستناد عليها للفصل فيما إذا كان النزاع المسلح الداخلي قائم ام لا[12]. أما فيما أتى في مضمون نص المادة الأولى من البروتوكول الثاني الإضافي لعام 1977، فإنه يقصد بالنزاعات المسلحة الداخلية تلك "التي تدور على إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسئولة على جزء من اقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة"[13].

---

(10)– **صلاح الدين عامر**، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة، د س ن، ص، 296.

(11)– **نفس المرجع**، ص، 297.

(12)– **المادة 03 المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربعة**، المؤرخة بتاريخ 12اوت1949، دخلت حيز النفاذ في 21جوان1950، صادقت عليها الجزائر من قبل الحكومة المؤقتة بتاريخ 20جوان1960.

(13)– **البروتوكول الثاني الإضافي**، الملحق لاتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1977، المتعلق بحماية ضحايا النزاعات غير الدولية المنعقد بتاريخ 10جوان1977، ص1.

بعد التعرف على المقصود بالنزاع المسلح الداخلي يمكن تكييف النزاع الحاصل في الجماهيرية العربية الليبية بين القوات المسلحة لنظام معمر القذافي وبين القوات المسلحة غير النظامية المتمثلة في الثوار، بأنه نزاع مسلح داخلي تطبق عليه أحكام المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف والبروتوكول الثاني الإضافي لسنة 1977.

ينصرف وصف النزاع المسلح غير الدولي إلى صور متنوعة، إذ يأخذ صورة الحرب الأهلية من جهة، والاضطرابات والتوترات الداخلية من جهة أخرى. فالحرب الأهلية تتعلق بالاشتباكات الناجمة عن اختلافات عرقية أو سياسية أو دينية بين طرفين وطنيين، بمعنى أدق هي كل الاصطدامات التي تدور بين الحكومة القائمة وجماعة من الثوار أو المنقلبين بهدف إحداث تغييرات داخلية، وتفتقر الحروب الأهلية إلى العنصر الأجنبي بحيث تقوم بين أطراف ينتميان إلى نفس الدولة[14].

اما الاضطرابات والتوترات الداخلية فيصعب وضع تعريف لها، باعتبار ان تكييفها يرجع إلى الدولة بحد ذاتها أين يجب ان تعترف بها. إلّا ان بعض الفقهاء أشاروا إلى تفسيرات للاضطرابات والتوترات الداخلية. حيث أشار **الأستاذ ماريون هاروف Marion Haref** تافل لتحديد فكرة الاضطرابات الداخلية بانها: "اختلال جزئي في النظام الداخلي، نتيجة لأعمال العنف التي تنشأ في الدولة ضد الجماعات المعارضة، إذ تلجأ السلطة إلى الحبس التعسفي وحالات الاختفاء القسري والمعاملة السيئة التي تصل إلى حد التعذيب وأخذ الرهائن [15].

أما التوترات الداخلية فتعتبر من الدرجات السفلى للمواجهات غير الدولية، وتتضمن بعض الخصائص كالاعتقالات الجماعية ارتفاع عدد المعتقلين السياسيين بسبب آرائهم المعارضة للنظام،

---

[14]– **عمر سعد الله**، القانون الدولي الإنساني، وثائق واراء، دار مجدلاوي، عمان، 2002، ص، 330.

[15]–**ماريون هاروف تافل**، الإجراءات التي تتخذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر إزاء ارتكاب اعمال العنف داخل البلاد، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 31، ماي/جوان1993، ص، 113.

ظهور حالات الاختفاء، وتعكس هذه الظواهر رغبة السلطة في اجلاء أثار التوتر للسيطرة على الأوضاع[16].

من خلال معرفة النزاعات المسلحة الدولية ومحاولة اسقاطها على الوضع الليبي نخلص بالقول ان النزاع الليبي هو نزاع مسلح داخلي أخذ في بداية الامر صورة الاضطراب والتوتر الداخلي، بتطور الأوضاع تحول إلى حرب أهلية بهدف إحداث تغيرات داخلية. في تاريخ 11 فيفري 2011 انطلقت الاحتجاجات السلمية في ليبيا نتيجة للقمع والسياسة التعسفية لنظام الحكم، وفي 17 فيفري من نفس السنة أخذت الاحتجاجات منحى اخر أين تحرك نظام القذافي واستخدم القوات الأمنية تمت أثناها جملة من الاعتقالات ومقتل 109 شخص من قبل قوات القذافي[17].

بتفاقم الأوضاع الأمنية في نزاع مسلح وتحول التوتر إلى نزاع مسلح ذلك ما استدعى بالتدخلات الخارجية للسيطرة على الوضع بعدما وردت الكثير من التقارير عن انتهاكات حقوق الانسان، مما دفع بمجلس الأمن إلى إحالة الوضع القائم في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية[18]

ثانيا: النزاع المسلح الدولي

كقاعدة عامة لا يوجد تعريف جامع لمصطلح النزاع المسلح الدولي، لذلك اتجه الفقه الدولي إلى القول بان النزاع المسلح هو تدخل القوة المسلحة لدولة ضد دولة اخرى بغض النظر عما اذا كان هذا التدخل مشروعا أولا، بمعنى أدق هو استخدام القوة المسلحة من قبل طرفين، الصادر بتاريخ متحاربين على الأقل، ولا بد أن يكون احدهما جيش نظامي، ويقع خارج حدود أحد

---

(16)– **شريف عتلم**، مدلول القانون الدولي الإنساني وتطوره التاريخي ونطاق تطبيقه، إسهامات جزائرية في القانون الدولي الإنساني، مقالة لمجموعة من الباحثين، إعداد نخبة من الخبراء الجزائريين، مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الأولى، 2008، ص 33.

(17)– **فيجي برشاد**، الربيع العربي الشتاء الليبي، ترجمة: منذر محمود، محمد الفاتح عمورة، دار الفرقد للنشر والتوزيع، دمشق، 2014، ص 152.

(18)– **قرار مجلس الامن الدولي رقم: 1970**، الصادر بتاريخ 2011/02/26، في الجلسة 6491، المتعلق بفرض عقوبات ضد النظام الليبي، وثيقة رقم: S/RES/1970(2011)، من الموقع:
Https: //documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/245/56/PDF/N1124556.pdf?OpenElement.

الطرفين، فالنزاع المسلح الدولي هو الذي يشتبك فيه دولتان أو أكثر بالأسلحة حتى في حالة عدم اعتراف أحدها بحالة الحرب[19].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج اهم خصائص النزاع المسلح الدولي وهي:

- أن يكون النزاع بين الدول ليس بين اشخاص أو طوائف معينة أي بين اشخاص يتمتعون بالأهلية القانونية الكاملة، وتكون الجيوش هي اطرافه الرئيسية.
- استخدام القوة المسلحة باعتباره صراع مسلح.
- اتجاه أطراف الصراع المسلح إلى قيام حالة الحرب بما سيتبعه من تطبيقات لقانون النزاعات المسلحة.

نصت المادة الثانية المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949على انه: "علاوة على الأحكام التي تسري في وقت السلم، تطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح اخر ينشب بين **طرفين** أو كثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يعترف أحدها بحالة الحرب"[20].

ويُلاحظ هنا تأكيد المادة المشتركة والاتفاقيات الأربع بشكل عام على ان نطاقها المادي يسري على كل اشتباك مسلح ينشب بين طرفين أو أكثر.

كما حددت اتفاقية لاهاي الثانية لعام 1899 المتعلقة بقوانين واعراف الحرب والملحق التابع لها أطراف النزاع المسلح الدولي وهي:

- الجيوش النظامية التابعة لأحد الأطراف المتحاربة.
- مجموع الميليشيات والمتطوعين إذا توافرت فيهم الشروط التالية:
  - ✓ أن يكون على راس المجموعة شخص مسؤول عن عناصره.
  - ✓ أن يكون لدى المجموعة شارة مميزة.

---

[19]– **Gary D. Solis:** The law of armed conflict: international humanitarian law in z=war, Cambridge University Press, 2010, P, 170.

[20]– المادة 02المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة بتاريخ 12اوت1949، مرجع سابق.

- ✓ حمل السلاح بترخيص.
- ✓ التقيد بقواعد واعراف الحرب.

– سكان الأقاليم غير المحتلة والتي باقتراب العدو تحمل السلاح عفويا لمواجهة الغزو، شريطة احترام قوانين واعراف الحرب.

وبالعودة إلى مجريات الحالة الليبية نجد ان النزاع الليبي تحول من نزاع مسلح داخلي إلى نزاع مسلح دولي، بعد التدخلات العسكرية لحلف الناتو أين بدأت مرحلة جديدة من الصراع بين القوات المسلحة لنظام معمر القذافي وبين دول أعضاء حلف الناتو، وبالتالي اصبح هذا النزاع خاضعاً لاتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949، والبروتوكول الإضافي الأول لسنة1977للنزاعات المسلحة الدولية[21].[22]. إن التقسيم الوارد في نصوص اتفاقيات القانون الدولي، أما ان نكون امام نزاع داخلي أو نزاع دولي، لكن الواقع العملي نرى تداخل وازدواجية النزاعات، وهنا نكون امام نوع ثالث من النزاعات يعرف باسم النزاعات المسلحة المُدولة.

ثالثا: النزاع المسلح المُدول

عرف قانون جنيف تصنيف ثنائي للنزاعات المسلحة، النزاعات المسلحة غير الدولية التي عرفت تطوراً في تنظيمها عبر مرحلتين، " المرحلة الأولى في ظل تنظيم المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف 1949. والمرحلة الثانية كانت في ظل المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني"[23]، وبخصوص النزاعات المسلحة الدولية نظمت أيضا في مرحلتين: " الأولى في ظل

---

[22]–**البروتوكول الأول الإضافي،** الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949، المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية المنعقد بتاريخ 10جوان 1977، ص1.

[23]– **CLAUS Kreb, <** Vers un nouveau développement du droit des conflits armés non internationaux: une proposition pour **in jus in bello interno** et pour un nouveau **jus contra bellum internum >,** Revue Internationale de la Croix Rouge, v 96, sélection française, 2014/1, p 32.

المادة الثانية المشتركة من اتفاقيات جنيف 1949. والمرحلة الثانية كانت في ظل البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977"[24].

يتضح من خلال التصنيف القانوني للنزاعات المسلحة، ان قانون النزاعات المسلحة لم يتطرق إلى تحديد مفهوم النزاعات المسلحة المُدولة، رغم ان هذا الشكل من النزاعات انتشر في الأوساط الدولية.

باعتبار ان مصطلح تدويل النزاعات المسلحة مصطلح جديد لم يعرفه قانون النزاعات المسلحة، وتم استعمال هذا المصطلح من طرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر كإشارة للنزاعات المسلحة محل التدخل الأجنبي، دون إعطاء تعريف لها[25].

استنادا لأحكام القانون الدولي العام، التدويل هو إخراج مسالة معينة من نطاق القانون الداخلي إلى نطاق القانون الدولي لتعلقها بمصلحة دولية مشتركة، أما التدويل في اطار النزاعات المسلحة غير الدولية فيتم بتدخل عسكري لأطراف اجنبية لدعم ومساندة احد الأطراف على حساب طرف اخر[26]، وهذا ما يضفي عليه الطابع المختلط فهو ذو طابع دولي من جهة وطابع غير دولي من جهة أخرى.

من خلال ما سبق نستنتج جملة من الخصائص المميزة للنزاعات المُدولة وهي كالآتي:

- قيام نزاع مسلح غير دولي " داخلي" سابق للتدخل الخارجي.
- أن يتم التدخل الخارجي من أحد أشخاص القانون الدولي العام.
- أن يتخذ التدخل الخارجي بشكل قوة عسكرية مسلحة.

---

[24]– **BERNARD Vincent,** < champ d'application du droit dans les conflits armés>, Revue international de la Croix rouge, v 96, sélection française, 2014/1, p 97, Sélection française, 2015/4, p 184.

[25]– **TRISTAN Ferraro**, < La position juridique du CICR sur la qualification des conflits armés incluant une intervention étrangère et sur les règles du droit international humanitaire applicable à ces situations>, Revue internationale de la Croix Rouge, v 97, sélection française, 2015/4, p 184.

[26]–**دحماني عبد القادر**، التدخل الدولي في النزاعات المسلحة الداخلية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2017/2016، ص35.

– التدخل بهدف التأثير على نتيجة النزاع المسلح غير دولي.

إن التدخل العسكري الأجنبي في النزاع المسلح الداخلي هو معيار لتدويله، ولذلك فإنه وبالرجوع إلى حيثيات النزاع الليبي، نجد انه في البداية تم تكييفه كنزاع داخلي بين قوات نظام القذافي والقوات المسلحة غير النظامية المتمثلة في الثوار، ليأخذ فيما بعد منحى دولي بعد تدخل قوات حلف الناتو مساندة لقوات الثوار قصد الإطاحة بنظام القذافي.

الفرع الثاني

النطاق الشخصي للنزاع الليبي

مع بداية الأزمة في ليبيا ظهرت جماعة من الثوار المقاتلة ضد الرئيس القذافي، بهدف تنحيته عن الحكم وتغيير النظام القائم إلى نظام ديمقراطي، لكن بعد تدهور الأوضاع وتغير مجريات النزاع تحول إلى نزاع مسلح دولي بتدخل خارجي لحلف الناتو، تغيرت أطراف النزاع الليبي ليصبح الصراع بين القوات المسلحة لنظام القذافي والقوات العسكرية لحلف الناتو. لكن بعد اغتيال الرئيس القذافي ظهرت فيما بعد انقسامات ونتجت عنها جبهات تقاتل بعضها البعض[27].

بالتالي ظهرت هنالك عدة أطراف في النزاع الليبي تتمثل في:

أولا: المؤتمر الوطني العام

ويمثل السلطة التشريعية في ليبيا بعد انتخابه عام 2012، وقد انضمت إليه قوات "فجر ليبيا" لحماية مطار طرابلس وباقي المنشآت العامة في العاصمة الليبية[28].

---

[27]– **دبلة رفيدة**، دور الأسلحة الخفيفة في تفاقم النزاعات المسلحة في افريقيا–دراسة حالة ليبيا 2011–2818، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

[28]– **محمد محود**، "أطراف الصراع في ليبيا"، الخليج أونلاين، يوم: 2017/04/11، اطلع عليه بتاريخ 2023/04/04، من الموقع: www.alkhaleejonline.net.

ثانيا: الحكومة المؤقتة

برئاسة عبد الله عبد الرحمان، وهي الكيان الحكومي المعترف به دوليا في ليبيا، ومقره مدينة البيضاء، سعت الحكومة المؤقتة إلى استعادة طرابلس من الميليشيات الإسلامية التي هاجمت أجزاء من المدينة واستولت عليها[29].

ثالثا: اللواء خليفة حفتر

مع انطلاق الثورة الليبية عاد خليفة حفتر من منفاه بواشنطن، للمشاركة في العمل العسكري حيث أطلق في شهر ماي2014 عملية باسم "الكرامة" بدعوى تطهير ليبيا من الإرهاب والعصابات والخارجين عن القانون، والالتزام بالعملية الديمقراطية، مؤكدا ان العملية ليست انقلابا وان الجيش لن يمارس الحياة السياسية، واعلن عن تجميده عمل المؤتمر الوطني العام كونه غير شرعي، وفي سنة 2015 عين مجلس النواب الليبي بطبرق حفتر قائدا عاما للقوات الموالية للبرلمان، تمت ترقيته لرتبة مشير سنة2016[30].

رابعا: ميليشيات فجر ليبيا

استمدت اسمها من عملية أطلقتها الجماعات الإسلامية المسلحة على طرابلس ومطارها بدعم من الميليشيات المتمركزة في مدينة مصرانة، وتسعى إلى كسب الداعمين، يدعمها المؤتمر الوطني العام[31].

خامسا: مجلس شورى بنغازي

يتألف من ميليشيات إسلامية، قاتل قوات حفتر للعدة أشهر واستولى على عدة مواقع في بنغازي بعد تفجير انتحاري استهدف مطار بنينا[32].

---

[29]– **قسم المتابعة الإعلامية**، "من اهم أطراف الازمة الليبية"، BBCعربي، يوم: 2015/06/09، اطلع عليه بتاريخ 2023/04/004، من الموقع: https: //www.bbc.com/arabic

[30]–**محمد محمود، مرجع سابق.**

[31]– **قسم المتابعة الإعلامية**، مرجع سابق.

[32]– **نفس المرجع.**

سادسا: الزنتان والصواعق والقعقاع

وهي مجموعة من المليشيات العسكرية الداعمة لحفتر وقواته، تعلن عدائها الصريح للإسلاميين، تنشط غرب ليبيا، دخلت في اشتباكات عديدة مع قوات فجر ليبيا، وقد هاجمت بعد انطلاق عملية "الكرامة" مقر المؤتمر الوطني العام في طرابلس بدعم من قوات حفتر[33].

سابعا: درع ليبيا

هو تجمع لميلشيات تنشط عبر انحاء البلاد، تدعم المؤتمر الوطني العام، وتراها السلطة الغير معترف بها دوليا بمثابة وزارة دفاعها، يتفرع درع ليبيا إلى مجموعات صغيرة تسيطر قواته على مطار براك الواقع على بعد 700كلم جنوبي طرابلس، ويقود فرع بنغازي لدرع ليبيا وسام بن حميد، الذي قاتل إلى جانب محمد الزهراوي تحت لواء تنظيم القاعدة[34].

ثامنا: تنظيم الدولة الإسلامية

ظهر عناصر تابعون لتنظيم "الدولة "عام 2015، ما كان سبب في تطور المشهد الليبي، واتخذ مدينة درنة ثم سرت مقرا له لخلوها من القوات المسلحة، فكانت البيانات الإدارية بالمدينة صيدا سهلا لسيطرة " الدولة" عليه. أدى تنظيم الدولة الإسلامية إلى تجميد نوع من الصراع على السلطة بين معسكري حفتر وفجر ليبيا[35].

الفرع الثالث

نطاق تطبيق قوانين النزاع المسلح في ليبيا

نظرا لاختلاف نمط النزاع باختلاف أطرافه فأحياناً يأخذ النزاع الطابع الدولي وأحياناً اخرا يأخذ الطابع الداخلي" غير دولي"، وهنا نكون امام إشكالية تطبيق قوانين النزاع المسلح.

---

(33)– **محمد محمود**، مرجع سابق.

(34)– **قسم المتابعة الإعلامية**، مرجع سابق.

(35)–**محمد علوش**، "مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا"، المعهد المصري للدراسات يوم: 2016/08/18 اطلع عليه بتاريخ: 2023/04/04، من الموقع: ww.eipss.org.

أولا: القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني

إن القانون الواجب التطبيق على النزاعات المسلحة الدولية، هو قواعد القانون الدولي الإنساني، التي تضمنت الحالات التي يطبق فيها هذا القانون ومنها حالات وقوع اشتباك مسلح كما هو الوضع في الجماهيرية الليبية.

إن الاطراف المشاركة في القتال في ليبيا ملزمة بأحكام القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، وعلى وجه الخصوص يجب على جميع الأطراف احترام حظر الهجمات المباشرة على المدنيين والاهداف المدنية، وحضر الهجمات العشوائية والالتزام باتخاذ تدابير احترازية عند شن الهجمات[36].

ثانيا: القانون الجنائي الدولي

بعدما وردت الكثير من التقارير عن انتهاكات واسعة لحقوق الانسان دفع ذلك بمجلس الأمن الدولي إلى إصدار القرار 1970 القاضي بإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. أصدر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ثلاث مذكرات اعتقال بحق كل من: "العقيد معمر القذافي" ابنه "سيف الدين القذافي" وكذلك "عبد الله السنوسي".

فرضت المحكمة عقوبات للجرائم الواقعة ضمن اختصاصها والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وما ينجر عنها من تعذيب والمعاملة اللاإنسانية وغيره من أعمال العنف[37]. ومن أبرز الجرائم المرتكبة في ليبيا نذكر:

- عمليات الشنق العلني في المدن والقرى الليبية.
- عمليات التصفية للمعارضين.
- إعداد مفارز انتحارية لاغتيال قيادات في المعارضة.
- عمليات الهجوم على المدنيين وتدمير المنشئات المدنية.

---

[36]– **اتفاقية جنيف الرابعة**، بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، المؤرخة بتاريخ 12 اوت1949.

[37]–**التقرير الأول المقدم من المدعي لعام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الامن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار مجلس الامن رقم1970 (2011)**، على الموقع: https: /www.ohch.org.

المبحث الثاني

موقف المجتمع الدولي من النزاع الليبي

على اعقاب الإحداث التي طرأت في ليبيا تأثرت بذلك مواقف المجتمع الدولي من دول ومنظمات، أصبحت ليبيا ساحة للتجاذبات الإقليمية والدولية أين تباينت المواقف من مؤيدين إلى معارضين لنظام القذافي، لكن التضارب في المواقف الدولية والإقليمية يعود بالأساس إلى مصالح اقتصادية وسياسية تربط الدول الفاعلة على الساحة الدولية بالملف الليبي.

سنحاول من خلال هذا المبحث تسلي الضوء على مواقف المجتمع الدولي من النزاع الليبي، من خلال ابراز موقف الدول **(المطلب الأول)** وموقف المنظمات الدولية **(المطلب الثاني)** على النحو التالي.

المطلب الأول

موقف الدول من النزاع الليبي

بعد التجاوزات والمخالفات التي ارتكبت بحق الشعب الليبي تباين الآراء والمواقف من دولة إلى أخرى، ومن خلال هذا المطلب سنحاول الإحاطة بأهم المواقف الإقليمية والدولية بداية من: الدول العربية والافريقية **(الفرع الأول)** الدول الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية **(الفرع الثاني)** روسيا الصين وتركيا **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

الدول العربية والافريقية

منذ اندلاع الثورة الليبية طبعت المصالح علاقة ليبيا بالدول المجاورة لها مع تفاوت في المواقف المعلنة، وتباينت مواقف الدول العربية تجاه الأزمة بشكل يعكس الاختلاف العميق فيما بينهاً.

وفيما يلي تبيان لنختلف المواقف العربية والافريقية:

أولا: موقف الدول العربي

تباينت مواقف الدول العربية من الانتفاضة الليبية من دولة لأخرى، وتفاوتت من الموقف القطري المنحاز كليا للمعارضة المسلحة، إلى الموقف الجزائري الرافض كليا للتدخل في شؤون لبيا الداخلية، وبين هذين الموقين تتدرج مواقف عربية أخرى من مؤيد إلى معارض.

احدثت المواقف العربية الخليجية ضجة في الساحة الدولية، أين اتسمت بالعداوة لنظام القذافي وكانت من الأوائل الداعين إلى التدخل في ليبيا. وفيما يلي تفصيل للمواقف الخليجية:

1. الموقف القطري

بعد اندلاع الثورة الليبية دعت قطر لعقد جلسة لجامعة الدول العربية والتي تم خلالها تعليق عضوية ليبيا، وهي اول دولة عربية تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي بصفته الممثل الشرعي للشعب الليبي، كما وافقت قطر على تصدير النفط الليبي عبر شركة قطر للبتر، ولعبت دورا مهما في توفير أجهزة اتصال لا سلكية وسيارات الدفع الرباعي والأسلحة الثقيلة، كما شاركت في العملية العسكرية التي قادها حلف الناتو في ليبيا ب 6 طائرات حربية. على المستوى الإعلامي استفاد الثوار الليبيين من التغطية الإعلامية لقناة الجزيرة، ووجهت قطر دعمها للجماعات الإسلامية خاصة ميليشيات الاخوان المسلمين[38].

أ. الموقف السعودي

اتى الموقف السعودي متعاطفا مع المعارضة الليبية المسلحة وهذا امر حتمي بالعودة إلى تاريخ العلاقات الليبية السعودية المتوترة التي انتهت بقطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، بعم اتهام السعودية لليبيا بمحاولة اغتيال الملك عبد الله بن عبد العزيز السعود[39].

---

[38]– **ساحلي مبروك**، تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 86، 2019، ص 34.

[39] نفس المرجع، ص 35.

عملت السعودية على إنماء مجموعة سلفية ليبية تتبع التيار المدخلي السعودي، لتتوسع وتقوم بدور مهيمن في أجهزة حفتر الأمنية، تعمل هذه المجموعة بشكل مستقل فهي تستجيب للبيئة السياسية الليبية وخطاب المملكة العربية السعودية، كما تتصرف أيضا بما يتماشى مع تفكيرها الديني ومصالحها الانتهازية. أتاح تغيير النظام الليبي بسقوط القذافي للسعودية فرصة استعادت العلاقات مع ليبيا الجديدة، أين اتفق البلدين على بناء علاقات دبلوماسية جديدة.

ب. الموقف الاماراتي

شكلت الأزمة الليبية فرصة يسعى الاماراتيون إلى استغلالها من أجل السيطرة على ممرات الشحن البحرية في المتوسط بالإضافة إلى موارد الطاقة الضخمة في ليبيا. لعبت الإمارات دورا في الحملة العسكرية التي شنتها قوات حلف الناتو على ليبيا أين أرسلت 12 طائرة مقاتلة إلى إيطاليا للمشاركة في العمليات العسكرية، كما شاركت في عدة عمليات نقل الأسلحة إلى ليبيا في انتهاك صارخ لحظر التسلح الذي فرض على ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن.

اتجهت سياسة دول الخليج في تأييد حلفائها بما يتطابق مع مصالحها، وقد نجحت في دفع جامعة الدول العربية بطلب من مجلس الأمن بالتدخل لحماية المدنيين في ليبيا، والمشاركة في تنفيذ قرار المجلس رقم 1973 لسنة 2011[40].

2. دول المغرب العربي

انقسمت فيما بينها ومثلت الحياد وكان للحسابات الأمنية دور كبير في رسم المواقف لتكون كالآتي:

أ- الموقف الجزائري:

جاء موقف الجزائر منسجما مع سياستها وفقا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إذ نادت بالحل السلمي وانتقدت التدخل وساندت المبادرة الافريقية القائمة على وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا، الشروع في

---

[40]- **تيسير إبراهيم قديح**، التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، غزة، 2013، ص 149.

حوار يجمع كل الأطراف الليبية. بحكم التوازن الاستراتيجي بين الدولتين خاصة في قضية الصحراء الغربية التي ساهمت في توثيق العلاقات الجزائرية الليبية، وبتوافق العلاقات والارث التاريخي الذي يربط الشعبين معا وما قدمته ليبيا من دعم مادي ومعنوي حلال ثورة التحرير الجزائرية كما يمكن تفسير المخاوف الجزائرية للحساسية من التدخل الأجنبي من ادراكها لمألات هذا التدخل وما قد يشكله ذلك من جذب للمقاتلين المتطرفين الأجانب إلى ليبيا، الوضع الذي عانت منه الجزائر كثيرا خاصة في حقبة التسعينات التي عرفت بالعشرية السوداء 1991-2002[41].

ب- الموقف التونسي:

فما يخص موقف تونس فلعل تزامن قيام الثورة على اقليمها وما نتج عنه من انهيار التحالف في المصالح الذي كان قائما بين زين العابدين والقذافي من اهم عوامل نجاح الانتفاضة في ليبيا، حيث فقد العقيد معمر القذافي القدرة على حصار المناطق المناولة له واستعادتها خاصة مناطق برقة شرق البلاد أين فشل في إخضاعها واستعادتها[42]، اكتفت تونس بضرورة الحل السلمي واحترام تطلعات الشعب الليبي واحترام الوحدة الترابية الليبية.

ج- **الموقف المغربي:**

اما المغرب فقد لعب دورا مؤثرا في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف وتمكن من اقناع فرنسا للمشاركة في اتفاق "الصخيرات" الذي احتضنه المغرب، ويبقى قوة داعمة للاستقرار في ليبيا[43].

---

[41]- **موقف الجزائر من الثورة الشعبية الليبية 2011**، مقال لموقع قناة النهار الإخبارية الجزائرية، اطلع عليه بتاريخ 06افريل2023 على الساعة 15: 00، نشر على الموقع: http: //www.ennaharonline.com

[42]-**فريق الازمات العربي**، "الازمة الليبية إلى أين؟، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، على الموقع: مارس2017، ص 14

[43]- **نفس المرجع**.

ثانيا: مواقف الدول الافريقية

تأثرت مواقف الدول الافريقية بشكل عام بالمساعدات التي تمنحها ليبيا إلى بعض الدول خلال حقبة القذافي، والتي تضاعفت بشكل كبير منذ أوائل تسعينات القرن العشرين، وجاءت بهدف ان يكون للقيادة الليبية دور في تأسيس الاتحاد الافريقي[44]، بعد بداية الانتفاضات في ليبيا انقسم الموقف الافريقي إلى:

1. الفريق الأول بزعامة جنوب إفريقيا

وتدعمه غانا وزمبابوي، أين قامت جنوب افريقيا بما يشبه الحرب الباردة على قرارات مجلس الأمن، رغم موافقتها على القرار رقم 1973 الذي اعتبرت دوره لا يتعدى حماية للمدنيين ووقف العنف، ولم تكن تتوقع ان يستخدم كتفويض للتدخل للإطاحة بنظام القذافي.

2. الفريق الثاني بزعامة نيجيريا

وتدعمه أثيوبيا والسنغال، أين عرفت هذه الدول بتبعيتها للموقف الأمريكي والفرنسي.

3. الفريق الثالث

يضم النيجر، غينيا وزيمبابوي التي انحازت إلى النظام السابق، وكانت داعمة لنظام القذافي.

الفرع الثاني

الدول الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية

عُرفت الدول الغربية عامتا بالانتهازية وسياسة المصالح، وكان هذا واضحا في الملف الليبي أين بادرت الدول الأوروبية والأمريكية بالتدخل العسكري في ليبيا تحت مسمى التدخل لحماية حقوق الانسان.

---

[44]-**أحمد الزروق الرشيد**، "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016"، مجلة مدارات سياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة بن غازي، ليبيا، 1825-2588، ديسمبر 2017، ص ص82-113.

أولا: موقف الدول الأوروبية

تعكس المواقف الأوروبية تضاربا في المصالح نذكر أهمها:

1. فرنسا

كانت فرنسا من أكثر مؤيدي التدخل في ليبيا أين قام الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بتعبئة جهود التحالف الدولي لشن ضربات عسكرية على ليبيا، وهذا في محاولة منها لتحسين صورتها بعد وقوفها ضد الثورة التونسية، فان التدخل في ليبيا هو وسيلة لإعادة التأكيد على ان فرنسا لا تزول تقود الشؤون الخارجية الأوروبية. وقد ساهمت فرنسا بشكل كبير في اسقاط نظام القذافي من خلال تبني القرار رقم 1973.

سارعت إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، كما عرفت بتأييدها للتدخل العسكري في ليبيا، خدمتا لمصالحها من أجل الحصول على حصتها من الاستثمارات النفطية في ليبيا، كذلك لتخلص من منافس قوي لسياساتها في دول الساحل والصحراء وغرب افريقيا وحماية مصالح فرنسا الحيوية في المنطق[45].

يمكن ربط الموقف الفرنسي بجملة من الأسباب نذكر أهمها:

– الأزمة المالية التي تمر بها فرنسا وتداعياتها من تدهور شعبية ساركوزي داخا، الأزمة الليبية هي المخرج والحل.

– تسوية خلافات شخصية بين ساركوزي والقذافي فيما يخص الحرب مع إنشاء وإلغاء القذافي للاتفاقيات التي ابرمها مع فرنسا مع بداية الانتفاضة الليبية، وذلك لمعارضة القذافي لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

– محاولة فرنسا استعادة فضاءها الحيوي في شمال افريقيا ومكانتها داخل القارة بالضهور في العمليات العسكرية التي شنتها على الأراضي الليبية.

---

[45]– **بسباس هشام**، تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي في الازمة الليبية 2011 وانعكاسه على الامن القومي الجزائري، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة08ماي1945، قالمة، ص84.

2. بريطانيا

كانت المملكة المتحدة من الداعمين الرئيسيين لتدخل الناتو في ليبيا، وهذا بالنظر إلى العلاقات المضطربة التي جمعتها مع ليبيا منذ ثورة القذافي عام 1969، الذي كان مؤيدا للجيش الجمهوري الإيرلندي لتقطع المملكة المتحدة العلاقات مع ليبيا عام 1984. لتقرر المملكة فيما بعد استعادة العلاقات الدبلوماسية مع طرابلس عام 1999، بعدما سلمت ليبيا المشتبهين في تفجير لوكربي[46]. التزمت المملكة المتحدة بدعم الحكومة الليبية وأكدت على دورها الفعال في تعزيز السيطرة والأمن في ليبيا بعد التخلص من القذافي.

لا يختلف الموقف البريطاني عن الموقف الفرنسي، وذلك بهدف حماية الاستثمارات النفطية، وما نتج عن تسوية لقضية لوكربي عام2003. ساهمت بريطانيا في إقرار التدخل الدولي في ليبيا عبر قراري المجلس 1970و1973 كما كانت من الداعمين للمجلس الوطني الانتقالي ماديا ومعنويا بما لا يتعارض مع قرارات مجلس الأمن[47].

3. إيطاليا

تعود جذور العلاقات الليبية الإيطالية إلى زمن طويل، أين كانت ليبيا مستعمرة إيطالية. تميزت العلاقات بين الدولتين بالتعاون على جميع الأصعدة وفي العديد من المجالات لذا فإنه مع انطلاق الشرارة الأولى للازمة الليبية صرحت إيطاليا بانها لا تنوي التصرف إزاء ليبيا أو التعليق على الوضع القائم بها، إلّا انه مع تأزم الأوضاع في ليبيا انظمت الموقف الإيطالي إلى نظيره الأمريكي القاضي بفرض حر جوي على ليبيا، أين ساهمت إيطاليا في العملية الدولية نظرا للموقع الاستراتيجي لإيطاليا وقربها من السواحل الليبية مما يساعد في تعبئة طائرات حلف الناتو[48].

بعد اندلاع ثورة 2011 باتت المصالح الإيطالية في خطر خاصة بعدما بادرت فرنسا وبريطانيا بشن ضربات جوية استباقية ضد القذافي، ما أرغم إيطاليا على التدخل في القتال بعد

---

(46)– **ساحلي مبروك، علويط حمزة**، إشكالية التدخل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 201.

(47)– **بسباس هشام**، مرجع سابق، ص85.

(48)–**بسباس هشام**، مرجع سابق، ص85.

تعليق معاهدة الصداقة لعام 2008 التي حظرت استخدام القواعد الإيطالية في لي عمل عسكري ضد ليبيا.

ثانيا: موقف الولايات المتحدة الامريكية

تميز الموقف الأمريكي تجاه ما يجري من إحداث في ليبيا في بداية الامر بالتريث وفي نهاية الامر تغير الموقف استجابتا لمصالح الشركات النفطية الامريكية، والانتباه لضرورة اللحاق بالتدخل العسكري بل وقيادته لإدراكها بانها معنية بالجزء الأكبر من أي عمل عسكري في ليبيا، حفاظا على موقعها القيادي في العالم[49].

وعليه فان تحرك الولايات المتحدة الامريكية ضد ليبيا راجع لمجموعة من الأسباب وهي:

- تصفية الحسابات التاريخية والاستراتيجية مع نظام القذافي الذي عرف بعداوته للمصالح الامريكية.
- العمل على الحفاظ على المصالح الامريكية في ليبيا.
- محاولة محو عار الحربين على أفغانستان والعراق من خلال تشجيع الولايات المتحدة الامريكية للديمقراطية والتأكيد على احترام الشرعية الدولية وتفعيل دور المؤسسات الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين، واعلاء راية الإنسانية وحماية حقوق الانسان.

انتهجت الولايات المتحدة سياسة القيادة من الخلف في تعاملها مع الأزمة الليبية، وفي سبتمبر 2012شكل الهجوم على السفارة الامريكية في بنغازي الذي اودى بحياة السفير الأمريكي و3 موظفين، منعطفا بخصوص السياسة الامريكية تجاه ليبيا. نتيجة لذلك نسقت الولايات المتحدة عدة اجتماعات بينها وبين بريطانيا فرنسا وإيطاليا والأمم المتحدة لتأسيس قوة امنية ليبية لحماية المؤسسات الحيوية للبلاد، تم الإعلان عن هذا القرار قي قمة مجموعة الثماني في بريطانيا جوان 2013. قدمت الولايات المتحدة دعما دبلوماسيا ثابتا للأمم المتحدة بخصوص الأزمة الليبية[50].

---

[49]– **بسباس هشام**، مرجع سابق، ص83.

[50]–**ساحلي مبروك، علويط حمزة، مرجع سابق، ص 200.**

الفرع الثالث

روسيا، الصين وتركيا

عكس المواقف الغربية اتسم الموقف الروسي والصيني بالحياد فيما يخص قرارات مجلس الأمن، أين اتسمت مواقف هذه الدول بالغموض وعدم الوضوح، عكس الموقف التركي.

أولا: الموقف الروسي

انتقدت روسيا العملية العسكرية في ليبيا عام 2011، وحذرت من اندلاع الصراع هنالك، وفي المقابل أيدت روسيا العقوبات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي فرضت على النظام الليبي وفق قرار 1970، وهو ما يعكس نوعا من التوافق مع الدول الغربية.

لكن مع صدور قرار المجلس رقم 1973الذي اقر بفرض منطقة حظر جوي على النظام الليبي، تحفظت روسيا على القرار رغم عدم استخدامها لحق الفيتو، حماية المدنيين فهي بذلك اتبعت دبلوماسية ناجحة بعدم معارضة الدول الغربية من جهة وحماية الليبيين كضرورة لا بد منها من جهة أخرى، وذلك لتجنب تحمل أي تبعات سياسية للقرار. كما حاولت روسيا الموازنة بين مصالحها في ليبيا عبر دعمها لمواجهة المعارضة من جهة، والظهور بالدولة الديمقراطية التي تحترم حقوق الانسان والغير منحازة إلى الأنظمة الاستبدادية في المنطقة من جهة أخرى[51].

تجدر الإشارة إلى انه تم تدريب جميع كبار القادة الليبيين تقريبا في الاتحاد السوفياتي، ونتيجة لذلك يعتمد الجيش الليبي لخليفة حفتر على التدريب والأسلحة السوفياتية، وهذا ما يفسر الدور والنفوذ الذي تلعبه روسيا في ليبيا وعلى خليفة حفتر لتأكيد حضورها الدولي في مواجهة الغرب، فاعترافها المعلن لحكومة الوفاق الوطني التي تبدو طرفا ضعيفا ومحدود الفاعلية لا يمنع موسكو من التوجه للتعامل مع الطرف الأقوى على الساحة.

---

[51]– **أحمد الزروق** الرشيد، مرجع سابق، ص93–94.

ثانيا: الموقف الصيني

شكلت الثورات العربية تحديا لنفوذها في المنطقة، حيث يتعارض انحيازها لهذه الثورات مع طبيعة نظامها من جهة، ويفقدها حلفاء تقليديين في المنطقة العربية من جهة أخرى. أين اتجه الموقف الصيني في بداية الأزمة بالانحياز لصالح القذافي، لكن مع التفوق الملاحظ لصالح الانتفاضة اتجهت الصين دون تردد لتغيير موقفها لصالح المجلس الوطني الانتقالي، إلّا أنّها أخذت نفس موقف روسيا تجاه قرار مجلس الأمن رقم 1973 أين تحفظت عليه رغم عدم استخدامها لحق الفيتو عليه[52].

ثالثا: الموقف التركي

أبدت تركيا في البداية رفضها للتدخل العسكري الخارجي في ليبيا خلال إحداث الثورة الليبية، ورفضت إقامة مناطق لحظر الطيران، ليتحول موقفها إلى دعم المجلس الانتقالي، لتبدي لاحقا دعمها للقوات التي قادت عملية فجر ليبيا في المنطقة الغربية وازداد التأييد التركي لحكومة الوفاق الوطني في اعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي شهدتها تركيا عام 2016[53].

تبنت تركيا سياسة عكست المنافسة الإقليمية في ليبيا من خلال تعزيز علاقتها مع الجماعات الموالية لحكومة الوفاق الوطني غرب ليبيا، كما بحثت حكومة الوفاق والفصائل العربية الليبية مع أنقرة سبل المساعدة بعد أن بدأ حفتر تقدمه عسكريا، ويتجلى ذلك في اتخاذ الحكومة التركية إجراءات أكثر قوة لمعارضة تقدم حفتر من خلال تفعيل الاتفاقية الأمنية الليبية التركية[54]. هذه التطورات ترجمت ميدانيا بالهجوم على قاعدة حفتر الجوية شرق ليبيا، الذي قامت به طائرات تركية، بالإضافة إلى ذلك تلقت حكومة الوفاق الوطني مساعدات عسكرية تركية التي شملت فيما بعد مجموعة من الأسلحة وطائرات بدون طيار وأنظمة الدفاع الجوي.

---

(52)– **احمد الزروق الرشيد**، مرجع سابق، ص94.

(53)– **نفس المرجع**.

(54)–**وحدة الدراسات السياسية**، "تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات ورادات الفعل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، جانفي2020، ص01.

المطلب الثاني

موقف المنظمات من النزاع الليبي

الى جانب التدخلات الدولية التي عرفتها الأزمة الليبية وتباين المواقف من معارضين إلى مساندين، شهد النزاع الليبي تدخلات من طرف المنظمات الإقليمية. ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على اهم المواقف للمنظمات الإقليمية والدولية على النحو التالي: موقف المنظمات الاقليمية **(الفرع الأول)** موقف المنظمات الدولية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

موقف المنظمات الإقليمية

انعكست مواف الدول على المنظمات، أين نلاحظ انعكاس أراء الدول على مواقف المنظمات باعتبارها المنشأة لهذه التنظيمات.

أولا: موقف جامعة الدول العربية

كانت دبلوماسية جامعة الدول العربية بشأن النزاع الليبي متخاذلة حيث قامت بتجميد حضور النظام في المنظمة، ثم دعوة مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا. سعت جامعة الدول العربية إلى إثبات وجودها في الملف الليبي بالالتزام بمواصلة جهودها من أجل تسوية النزاع والدعوة إلى إنشاء صندوق عربي لتقديم الدعم الإنساني الاغاثي للشعب الليبي[55].

اعتبرت دعوة جامعة الدول العربية لفرض حضر جوي على ليبيا والتواصل مع المعارضة هناك، أولى إرهاصات الدور الذي ستلعبه الجامعة في إسقاط نظام القذافي. كان موقف الجامعة غير معتاد وخارج عن النهج التقليدي الذي تتبعه الجامعة في التدخل في شؤون دولة عربية، أي أبدت الجامعة معارضتها لنظام الحكم في ليبيا وسارعت إلى تجميد عضويتها للضغط على نظام القذافي.

---

[55] **زنانرة عادل**، دور الدبلوماسية الحديثة في تسوية النزاعات الدولية–نموذج النزاع الليبي–2011–2017، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص دراسات امنية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة فصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص 79.

في ظل التطورات الحاصلة في الملف الليبي، تراجع دور الجامعة العربية في حل الأزمة اللبية أصبح تأثيرها لا يتعدى بيانات استنكار وتنديد ووعيد دون فعالية على ارض الواقع. تلاشى دور الجامعة مما فتح المجال امام دول وتنظيمات أخرى للتدخل في ليبيا، مما اعتبره بعض المحللين تملص للجامعة من مسؤوليتها في ليبيا خاصة انها ساهمت في الإطاحة بنظام القذافي، أما دورها في الحرب بين حفتر والسراج تقف الجامعة موقف المتفرج لا أكثر[56].

إن معالجة جامعة الدول العربية للازمة الليبية وغيرها من الازمات المتلاحقة في العالم العربي، لم يكن منطقيا ولا فعالا، مما يؤكد على ضرورة الإصلاح الشامل والفعال لدور الجامعة في المنطقة العربية، فالجزائر بدورها هاجمت الجامعة العربية ودعت إلى ضرورة الإسراع في إصلاحها وإخراجها من مشاكل التجاذبات الداخلية والتأثيرات الخارجية، واتهامها بالتقاعس ضد بعض العرب وتحميلها مسؤولية إحداث ليبيا.

ثانيا: موقف مجلس التعاون الخليجي

قبل التطرق إلى طبيعة وابعاد موقف مجلس التعاون الخليجي، من المهم الرجوع إلى تاريخ العلاقات بين المجلس والجماهيرية الليبية. بالعودة إلى عام 1990 وما بعده. عندما قامت العراق بغزو الكويت وتبني الرئيس الليبي معمر القذافي وجهة النظر العراقية أين ساند الغزو. منذ ذلك التاريخ بدأ مسلسل الازمات والخلافات مع معظم دول مجلس التعاون الخليجي. ليتأزم الخلاف بعد اتهام ليبيا بمحاولة اغتيال الملك عبد الله بن عبد العزيز ال سعود، لينتهي بقطع العلاقات الدبلوماسية وطرد السفير الليبي من المملكة[57].

أمام هذا الرصد من الخلافات البينة، وفي ظل التعامل الدموي وغير الإنساني من قبل النظام الليبي مع الثوار، يمكن حصر اهم دوافع واهداف الدور الخليجي في الأزمة الليبية فيما يلي:

---

[56] **تقي الدين جدي**، "جامعة الدول العربية والقضايا العربية: ليبيا نموذجا" نشر بتاريخ 11افريل 2020، على الموقع: https: //sasapost.co/opinion/League-of rab-states consulté le 06/05/2023 à 15: 21.

[57] مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع: http: //studies.aljazeera.net/Ar/reports/2011 consulté le 09/05/2023 à11: 47.

1. الدافع الإنساني

وهو الدافع الرئيسي المحرك لدول الخليج في اتجاه تأييد ودعم المطالب المشروعة للثورة الليبية، فالمجازر والأسلوب القمعي للقذافي في الرد على الاحتجاجات الذي أسفر عن الالف الضحايا وتدمير البنية التحتية للبلاد. دفع بمجلس التعاون الخليجي إلى التعاطف والوقوف إلى جانب الشعب الليبي لتخليصه من هذا النظام. لم يقتصر تدخل مجلس التعاون عند حدود المطالبة بمحاسبة القذافي على الجرائم التي ارتكبها، بل تعدى ليصل إلى تأييد اية إجراءات دولية تستهدف رفع المعاناة عن الليبيين لمنع القذافي في المضي قدما في جرائمه[58].

2. الدافع السياسي

وينقسم بدوره إلى هدفين، **أولهما:** رغبة دول مجلس التعاون الخليجي في تجنب تكرار سيناريو العراق في ليبيا، فانفراد الولايات المتحدة بالعراق بعد غزوه وغياب أي دور عربي أو خليجي في تلك الأزمة هو ما أوصل العراق إلى ما تعانيه الأمن من أزمات سياسية واقتصادية اثرت على دول الخليج، بالتالي هي–دول الخليج– تريد ان تكون شريكا أساسيا في ترتيبات ما بعد القذافي في ليبيا لضمان قيام نظام عربي ليبي يحقق طموح الشعب الليبي. **وثانيها:** رغبة دول الخليج في إطار مجلس التعاون الخليجي، في لعب دور أساسي مؤثر على المستوى الإقليمي، فهي تسعى لاستغلال قوتها ومكانتها الاقتصادية في المنطقة للحصول على مكانة سياسية وساعدها على ذلك ضعف وتراجع دور الجامعة العربية في المنطقة

3. الدافع الاقتصادي

باعتبار ان ليبيا تملك ثورة بترولية ضخمة، حيث يقدر احتياطها المؤكد من النفط ب 36 مليار برميل، وبالتالي فهي مطمع كبير للقوى الكبرى ولشركات النفط الغربية، وتخشى دول الخليج من خضوع النفط الليبي للسيطرة الغربية.

بالعودة إلى حيثيات التوتر والقطيعة الدبلوماسية بين الجماهيرية الليبية ودول الخليج العربي، نجد ان موقف مجلس التعاون الخليجي هو انعكاس لمواقف الدول الخليجية المعارضة للنظام

---

[58]– **مركز الجزيرة للدراسات**، مرجع سابق.

الليبي السابق. بالتالي فمن مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي أقصاء القذافي عن الحكم، والمساعدة في قيام نظام ليبي جديد يحظى بالقبول الدولي، وموالي لدول الخليج.

عقد مجلس التعاون الخليجي اجتماعا في 10و11مارس2011، للنظر في قضية الثورة الليبية ويخرج ببيان يقدم فيه مشروع قرار لجامعة الدول العربية مفاده ضرورة فرض حظر جوي عسكري على إقليم الدولة الليبية لمنع الطائرات الحربية لنظام القذافي من قصف المدنيين[59].

ثالثا: موقف الاتحاد الافريقي

جاءت تحركات الاتحاد الافريقي في النزاع الليبي مقيدة مما أثر سلبا على دور وفعالية الاتحاد في استعادة الاستقرار في ليبيا. رفض الاتحاد التدخل العسكري الخارجي في ليبيا، كما رفض توجيه أي ادانة مباشرة للعقيد معمر القذافي لاستعماله القوة ضد المتظاهرين[60].

في شهر جويلية2014 أعلنت رئيسة مفوضية الاتحاد الافريقي عن تعيين مبعوث خاص لليبيا وجاء هذا القرار نظرا للوضع السائد في ليبيا، كما شجع المجلس رئيس المفوضية بالقيام بإجراء مشاورات مع الجماهير الليبية والبلدان المجاورة لها لتحقيق الاستقرار وتعزيز المصالح الوطنية للبلاد[61].

إذا كان الاتحاد الافريقي قد عين مبعوثا خاصا له في ليبيا وهو رئيس الوزراء الجيبوتي السابق داليتا محمد داليتا، فإن مجمل تحركات هذا المبعوث تؤكد ان دور الاتحاد في حل هذه الأزمة هو دور مكمل وليس أساسي، فمعظم التحركات تدور في إطار دعم جهود المجتمع الدولي أو دعم جهود دول الجوار سواء من خلال حضور المبعوث الخاص للاجتماعات والفعاليات التي تعقدها تلك الدول أو مجرد تثمين جهودها ونتائجها[62].

---

[59]–**بعير السعدي**، تداعيات تنفيذ قرار مجلس الامن 1973 على استمرارية الدولة الليبية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2021، ص28.

[60]–**نفس المرجع**.

2– **زنانرة عادل**، مرجع سابق، ص، 76.

[62]– http: //www.almasryalyoum.com/news/details/507895

ظهر انقسام داخل الاتحاد الافريقي بشأن الأزمة الليبية حيث ان هنالك تياران، أحدهما بقيادة الجزائر يرفض أي اشكال التدخل العسكري الدولي لحل الأزمة، فيما يدعم التيار الاخر التدخل وحسم الصراع منعا لانتقال عدوى الصراع إلى الدول المجاورة.

وفي سياق البحث عن حلول للازمة الليبية عقدت مجموعة الاتصال الدولية الخاصة بليبيا اجتماعا في مقر الاتحاد الافريقي بالعاصمة الاثيوبية بتاريخ 28جانفي2015، وضمت المجموعة 16 دولة أوروبية وعربية إلى جانب الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، كما عقدت عدة لقاءات مكثفة بين الدول المعنية بالأزمة خاصة دول الجوار الليبي" الجزائر، مصر، السودان، النيجر والتشاد"، إلّا ان كافة الاجتماعات خلت من ممثلي عن المجلس الوطني الليبي، بينما تلوح أطرافا دولية وإقليمية بالحل العسكري لليبيا، إلّا ان الاتحاد الافريقي يحرص على التأكيد مرارا وتكرارا على ان لا حل عسكري للازمة الليبية[63].

من اهم الملاحظات حول أداء الاتحاد الافريقي في التعامل مع الأزمة الليبية، هو غياب رؤية إفريقية بحيث أصبحت تحركات الاتحاد تابعة لأي تحركات اخرس إقليمية كانت أو دولية، وهنا ينبغي على الاتحاد تجاوز الخلافات حول الأزمة الليبية والخروج بوثيقة حوار تتضمن بنودا محددة لرعاية حل الأزمة الليبية[64].

الفرع الثاني

موقف المنظمات العالمية كمنظمة الأمم المتحدة

لقد تكاثفت جهود الدول الإقليمية عامة، والعربية خاصة، وجهود المنظمات الإقليمية، لإيجاد حلول تساعد ليبيا للخروج من الوضع الخانق الذي الت اليه ولتصدي للنتائج المدمرة التي سببتها الأزمة، حتى وصلت القضية إلى هيئة الأمم المتحدة للتدخل وذلك بدعوة من الهيئات السابقة.

---

(63)– " رئيس البرلمان الليبي يشيد بدور الاتحاد الافريقي في حل ازمة بلاده" جريدة التحرير المصرية نقلا عن وكالة انباء الشرق الأوسط، بتاريخ 30جانفي2015، على الموقع: http: //is.gd/Qx8q8h consulté le 06/05/2023 à 15: 35.

(64)– http: //www.eanlibya.com/archives/26454 consulté le 06/05/2023 à 17 ;15.

سعت الأمم المتحدة منذ بداية ثورة فبراير 2011الي إيجاد تسوية فعالة للازمة الليبية، وتجلت أولى خطوات تدخل الأمم المتحدة عن طريق مجلس حقوق الانسان، حيث عقد جلسة خاصة بشأن حالة حقوق الانسان في الجماهيرية الليبية بتاريخ 25فيفري2011، أين أصدر بالإجماع قرار ادانة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في ليبيا، ودعا الحكومة الليبية إلى تحمل مسؤولياتها إزاء حماية المدنيين. شكل المجلس لجنة دولية مستقلة ومحايدة تحت قيادة الامم المتحدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان لضمان المعاقبة للمسؤولين[65].

حث قرار المجلس السلطات الليبية على بذل اقصى جهودها لمنع تدهور الأزمة وتعزيز التوصل لحل سلمي يضمن سلامة المدنيين واستقرار البلاد، وأوصى المجلس الجمعية العامة للأمم المتحدة بالنظر في تطبيق تدابير تعليق عضوية احدى الدول الأعضاء في مجلس حقوق الانسان لارتكابه انتهاكات خطيرة ومهددة لحقوق الانسان.

وفي ظل استمرار تردي الأوضاع في ليبيا، وتعالي التنديدات الدولية والإقليمية تحركت الأمم المتحدة لمحاولة إيجاد تسوية فعالة للازمة الليبي عن طريق التدخل بواسطة مجلس الأمن على النحو الآتي:

أولا: فرض الجزاءات الدولية

تفاعلا مع الأزمة السائدة في ليبيا ومع عمق الاضرار التي الحقت بالدولة وتزايد الانتهاكات وانتشار الأسلحة وأثره المهدد للأمن والسلم في المنطقة باستهداف المدنيين، تبنى مجلس الأمن العديد من القرارات التي تفرض من خلالها مجموعة من الجزاءات الدولة على الجماهيرية الليبية، أهمها: القرار رقم 1970 حيث اقر بموجبه إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما حظر

(65)–**على بلعربي**، التدخل الدولي العسكري في ليبيا سنة 2011 بين مبدا مسؤولية الحماية ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 22، العدد 02، ديسمبر 2021، ص، 376.

القرار الأسلحة ومنع تزويدها ونقلها إلى ليبيا، فضلا عن حظر السفر وتجميد الأموال والأصول المالية لكل من ذكرت أسماؤهم في القرار[66].

وفي القرار رقم 1973 فرض بموجبه مجلس الأمن حظر جوي لجميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية الليبية، مع اتخاذ إجراءات حماية المدنيين من الهجمات، كما أضاف القرار أسماء اشخاص وشركات وهيئات أخرى إلى قائمة الحظر من السفر وتجميد الأصول المذكورة في القرار رقم1970[67].

ثانيا: التسوية السلمية

من أجل تسوية الأزمة الليبية تسوية سلمية أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بموجب القرار رقم 2009 عام 2011، بناءً على طلب السلطات الليبية، من أجل دعم الجهود الوطنية الليبية لاستعادة الأمن والاستقرار، تعزيز سلطة القانون والدولة، تعزيز وحماية حقوق الانسان، اجراء حوار سياسي يضم كل الأطراف الليبية[68]. قام مجلس الأمن باستصدار عدة قرارات لتعديل وتمديد ولايات البعثة.

أطلقت الأمم المتحدة من خلال بعثة الدعم في ليبيا عدة جولات من الحوار الليبي بين الفرقاء، خاصة بعد انطلاق عمليتي كرامة ليبيا وفجر ليبيا عام 2014. وتدهور الأوضاع الليبية واستمرار حالات الانقسام وانتشار العمليات العسكرة في البلاد، كانت بداية جولات الحوار من: حوار غدامس1 بتاريخ 29سبتمبر2014، مرورا بحوار جنيف يومي 15/14جانفي 2015، ثم حوار غدامس2 بتاريخ 11فيفري2015، ختاما بحوار الصخريات بتاريخ 05مارس2015[69].

---

(66)– **عزني موسى، إسعدي أعمر**، دور منظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الإقليمية في المتوسط بين الاستقلالية والتبعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخص دراسا متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017، ص، 133.

(67)–**نفس المرجع**، ص، 134.

(68)– **بومعزة منى**، الصراع المسلح في ليبيا: الأسباب ومسارات التسوية، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد 25، العدد 04، ديسمبر 2019، ص، 130.

(69)–**نفس المرجع**، ص131.

الفصل الثاني
تدخل الأمم المتحدة في ليبيا من مسؤولية الحماية إلى إعادة البناء

تحولت الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها ليبيا بتاريخ 17 فبراير 2011 إلى ثورة عارمة وحرب بين النظام والثوار المطالبين بالحرية والديمقراطية، غير أن نظام القذافي لم يستجب لهذه المطالب، حيث واجهها بالاستخدام المفرط للقوة، مما لفت انتباه المجتمع الدولي لخطورة الحالة في ليبيا كما جعل الأمم المتحدة تقتنع بضرورة التدخل الدولي وتتبني سياسات محددة لإنقاذ الوضع الإنساني في ليبيا، وقد تم تبني هذه السياسات تجاه الأزمة في ليبيا على مرحلتين؛ الأولي متمثلة في التدخل العسكري بناءً على قرار مجلس الأمن 1973 أين استطاع المجتمع الدولي بقيادة حلف الناتو التدخل في ليبيا واسقاط نظام القذافي.

اما في المرحلة الثانية فقد تم تبني سياسات بمتابعة بناء الدولة ورعاية النظام السياسي الجديد من طرف الأمم المتحدة فيما يتفق ومرحلة ما بعد الثورة كون ان الدولة الليبية بمرحلة عصيبة وتشهد حالة من الفوضى السياسية والأمنية في ظل غياب دور المؤسسات العسكرية والأمنية الفاعلة، لذلك شرعت الأمم المتحدة في مهمة إنسانية من خلال تفويض بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بناءً على قرار مجلس الأمن رقم 2009 لعام 2011 لمساعدة الجهود الوطنية الليبية الرامية لبناء الدولة ودعم المرحلة الانتقالية والعملية السياسية وتعزيز سيادة القانون.

واستناداً للجهود المبذولة قصد إعادة النهوض بالدولة الليبية، وذلك من خلال وضع خارطة الطريق لإعادة البناء والإعمار، فإنه سيتم تناول مسألة مشروعية التدخل المتبني من طرف الأمم المتحدة لأعمال مسؤولية الحماية في ليبيا **(المبحث الأول)**، ثم تبيان الجهود المتبناة من طرف الأمم المتحدة من خلال تدخلها لإعادة بناء ليبيا **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

مشروعية التدخل لأعمال مسؤولية الحماية في ليبيا

تشكل حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة حجر الأساس في القانون الدولي الإنساني، ويشمل مدلول الحماية جميع المدنيين دون تمييز. مسؤولية الحماية مفهوم ليس ببعيد عن التدخل الإنساني، فهي تقوم على أساس إنقاذ الشعوب التي تواجه أخطار الحروب وانتهاكات حقوق الانسان من خلال تقديم المعونة لهم[70].

بعد التطورات السريعة الحاصلة في ليبيا لاحظنا أنه تم تفعيل ألية مسؤولية الحماية، حيث تدخل حلف الناتو بتفويض من مجلس الأمن بموجب القرار 1973 لحماية المدنيين وصد قوات العقيد معمر القذافي. طبق مبدأ مسؤولية الحماية في ليبيا على مرحلتين، مسؤولية المنع أو الردع، ومسؤولية رد الفعل سنفصلهما في هذا المبحث كالآتي:

---

[70]– **خلصت اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة**، في تقريرها عن مسؤولية الحماية، الصادر في ديسمبر 2001، إلى إقرار موضوع رئيسي يتمثل في: "**مسؤولية الحماية**"، الذي يعني حسبها: "**أنه على الدول ذات السيادة مسؤولية حماية مواطنيها من الكوارث التي يمكن تجنبها من القتل الجماعي والاغتصاب الجماعي ومن المجاعة، ولكن عندما تكون هذه الدول غير راغبة أو غير قادرة على فعل ذلك يجب أن يتحمل تلك المسؤولية مجتمع الدول الأوسع قاعدة**".

المطلب الأول

تدخل الأمم المتحدة في ليبيا بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق

على الرغم من ان الأصل العام في العلاقات الدولية هو عدم التدخل في شؤون الدول، وحظر استخدام القوة والتهديد بها، فإنه توجد استثناءات تتيح للجماعة الدولية حق التدخل لحفظ السلم والأمن الدوليين، طبقا للفصل السابع من الميثاق.

لقد تنامت اشكال التدخل وتباينت مجالاته ودوافعه والجهات التي أقدمت عليه، هنالك جملة من المظاهر المنظمة لاستخدام القوة أهمها: التدخلات غير المباشرة وتكون على شكل، إجراءات عقابية، أو تأخذ شكل التدخل المباشر التدخل العسكري، سنتطرق إليها فيما يلي:

الفرع الأول

تعريف للتدخل الإنساني

ان فكرة التدخل هي فكرة قديمة في تاريخ العلاقات الدولية، خاصة التدخل الإنساني. وفي ظل التطورات الحديثة في القانون الدولي اسند التدخل بحجة حماية حقوق الانسان إلى قواعد ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

هنالك العديد من التعاريف التي قدمت للتدخل الدولي الإنساني، أبرزها التعريف القانوني الذي عرف التدخل الإنساني بانه: التدخل الفوري لدولة أو مجموعة من الدول أو منظمات حكومية أو غير حكومية في دولة أخرى توجد فيها حقوق الانسان في حالة خطرة، سواء بإنشاء ممرات إنسانية أو بتوفير الوسائل الضرورية، وإحداث ظروف امنة للتمرير الحر للمساعدات الإنسانية الضرورية المحتاج إليها التي يتعذر على سلطتها العامة القيام بها، أو تقديمها إليها دون عرقلة من الدولة المجاورة لها[71].

---

[71]–**رافعي ربيع**، التدخل الدولي الإنساني المسلح، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة د الطاهر مولاي، سعيدة، 2012، ص 21.

تم استبدال مصطلح التدخل الدولي الإنساني بمصطلح مسؤولية الحماية La Responsabilité de protéger الذي يشار اليه ب: "R2P"، بعد صدور تقرير" اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول"ICISS" لعام 2001 بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة. يقع على عاتق الدولة نفسها المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها احتراما لمبدأ السيادة، غير انه وفي حال تعرض السكان لأذى خطير نتيجة حرب داخلية أو عصيان أو قمع أو اخفاق الدولة وعدم قدرتها على وقف الأذى أو تجنبه، فإنه يتنحى مبدأ عدم التدخل في سيادة الدولة، لتحل محله "مسؤولية الحماية"[72].

وجاء أيضا في تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول أن مسؤولية الحماية تشمل ثلاث مستويات محددة كالآتي:

- **مسؤولية الوقاية:** معالجة الأسباب المباشرة للصراعات الداخلية وغيرها من الازمات التي تعود بالخطر على الشعوب.
- **مسؤولية الرد:** القيام برد فعل على الأوضاع التي تكون فيها الإنسانية بحاجة إلى الحماية، وذلك بعد فشل التدابير الوقائية في تسوية النزاع واحتوائه وكذا عندما تكون الدولة غير قادرة أو غير راغبة في معالجة الوضع، فانه يستدعي الامر اتخاذ تدابير للتدخل من طرف اشخاص المجتمع الدولي.
- **مسؤولية إعادة البناء:** وتعني تقديم مساعدة متكاملة بعد التدخل العسكري فيما يتعلق بالتعمير والعمل على تحسين وتهيئة الظروف وإعادة بناء الدولة

سعى المجتمع الدولي إلى العمل على تطوير مفهوم مسؤولية الحماية، حيث أصدر مجلس الأمن قرارات لتطوير المفهوم ومتابعة جوانب تنفيذه، وتم تفعيله لأول مرة في ليبيا بموجب قراري مجلس الأمن رقم 1970 و1973 لعام 2011

---

[72]–**قرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول ICISS**، مسؤولية الحماية، ديسمبر 2001، الجمعية العامة، الدورة 57، وثيقة رقم: A/57/303. من الموقع:

http: //tolerance.tavaana.org/Ar/content consulté le 11/05/2023 à021: 05.

الفرع الثاني

الجزاءات الاقتصادية الذكية

تفاعلا مع الأزمة الليبية تبنى مجلس الأمن قراره رقم 1970 بتاريخ 26 فيفري2011 بإجماع أعضائه الستة، استنادا لأحكام الفصل السابع من الميثاق ليتخذ بذلك الإجراءات المنصوص عليها في المادة 41 من الميثاق[73]، التي تهدف أساسا إلى الزامية وقف العنف معتمدا من أجل ذلك الإجراءات التالية:

أولا: إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية

انطلاقا من التقارير التي قدمتها المنظمات الإنسانية بشأن الوضع في الجماهيرية العربية الليبية مارس مجلس الأمن الصلاحيات التي خولته إياه المادة13/ب من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في إحالة قضية ليبيا إلى المدعي العام، حيث يلزم المجلس السلطات الليبية وكافة الدول والمنظمات بالتعاون مع المحكمة من أجل معاقبة مقترفي الجرائم المرتكبة في ليبيا ضد المدنيين[74].

على إثر قرار المجلس رقم1970 أصدر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ثلاث مذكرات اعتقال بحق كل من: " العقيد معمر القذافي" ابنه " سيف الدين القذافي" وكذلك " عبد الله السنوسي"[75].

إن القرار رقم 1970 يطالب السلطات الليبية بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، وهو مطلب ملزم لليبيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة، رغم ان ليبيا ليست دولة طرف في المعاهدة المنشأة للمحكمة. إلّا أنّها وعدت بالالتزام بما عليها من التزامات، في مذكرة قدمتها إلى المحكمة،

---

[73]–**راجع الفقرة 04 و05 من قرار مجلس الامن رقم 1970**، مرجع سابق، ص3.

[74]– المادة 13 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، بتاريخ 17 جويلية1998، وثيقة رقم: A/CONF.183/9 http: //www.icc9cip-int/Nr/RDONLYRES/ADD16852-AEE9-4757-ABE79CD7CF028886/284265/RomeStatuteARA.pdf .

[75]– **راجع الفقرة 06 من قرار 1970**، مرجع سابق، ص 3.

ان ذكرت فيها: " لا خلاف على انها ملتزمة بقرار مجلس الأمن 1970"، واكد مجلس الوطني الانتقالي الليبي على الالتزام بالتعاون مع المحكمة كما تعهد بالتعاون في رسالة أرسلها إلى قضاة المحكمة في نوفمبر 2011[76].

انتهت قضية المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بالقذافي إثر مصرعه في 20اكتوبر 2011، أما أوامر التوقيف الخاصة بالمشتبهين الاثنين الاخرين– سيف الإسلام القذافي والسنوسي– فما زالت نافذة.

وفيما يخص الجرائم التي ارتكبتها قوات المعارضة صرحت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية "فاتو بنسودا" بان مكتبها يجمع معلومات بشأن ادعاءات القتل والنهب واتلاف الممتلكات والاختفاء القسري على يد الميليشيات في مدينة "مصراته" بحق المدنيين، وذلك بهدف تحديد ما إذا كان يجب ان تتناول قضية جديدة هذه الادعاءات، كما دعت عدة منظمات ناشطة في مجال حماية حقوق الانسان إلى إعادة فحص الجرائم التي اسقطت من الملاحقة القضائية داخل ليبيا بموجب قوانين صدرت مؤخرا في ليبيا – حظر تسليم رعايا الدول إلى القضاء الأجنبي–، وان يحقق فيها ادعاء المحكمة اذا اقتضى الامر لاكتشاف الحقيقة[77].

ثانيا: حظر التسلح

كرس مجلس الأمن اجراء حظر التسلح في القرار رقم1970، فيما ما لا يقل عن 6 فقرات خصصت لهذا الموضوع، ويتعلق الأمر بجميع أطراف النزاع من متمردين ونظام ليبيا وجميع العمليات من استراد وكذا جميع اشكال المساعدة التقنية أو التكوين ذي الطبيعة العسكرية.

كما أن هذه المقاطعة صممت لأن تكون شاملة فبموجب القرار 1970 يقع على جميع الدول الالتزام باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية من أجل منع التسليم، البيع والتمويل المباشر وغير المباشر إلى الجماهيرية العربية الليبي. كما اتى في نفس النص اجراء حظر تصدير جميع

---

[76]– **تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية بليبيا**، على الموقع: http: //www.icc-cpi.net/cases/html.

[77]– **تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية بليبيا**، مرجع سابق.

المعدات من ليبيان ويطلب من دول الجوار بتفتيش كل ما قد يعبر إلى الحدود الليبية (البرية والبحرية والجوية)[78]

يسري هذا الاجراء على ما يلي:

– لوازم المعدات العسكرية غير الفتاكة المقصود استخدامها حصراً في الأغراض الإنسانية والوقائية، وما يتصل بذلك من مساعدة أو تدريب تقنيين، على نحو ما توافق عليه سلفاً اللجنة المنشأة عملا بالفقرة 24 أدناه.

– أو الملابس الواقية، بما في ذلك السترات الواقية والخوذ العسكرية، التي يقوم بتصديرها مؤقتاً إلى الجماهيرية العربية الليبية أفراد الأمم المتحدة وممثلو وسائل الإعلام والعاملون في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية ومن يرتبطون بهم من أفراد، وذلك لاستعمالها للأغراض الشخصية فحسب.

– أو المبيعات الأخرى للأسلحة والأعتدة ذات الصلة أو توريدها، أو توفير المساعدة أو الأفراد، على نحو ما توافق عليه اللجنة سلفاً[79].

ثالثا: حظر السفر

حرصاً من مجلس الأمن على عدم افلات المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم الحاصلة في ليبيا من العقاب، اتخذ كجلس الأمن اجراء منع السفر محددا الأشخاص المعنيين، إلّا لاستثناءات أي يكون السفر لضرورة إنسانية، قضائية أو لخدمة السلم والأمن في ليبيا. حيث اتي في نص الفقرة 15: "**يقرر أن تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمنع الأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول ذا القرار أو الذين تحدد أسماءهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة 24 أدناه من دخول أراضيها أو عبورها، على أنه ليس في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة بأن تمنع رعاياها من دخول أراضيها**"[80].

---

[78]– الفقرات 10–11 12، من القرار رقم: 1970.

[79]–الفقرة 09، من قرار 1970، مرجع سابق، ص 04.

[80]–الفقرة 15، نفس المرجع، ص 5.

حدد القرار 1970 في المرفق الأول لائحة بأسماء الأشخاص الذين صدر بحقهم إجراء حظر السفر[81]، وهم:

– البغدادي، د عبد القادر محمد: رئيس مكتب الاتصال التابع للجان الثورة، تورط اللجان الثورية في العنف ضد المتظاهرين.

– الدبري، عبد القادر يوسف: رئيس الأمن الشخصي لمعمر القذافي، المسؤولية عن امن النظام، له سجل في الامر بارتكاب العنف ضد المنشقين.

– دوردة، أبو زيد عمر: مدير جهاز الأمن الخارجي، من الاوفياء للنظام رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية.

– جابر، اللواء أبو بكر يونس: وزير الدفاع، المسؤولية العامة عن أعمال القوات المسلحة.

– معتوق، معتوق محمد: أمين المرافق، عضو سام في النظام، يعمل مع اللجان الثورية، له سجل سابق في التورط في قمع المنشقين وارتكاب العنف.

– قذاف الدم، سيد محمد: ابن عم معمر القذافي، في الثمانينات تورط في حملة اغتيال المنشقين ويزُعم انه كان مسؤولا عن العديد من عمليات القتل في أوروبا، ويعتقد انه ضالع أيضا في شراء الأسلحة.

– القذافي عائشة معمر: ابنة معمر القذافي، ارتباط قرابة مع النظام.

– القذافي هانيبال معمر: ابن معمر القذافي، ارتباط قرابة مع النظام.

– القذافي خميس معمر: ابن معمر القذافي، ارتباط قرابة مع النظام، قيادة وحدات عسكرية متورطة في قمع المظاهرات.

– القذافي محمح معمر: ابن معمر القذافي، ارتباط قرابة بالنظام.

– القذافي معمر محمد أبو منيار: قائد الثورة، القائد الأعلى للقوات المسلحة، المسؤولية عن إعطاء الامر بقمع التظاهرات وعن انتهاكات حقوق الانسان.

– القذافي المعتصم: مستشار الأمن القومي، ابن معمر القذافي، ارتباط قرابة مع النظام.

---

[81]– قرار 1970، المرفق الأول، نفس المرجع، ص 12/11/10.

– القذافي السعدي، قائد القوات الخاصة، ابن معمر القذافي، ارتباط قرابة مع النظام، قيادة وحدات عسكرية متورطة في قمع التظاهرات.

– القذافي سيف العرب: ابن معمر القذافي، ارتباط قرابة مع النظام.

– القذافي سيف الإسلام: مدير مؤسسة القذافي، ابن معمر القذافي، ارتباط قرابة مع النظام، إذاعة بيانات تحرض على العنف ضد المتظاهرين.

– السنوسي، العقيد عبد الله: مدير المخابرات العسكرية، تورط المخابرات العسكرية في قمع التظاهرات، له سجل ماض يشمل التورط المشتبه في مجزرة سجن أبو سليم، أدين غيابيا بتهمة تفجير طائرة شركة الطيران الفرنسية UTA، شقيق زوجة معمر القذافي.

رابعا: تجميد الأصول

امتدت جزاءات القرار 1970 لتصل إلى قطع كل المعاملات المالية على الجماهيرية الليبية، بتجميد جميع الأموال والموارد الاقتصادية، وقد اقتصر جزاء تجميد الأموال على افراد عائلة القذافي" دون الأشخاص التابعين لنظامه" سواء كانت المعاملة باسمهم أو بتوجيه منهم، باستثناء المعاملات الضرورية " اقتناء الأغذية، المستلزمات الطبية، وغيرها من المواد التي تضمن حق العيش الكريم، حيث نص في الفقرة 17 على: "**يقرر ان تقوم جميع الدول الأعضاء دون إبطال بتجميد جميع الأصول والأموال والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة على أراضيها**"[82].

حدد القرار 1970 في المرفق الثاني، لائحة بأسماء الأشخاص الذين صدر في حقهم إجراء تجميد الأصول[83]، وهم:

– القذافي عائشة معمر.

– القذافي هانيبال معمر.

– القذافي خميس معمر.

– القذافي معمر محمد أبو منيار.

---

[82]–**الفقرة 17، من قرار 1970، مرجع سابق، ص 6.**

[83]– **المرفق الثاني لقرار 1970**، نفس المرجع، ص14/13.

- القذافي المعتصم.
- القذافي سيف الإسلام.

خامسا: فرض منطقة حظر الطيران

أشار مجلس الأمن في الفقرة 26 من القرار 1970 لعام 2011 الي: "استعداده للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى، حسب الاقتضاء، لتيسير دعم عودة الوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية وتزويد هذه الأخيرة بالمساعدة الإنسانية وما يتصل بها من اشكال العون الأخرى". ويرى ان فرض حظر على المجال الجوي للجماهيرية الليبية يشكل عنصرا هاما في حماية المدنيين.

أتى القرار 1973 لعام 2011 بإجراء عقابي اخر لتعزيز حماية المدنيين، إلّا وهو حظر الطيران، حيث نص القرار في الفقرة على6: "**يقرر فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية من أجل المساعدة على حماية المدنيين**"[84].

سادسا: حظر الرحلات الجوية

اين نص القرار 1973 في الفقرة 17 على: "**يقرر أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة مسجلة في الجماهيرية العربية الليبية أو يملكها أو يشغلها رعايا ليبيون أو شركات ليبية بالإقلاع من أراضيها أو الهبوط فيها أو عبورها ما لم تكن اللجنة قد وافقت مسبقا على تلك الرحلة المعينة، أو ما عدا حالات الهبوط الاضطراري**"[85].

وفي الفقرة 18 نص على: "**يقرر أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة بأن تقلع من أراضيها أو تهبط فيها أو تعبرها إذا كانت لديها معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن الطائرة تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرتين 9**

---

[84]–**الفقرة 06، من القرار 1973**، مرجع سابق، ص4.

[85]–**الفقرة 17**، نفس المرجع، ص 6.

و10 من القرار 1970 (2011) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين، إلّا في حالات الهبوط الاضطراري"[86].

سابعا: انفاذ الأسلحة

.يطلب المجلس إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، من أجل ضمان التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب الفقرتين 9 و10 من القرار 1970 (2011)، أن تقوم داخل أراضيها، بما في ذلك في الموانئ والمطارات، وفي أعالي البحار، بتفتيش السفن والطائرات المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو القادمة منها، إذا كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن الحمولة تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرة 9أو الفقرة 10من القرار 1970(2011) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين، و**يطلب إلى** جميع الدول التي ترفع تلك السفن والطائرات أعلامها أن تتعاون مع عمليات التفتيش تلك و**يأذن** للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير المتناسبة مع الظروف المحددة للقيام بعمليات التفتيش تلك"[87].

الفرع الثالث

التدخل العسكري

بعد فشل التدخل الغير عسكري لمجلس الأمن عبر فرض جملة من الإجراءات العقابية وباستصدار القرار رقم1970، اتخذ مجلس الأمن منحى اخر إلّا وهو التدخل العسكري بإصدار القرار رقم1973، يرخص بموجبه لقوات حلف الناتو التدخل العسكري في ليبيا تحقيقا لأغراض إنسانية، حيث جاء في نص الفقرة 04 من القرار 1973 ما يلي: "**يأذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة**".

---

[86]–**الفقرة 18**، نفس المرجع.

[87]–**الفقرة 13، من قرار 1973**، مرجع سابق، ص5.

أولا: معايير التدخل العسكري

حددت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في تقريرها الصدر في ديسمبر 2001، معايير التدخل العسكري التي تتمثل فيما يلي:

1. الإذن الصحيح

يجب التماس الإذن من مجلس الأمن الدولي قبل الاقدام على أي تدخل عسكري، ويجب على من يدعون إلى التدخل أن يطلبوا الإذن الرسمي أو يطلبوا من المجلس ان يثير المسألة بمبادرة منه أو بطلب من الأمين العام، بموجب المادة39 من الميثاق[88].

يعتبر مجلس الأمن صاحب الاختصاص الأصيل في أعمال مسؤولية الحماية، على ان تنتقل بصفة احتياطية إلى الجمعية العامة والمنظمات الإقليمية في حالة تخلف هذا الأخير عن التصرف.

2. القضية العادلة

ان التدخل العسكري كتدبير استثنائي يجب تبريره بالخطر المحدق بالمدنيين والذي يؤدي إلى خطر لا يمكن إصلاحه. ترى اللجنة الدولية المعنية بالتدخل في ليبيا، ان التدخل العسكري لأغراض الحماية له مبررين[89].

- خسائر كبيرة في الأرواح وقعت أو يخشى وقوعها، وتكون نتيجة عمل مدبر من الدولة إهمال منها أو عدم قدرتها عل التصرف أي في حالة عجز.
- حالة تطهير عرقي على نطاق واسع واقع أو يخشى وقوعه، سواء كان بالقتل أو الابعاد كرها أو القيام بأعمال إرهاب.

---

[88]-**تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، حول ليبيا، 2011**، منشورات مفوضية الأمم المتحدة: http: //www.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/session19/A-HRC-1968-ar.doc p75

[89]-**تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول**، مرجع سابق، ص ص55-56.

3. حسن النية

أين يجب ان يكون المقصد الرئيسي من التدخل هو تجنب أو إيقاف كل اخلال بالأمن والسلم الدوليين، وحماية المدنيين من كل اعتداء، ومحاربة شتى أنواع الجرائم التي تهدد الإنسانية[90].

بعد استنفاذ كل الخيارات غير العسكرية ووجود أسباب معقولة للتدخل ن كما يجب مراعاة مدى تأييد السكان المعرضين للخطر في تلك الدولة لقرار التدخل ام لان وما إذا كانت الدول الأخرى في المنطقة تؤيد التدخل، وان يكون التدخل جماعي لا انفرادي، ولقد اقرت اللجنة بصعوبة تحقيق هذه الشروط.

4. الملاذ الأخير

أين يجب استنفاذ كل الطرق الدبلوماسية وغير العسكرية قبل التصريح بالتدخل العسكر ففي حال فشل الطرق السلمية يتم إحالة الوضع إلى مجلس الأمن ليتدخل وفق أحكام الفصل السابع من الميثاق[91].

5. تناسب الوسائل

يجب ان يكون حجم التدخل العسكري ومدته وحدته عند الحد الأدنى الضروري لضمان تحقيق الهدف الإنساني المراد تحقيقه، ويجب ان تكون الوسائل متناسبة مع الغايات[92].

ويجب أن يكون الأثر على النظام السياسي للبلد المستهدف محددا، بقدر ما هو ضروري لتحقيق الغرض من التدخل، إضافة إلى الزامية مراعاة جميع قواعد القانون الدولي الإنساني مراعاة تامة في هذه الأوضاع.

---

(90)–تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول، مرجع سابق، **ص60**.

(91)–تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول، مرجع سابق، **ص61**.

(92)–نفس المرجع، ص61.

ثانيا: شرعية تدخل قوات حلف الناتو في ليبيا

بعد تكييف مجلس الأمن الوضع في ليبيا على انه تهديد للأمن والسلم الدوليين، واستنادا إلى أحكام المادة39 من الميثاق منح لقوات حلف الناتو الترخيص بموجب القرار رقم1973 للتدخل في ليبيا[93]. انطلاقا من هنا استلمت قوات حلف الناتو مهمة تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وعليه فان التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا يعد من الناحية القانونية مشروعا أين استوفى الشروط المتمثلة في: "الإذن الصحيح والقضية العادلة" اللذان يقتضيان أعمال مبدا مسؤولية الحماية.

ان التدخل العسكري في ليبيا لم يأتي إلّا بعد استنفاذ كل التدابير الغير عسكرية المنصوص عليها في القرار 1970. وعليه فان السماح بالتدخل العسكري للناتو في ليبيا كان متناسبا مع الدواعي الإنسانية، ومحاولة استعادة السلم والأمن في ليبيا في الحدود المعقولة.

وفي تاريخ19مارس2011 كان بداية للتدخل العسكري للناتو أين سدد فيه ضربات جوية وبحرية ضد قوات "القذافي"، وفي 23مارس2011 أعلنت قوات التحالف سيطرتها على المجال الجوي الليبي، مع نهاية شهر مارس بتاريخ 31 أعلن التحالف سيطرته على جميع العمليات العسكرية وجمعها تحت اسم" الحامي الوحيد" بتاريخ 20اكتوبر 2011 أعلن عن مقتل القذافي.

تم انهاء مهام حلف الناتو بعد انقضاء مدة ستة أشهر وعشرة أيام بموجب القرار رقم 2016[94].

---

[93]– **راجع الفقرة 1 و3 من قرار مجلس الامن رقم1973**، مرجع سابق، ص3.

[94]– **قرار مجلس الامن الدولي رقم 2016**، بشأن انهاء مهام حلف الناتو في ليبيا، الصادر بتاريخ 27اكتوبر2011، وثيقة رقم: S/RES2016(2011) http: //documents-dds-ny-un-org/doc/UNDOC/GEN/N11/567/08/PDF/N1156708.pdf?OpenElment Consulté le 13-04-2023 à 22: 40.

ثالثا: أسباب التدخل العسكري في ليبيا

لم يكن للتدخل العسكري في ليبيا شرعيا بقدر ما هو تحقيق لمصالح، ويمكن تقسيم أسباب ودوافع هذا التدخل إلي:

1. الأسباب المعلنة

تعمد الدول الغربية إلى تبرير تدخلاتها في الدول بمبررات قانونية تؤيدها الشرعية الدولية والقانون الدولي: من أبرز الأسباب المعلنة للتدخل في ليبيا نذكر منها:

أ. انتهاكات حقوق الانسان في ليبيا

بعد الرد العنيف لقوات القذافي للتظاهرات في الشوارع الليبية، أين قابل المحتجين باستخدام المفرط للقوة والأسلحة الثقيلة لقمع التظاهرات، في مدة زمنية قصيرة تحولت الاحتجاجات الشعبية إلى حرب بين طرفين يسعى أحدهما للبقاء على السلطة والأخر للإطاحة بنظام القذافي. كانت للانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان الدافع وراء التدخل لحماية المدنيين وتكريس قواعد القانون الدولي الإنساني[95].

ب. انعدام الديمقراطية

بالعودة إلى طبيعة النظام السياسي في ليبيا في فترة حكم القذافي الذي أخذ اسم النظام الديمقراطي، لكنه لا يمد بأية صلة للديمقراطية حيث يقوم على نظام الحزب الواحد حيث منع التعددية الحزبية في البلاد ومنع أي ممارسات سياسية أخرى، عرف نظام القذافي بالتشدد والديكتاتورية.

2. الأسباب الخفية

كان وراء تدخل الدول الغربية تحت غطاء الإنسانية بقيادة حلف الناتو، مصالح خفية مشتركة[96]، أبرزها:

---

[95]– **تيسير إبراهيم القديح**، مرجع سابق، ص 153.

–[96]**فرحاتي بلقاسم، رازي نادية**، التدخل العسكري في ليبيا ودوره في انهيار الدولة، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 62، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2021، ص 874.

أ. دوافع اقتصادية

عرفت ليبيا باقتصاد محروقاتي يرتكز أساسا على النفط والغاز، يحث تعتبر من اقوى المنتجين للنفط على المستوى الإقليمي. بعد اندلاع الأزمة الليبية توجهت انظار الطمع إليها بغية السيطرة على ثرواتها لتتحصل معظم شركات النفط العالمية على حصة من النفط الليبي وتفرض سيطرتها على الإقليم العربي والدولي.

ب. دوافع عسكرية

هنالك عدة مؤشرات توحي بأهمية ليبية للقوى الغربية، فهي تتمتع بموق استراتيجي ممتاز إذ تعتبر المعبر الرئيسي إلى المشرق العربي وبوابة افريقيا الوسطى وكذا قربها من السواحل الأوروبية، مما جعلها في مرمى المؤمرة الغربية أين حاولت كل من الولايات المتحدة، فرنسا وبريطانيا إقامة قواعد عسكرية في ليبيا لفرض السيطرة على افريقيا إلّا ان القذافي لم يسمح بذلكن مما جعل هذه الدول تسعى جاهدة للإطاحة به.

المطلب الثاني

تداعيات تطبيق نهج مسؤولية الحماية في ليبيا

ان التدخل الخارجي في ليبيا بحجة أعمال نهج مسؤولية الحماية شكل خطوة كبيرة لحماية المدنيين اثناء النزاع الليبي ومحاولة استعادة الأمن والسلم الدوليين، لكن أصبح لهذا التدخل تداعيات لم يتأثر منها سوى المدنيين.

سنحاول في هذا المطلب الالمام بصور هذه التداعيات على النحو التالي: مدى تطبيق نهج مسؤولية الحماية للمدنيين في ليبيا **(الفرع الأول)**، نتائج التدخل العسكري في ليبيا **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

مدى تطبيق نهج مسؤولية الحماية للمدنيين في ليبيا

ان العمليات العسكرية التي قام بها حلف الناتو على الإقليم الليبي تطبيقا لقرار مجلس الأمن، كشفت بان الحلف تجاوز جزاء حظر التسلح حيث كان يقوم بتقديم المساعدة العسكرية للثوار من أجل التقدم نحو العاصمة طرابلس. وزيادة على ذلك قامت كل من فرنسا وبريطانيا أيضا

بتجاوز جزاء حظر الطيران وذلك بهبوطهما عن طريق الطائرات في الحدود الجوية الليبية وتقديم التوجيهات لبعض القبائل الثائرة ضد نظام القذافي. تحول مبدا مسؤولية الحماية إلى تدخل في الشؤون الداخلية، بتقديم المساعدة للثوار والمجلس الوطني الانتقالي الليبي، من أجل الإطاحة بنظام القذافي. حيث انه لم يتجسد على ارض الواقع أي عنصر من عناصر مسؤولية الحماية في التدخل العسكري الذي قام به حلف الناتو[97]، على الرغم من شرعية الإجراءات القانونية التي سمحت بالتدخل باسم مسؤولية الحماية مع إنشار نطاق الحملة العسكرية لحلف الناتو وجهت روسيا والصين انتقادات للدول الغربية، واتهمتها بتجاوز نطاق التفويض في قرار1973 بتسليح المتمردين ومهاجمة مجموعة واسعة من الأهداف بخلاف تلك الضرورية لحماية المدنيين[98].

على الرغم من ان التدخل كان جماعيا وليس فرديا إلّا انه شابه الكثير من الانتقادات، فنية المتدخلين كانت مزيجا بين حماية المدنيين والرغبة في تغيير النظام، لان قوات الناتو تجاوزت حماية المدنيين وانحازت إلى الدعم الفعال للقوات المناهضة للحكومة الليبية، حيث سعى الناتو بهذه العمليات إلى تغيير النظام وهذا ما أبرزه استهداف جزاءات قرار مجلس الأمن رقم 1970 للقذافي وعائلته[99].

وبالإضافة فالقصف الجوي من طرف قوات الحلف اصفر عن قتل المدنيين وإتلاف الاعيان المدنية، أين قدر عدد الضحايا بحوالي 300000 ضحية في مدة لا تتجاوز 6 أشهر[100].

---

[97]– **الجوزي عز الدين**، حماية حقوق الإنسان عن طريق حق التدخل الدولي الإنساني، استرجاع القانون الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص 289.

[98]– **Garwood Gowers**, Andrew, "The Responsibility to protect and the Arab Spring: Libya as the exception as, Syria as the norm" UNSW Law journal, 2013, Volume36, pp594-618.

[99]– **Patrick CR**, Terry, «The Libya intervention2011: neither lawful, nor successful" The 3Comparative and International Law Journal of Southern Africa, Published by: Institute of Foreign and Comparative Laz, july2015, Vol48, No2, pp162-182.

[100]– **ANDERSSON Nils**, « Essayist et analyte géopolitique entre droit inherence et devoir de potager, out passe le frontier ", In "Responsibility de protégé et guerre "humanitaire" le cas de la Libye, (S./dir) ANDERSSON Nils et LAGOT Daniel, L'Haemttan, paris, 2012, p51.

الفرع الثاني

نتائج واثار التدخل العسكري في ليبيا

كان لتدخل الحلف الأطلسي في ليبيا تداعيات اثرت سلبا عليها، إذ دخلت في جملة من الصراعات السياسية، الأمنية، والاقتصادية. بعد اسقاط نظام القذافي. وكان لتنافس القوى الخارجية لفرض سيطرتها في ليبيا دورا في تفاقم حدة الأوضاع في البلاد.

1. الإخفاق في إحلال الاستقرار والأمن في ليبيا

أدى التدخل العسكري في ليبيا إلى نتائج وخيمة على امن واستقرار البلد، ونتج عنه تفكك الجيش وتلاشي الأجهزة الأمنية في الدولة. فمع بداية تصاعد المواجهات بعد فيفري2011، حدثت انقسامات في صفوف الجيش، خاضت خلالها وحدات الجيش الموالية للنظام حربا غير متكافئة ضد صفوف المعارضة المدعومة من طرف حلف الناتو على مدار 08اشهر، مما تسبب في تفك الأجهزة العسكرية والأمنية للدولة، مما خلق ثغرات وفشل في السيطرة على المنافذ الحدودية ما تسبب في إنشار تهريب الأسلحة خاصة عبر الحدود الجنوبية أين استخدمت من طرف المليشيات المسلحة، أين عرفت هذه المنافذ انتشارا للعصابات المنظمة بشكل غير مسبق[101].

أ. الإخفاق في إحلال الاستقرار السياسي

منذ بداية الأزمة فيفيفري2011 مرت ليبيا بعدة مراحل انتقالية اتسمت كلها بالضعف والفشل، بداية من المجلس الوطني الانتقالي مرورا بالمؤتمر الوطني العام والحكومة الانتقالية إلى مجلس النواب والحكومة المؤقتة. عرفت ليبيا حالة من الانقسام السياسي خاصة بعد الاطاحة بنظام القذافي، أين خلق صراع على السلطة والحكم[102].

---

[101] https: //www.bbc.com/arabic/middleeast-5358845 consulté le 15/04/2023 à 23: 30.

[102]– **تيسير إبراهيم قديح**، مرجع سابق، ص172.

2. تأكل الاقتصاد الليبي

نتج التدخل في ليبيا وما تبعه من حروب تداعيات حادة على الاقتصاد المبني على النفط والغز بنسبة 70% من الناتج المحلي ومما يزيد عن 95% من اجمالي الصادرات، معرضا بذلك البلاد إلى مخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية نتيجة تعثر عملية الإنتاج والتصدير.

- اتلاف البنية التحتية لقطاعات النفط والغاز ورأس المال الاجتماعي والانتاجي
- خسائر مادية في المنشئات الصناعية حيث دمرت معظمها وخربت بفعل الهجمات العسكرية
- توقف اغلبية قطاعات الإنتاج عن العمل
- ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى 15,5% سنة2011 ليصل إلى معدل 26، 3% سنة2017
- تدهور التجارة الخارجية واستمرار العجز في ميزان المدفوعات
- تبعية ليبيا للمساعدات الدولية

3. التداعيات الاجتماعية والثقافية والإنسانية

كان للتدخل العسكري في ليبيا انعكاسات ظاهرة بقوة في الأوساط الليبية[103]، كل التغيرات التي طرأت على المجتمع الليبي كانت نتيجة حتمية للأثار السياسية والاقتصادية التي افرزها التدخل العسكري. وهنا ما نتج عنه:

- انتشار عصابات الجريمة المنظمة التي تقوم بالنهب والخطف لغرض الابتزاز والحصول على الأموال
- انهيار البنية التحتية نتيجة الغارات الجوية التي أسفر عنها خسائر بشرية في صفوف المدنيين.
- التفكك الاجتماعي وانتشار النزاعات القبيلة التي تغذيها الجماعات المسلحة.
- هروب وهجرة الموارد البشرية إلى الخارج.
- تدني المستوى المعيشي وظهور الطبقات الاجتماعية.
- انتشار الجهل والامراض بسبب تدمير البنية التحتية من مراكز تعليم ومراكز استشفاء.
- كثرة المنكوبين والمتضررين من الحرب.

---

(103)– http: //www.elwatannews.com/news/details/866962 consulté le 15/04/2023 à 23: 45.

- تبعية ليبيا للمساعدات الإنسانية.
- تدمير الاعيان الثقافية والدينية.

المبحث الثاني

التدخل لإعادة بناء ليبيا

سعت الأمم المتحدة منذ بداية ثورة 17 فبراير 2011 وبعد إطاحة حلف شمال الأطلسي بالنظام الليبي وتصفية زعيم معمر القذافي في أكتوبر 2011 إلى إيجاد تسوية فعالة للازمة الليبية، من هنا اتجهت الأمم المتحدة إلى مسار التسوية السلمية في حل الأزمة في ليبيا. أين أنشأ مجلس الأمن الدولي في 16 سبتمبر 2011 بعثة الأمم المتحدة في دعم ليبيا، بموجب قرار رقم 2009 من أجل دعم الجهود الوطنية الليبية في استيعاد الأمن والاستقرار الوطني. وسنحاول في هذا المبحث تقديم دراسة مفصلة حول التدخل السياسي للأمم المتحدة في ليبيا حيث نجد **(المطلب الأول)** تدخل الأمم المتحدة بإنشاء بعثة للدعم في ليبيا، أما **(المطلب الثاني)** فنتطرق إلى أزمة إعادة بناء ليبيا.

المطلب الأول

تدخل الأمم المتحدة لإعادة بناء ليبيا

بعد تصاعد التوترات في ليبيا خاصة في فترة التدخل العسكري لحلف الناتو، وبعد الإطاحة بالعقيد معمر القذافي تراجع الدور العسكري للأمم المتحدة، لتدخل ليبيا فترة انتقالية مليئة بالصراعات والانقسامات مما أدى إلى تفويض بناء الدولة والنظام السياسي في ليبيا، وعليه أوفدت الأمم المتحدة بعثتها لدعم العملية السياسية في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة.

الفرع الأول

نشأة بعثة الأمم للدعم في ليبيا

دخلت ليبيا في فترة انتقالية مليئة بالصراعات والانقسامات مما أدي إلى بناء الدولة والنظام السياسي في ليبيا وعليه أوفدت الأمم المتحدة بعثاتها لدعم العملية السياسية في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة.

أولا: ولاية البعثة

تعد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بعثة سياسية خاصة ومتكاملة، حيث أصدر مجلس الأمن قرار رقم (2009) في 16 سبتمبر 2011 بإنشائها وهذا بناءا على طلب من السلطات الليبية لدعم السلطات الانتقالية الجديدة في البلاد في جهودها خلال مرحلة ما بعد النزاع، حيث نص القرار على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبياUNSMIL، تحت قيادة الممثل الخاص لأمين العام لفترة أولية قدرها ثلاثة أشهر(3)[104].

لكن تم التمديد لولاية البعثة على مدى الفترات الانتقالية المضطربة التي مرت بها ليبيا من خلال قرارات مجلس الأمن اللاحقة لقرار إنشائها، رقم 2022 لسنة 2011، وقرار رقم 2040 لسنة 2012، ورقم 2095 لسنة 2013، ورقم 2144 لسنة 2014، ورقم 2238 لسنة 2015، ورقم 2323 لسنة 2016، ورقم 2376 لسنة 2017، ورقم 2434 لسنة 2018، ورقم 2486 لسنة 2019، ورقم 2542 لسنة 2020.

وأخيرا تما اعتماد أحدث قرار لمجلس الأمن رقم 2619 في 31 يناير 2022 الذي مدد ولاية البعثة بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة حتى 30 أبريل 2022.

ثانيا: اختصاص البعثة

من حيث الاختصاص تكون مهمة البعثة استعادة الأمن والنظام وتعزيز سيادة القانون، وإجراء حوار سياسي يضم الجميع، وتعزيز المصالحة الوطنية والشروع في عملية وضع الدستور، والعملية الانتخابية وبسط سلطة الدولة وتعزيز حقوق الإنسان. إذا يمكننا اعتبار أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وريثة لجنة الجزاءات من حيث الاختصاص ولكن بشكل موسع، إن مبدأ

---

[104]–**قرار مجلس الأمن الدولي رقم: 2009**، الصادر في تاريخ 16 سبتمبر 2011، في الجلسة رقم 620، المتعلق بإنشاء بعثة الأمم لدعم في ليبيا، وثيقة رقم: S/RES2009(2011) من الموقع:
https: //www.un.org/securitycouncil/ar/content/résolutions-adopte-Security-council-2011

الملكية الوطنية هو المبدأ الذي يوجه جميع أنشطة البعثة في ليبيا لممارسة الوساطة والمساعي الحميدة لدعم حكومة وطنية موحدة للبلاد[105].

إضافة إلى ما تقدم، يتوجب على البعثة في إطار الحدود الأمنية تقديم الدعم للمؤسسات الليبية وتقديم الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية عند الطلب، كما تم تكليف البعثة برصد أوضاع حقوق الإنسان، وتقديم الدعم لتأمين الأسلحة ومكافحة انتشارها بهدف إحلال الاستقرار في مناطق ما بعد النزاع، ويمكننا تركيز اختصاصات البعثة على ما يلي:

- تعزيز سيادة القانون واستعادة الأمن والنظام ودعم وضع الدستور والعملية الانتخابية.
- إجراء حوار سياسي يضم الجميع، وتعزيز المصالحة الوطنية.
- بسط سلطة الدولة بوسائل منها تعزيز المؤسسات السيادية.
- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لاسيما الفئات الضعيفة والأولي بالحماية.
- اتخاذ الخطوات الفورية المطلوبة لبدء الإنعاش الاقتصادي.

الفرع الثاني

عمل البعثة

تقوم البعثة في سبيل تنفيذ المهمة الموكلة لها بعدة مبادرات واليات واستراتيجيات لدعم المرحلة الانتقالية الليبية، أين تمارس نشاطاتها السياسية بتسخير آليات وجهود لإرساء معالم سياسية جديدة في ليبيا، ولكن هنالك عراقيل تحيل دون نجاح البعثة.

أولا: أنشطة البعثة

تمارس البعثة دورها في دعم ليبيا ومعالجة الصراعات من خلال أنشطة أقسامها التالية:

1. شعبة الشؤون السياسية

تحتل شعبة الشؤون السياسية مكان الصدارة في عمل البعثة وذلك من خلال إعطاء الأولوية لاستمرار الانتقال السياسي في ليبيا نحو الديمقراطية، بما في عمل البعثة وذلك

---

(105)–**تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا**، من الموقع:

arr. Consulté le: 11/06/2023 à: 11: 26.

تقديم الدعم لإعداد وصياغة واعتماد دستور ليبي جديد، وتحديد عملية المصالحة الوطنية وتوفير المشورة الفنية والدعم الفني للمؤسسات الليبية الرئيسية، كما يقوم القسم برصد التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية في ليبيا. ووضع تقارير بشأنها وكذلك الأمر بالنسبة للتطورات الإقليمية التي تؤثر على العملية السياسية في ليبيا[106].

2. المساعدة الانتخابية

تقدم البعثة الدعم والمشورة إلى السلطات الليبية حول تنظيم الانتخابات التي تعتبر إحدى دعائم الانتقالي في 2011، وتركزت الجهود على تقديم المشورة الفنية والتشغيلية للمفوضية الوطنية العليا للانتخاب خلال انتخابات المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو 2012 وانتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في 20 فبراير 2014، وانتخابات مجلس النواب في 25 يونيو 2014[107].

3. قسم حقوق الإنسان /العدالة الانتقالية /سيادة القانون

الذي يرصد أوضاع حقوق الإنسان ووضع تقارير بشأنها، وتقديم الدعم للجهات المعنية بالعدالة، كما يعمل القسم بشكل وثيق مع النظام القضائي والنيابة العامة وإدارة السجون لفرض سيادة القانون، ويصدر القسم تقارير عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا مثل: تقرير حول محاكمة 37 عضو في نظام القذافي بتاريخ 21 فبراير 2017، وتقرير حول انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ليبيا 23 ديسمبر 2014، كما يعقد ندوات وورش عمل منظمة بهدف توفير المساعدات الفنية وبناء القدرات لدى النظراء الوطنيين[108].

4. دائرة المؤسسات الأمنية

تدعى رسميا بالشعبة الاستشارية والتنسيقية لشؤون قطاع الأمن عملت قبيل يوليو 2014 على نطاق واسع في قطاع الأمن في ليبيا مقدمة الدعم لتطوير هيكلة الأمن الوطني وبناء القدرات في مجالات الشرطة والدفاع وأسفرت هذه الجهود عن زيادة متواضعة في مستويات الثقة بين

---

(106)–**تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا**، مرجع سابق.

(107)– **نفس المرجع.**

(108)– **نفس المرجع.**

العديد من الجهات الأمن الفعالة في ليبيا بما في ذلك الجماعات المسلحة، وعقب 2014 بدأت دائرة المؤسسات الأمنية بالعمل على دعم حكومة الوفاق الوطني في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، كما قامة البعثة بأعمال الوساطة بين الجهات الفاعلة الحكومية والغير حكومية، والمشاركة في مكافحة إنشار الأسلحة، كما توسطت في وقف إطلاق النار وفتح ممرات إنسانية أمنة، وعملت على تمكين وبناء قدرات الشرطة والجيش وغيرها من القوات الأمنية الشرعية[109].

5. قسم تمكين المرأة

يعزز القسم مشاركة المرأة في حوار السلام الليبي من خلال جهود الوساطة والمساعي الحميدة للبعثة، ويوفر مساحات أمنة لنساء الليبيات من المنظمات المجتمع المدني والناشطات لجعل صوتهن مسموعا في عمليات السلام وتمكين المرأة الليبية وتعزيز مشاركتها في عمليات صنع الدستور وجهود المصالحة[110].

6. شعبة الإعلام

تعلن الشعبة للجمهور موقف إجراءات الأمم المتحدة فيما يتعلق بليبيا بحسب الولاية الموكلة إليها من مجلس الأمن، وتنظيم الشعبة اللقاءات الصحفية مع كبار المسؤولين في البعثة التي تقدم احدث المعلومات حول أخر التطورات، وتشرف على حملة جديدة لتوعية مع الشباب الليبي لتعزيز حملات المصالحة الوطنية[111].

ثانيا: آليات البعثة في دعم استقرار الدولة الليبية

من أجل قيام البعثة بوظائفها على أكمل وجه، ومن أجل تحقيق أهدافها اعتمدت الأمم المتحدة إلى تنظيم بعثتها بما يتلاءم مع أعمالها وأهدافها.

---

(109)– تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مرجع سابق.

(110)– نفس المرجع.

(111) –نفس المرجع.

1. عمل البعثة في الجانب الإنساني

تنوع عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في المجال الإنساني وأستمر هذا الدعم بدوام الفترة الانتقالية الطويلة المضطربة التي مرت بها ليبيا، وعليه سنركز على أبرز مجهودات البعثة تجاه الوضع الإنساني.

يأتي تعاون البعثة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مقدمة هذه المجهودات إذ قدم الدعم للجهود الليبية الرامية إلى مناهضة الاحتجاز التعسفي والتعذيب، بما في ذلك بما في ذلك رصد مراكز الاحتجاز وتقديم المشورة حول الإصلاحات القضائية، ومساعدة ليبيا طي صفحة انتهاكات حقوق الإنسان. قدمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام 2013 تقرير يصف الجانب الإنساني في ليبيا شرحا مختلف الأوجه التعذيب والقتل وتمكنت البعثة من توثيق حالة وفات أثناء احتجاز بسبب التعذيب، مجمعها كانت في مرفق احتجاز خاضعة لسيطرة الاسيمة للحكومة ولكنها تدار فعليا بواسطة الكتائب المسلحة، لذلك قامة البعثة بعدة زيارات لمراكز احتجاز المساجين بالتعاون مع المجتمع المدني، وكحل لازمة المحتجزين اقترحت البعثة أن التسليم الصحيح لمرافق الاحتجاز إلى ضباط الشرطة القضائية المدربين والذين هم من ذوي الخبرة عادة ما ينتج عنه تحسن في الظروف ومعاملة أفضل للمحتجزين[112].

وأوجبت البعثة على السلطات الليبية معاملة الأشخاص المعتقلين معاملة إنسانية وإطلاق سراحهم أو تسليمهم إلى النظام القضائي، والإفراج فورا عن جميع الرهائن، كما يجب على الجماعات المسلحة أيضا إعطاء تفصيلات عن مصير الأشخاص المحتجزين لديهم والذين يعتقد أنهم مفقودين وينبغي إبلاغ أسر المحتجزين فورا عن مصيرهم ومكان وجودهم، وكذلك ينبغي على السلطات استئناف بناء مؤسسات الدولة في أسرع وقت ممكن، وعلى وجه الخصوص مؤسسات إنفاذ القانون ومنظومة العدالة بصفة عامة[113].

---

[112] – **تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا**، المتعلق بالتعذيب وحالات الوفاة في أماكن الاحتجاز في ليبيا، أكتوبر 2013، ص 01-02.

[113]– **تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان**، "تحديث حول انتهاكات القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني اثناء العنف المستمر في ليبيا"، بتاريخ 2014/12/23، ص ص 12-16.

ناشدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جميع أطراف النزاع وقت جميع الأعمال العدائية المسلحة وحماية المدنيين من القصف العشوائي وغيره من انتهاكات القانون الدولي الإنساني والانخراط في حوار سياسي يشمل الجميع، والسعي لبناء دولة تقوم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وأوجبت على السلطات الليبية محاسبة جميع الأطراف المسؤولة عن انتهاكات والتجاوزات الجسيمة ضد القانون الدولي الإنساني وبالأخص جميع الأفعال التي قد ترقى إلى جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الهجمات العشوائية والاختفاء القسري والقتل والإعدام بإجراءات موجزة من خلال الاغتيالات المحددة الأهداف واحتجاز الرهائن والتعذيب وغيرها من صنوف إساءة المعاملة وتدمير الممتلكات[114].

كما رصدت البعثة الانتهاكات الإنسانية للفئات الضعيفة في الصراع مثل النساء والأطفال، والوقوف على حوادث العنف التي تعرضت لها المرآة، منها حوادث أثناء التحضير لانتخابات فبراير 2014 المتعلقة بهيئة صياغة الدستور، حيث تلقت البعثة تقارير عن تهديدات وهجمات ضد المرشحات، وفي 25يونيو تم الهجوم على "سلوى بوقعيعيص" وهي مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان رميا بالرصاص في بنغازي بعد أن أدلت بصوتها في انتخابات مجلس النواب، وفي 17 يوليو اغتيلت " فريحة البرقاوي" وهي عضو سابق في المؤتمر الوطني العام في درنة، وقامت البعثة باتصال منتظم مع المدافعين عن المرآة. ونظمت ندوات من أجل بناء قدراتهم، ودعمهم بالمشورة التقنية لتعزيز مشاركة المرآة في العملية السياسية وصياغة الدستور[115].

أما عن الأطفال أجرت البعثة والمفوضية اتصالات عن كثب مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لرصد انتهاكات حقوق الأطفال ووضعهم أثناء النزاع المسلح، حيث تبلغ البعثة مجلس الأمن بشكل دوري عن انتهاكات ذات الصلة من خلال المذكرة الأفقية الشاملة التي تتولى تنسيقها الممثلة الخاصة لأمم العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

---

(114)– تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في ليبيا وعن الاحتجاجات ذات الصلة من الدعم التقني وبناء القدرات، بتاريخ 2015/01/12، ص ص 06/05.

(115)– تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بتاريخ 2017/08/22، ص07.

عملت البعثة أيضا على التعريف بوضع المهاجرين والمشردين داخليا وتعرضهم للعنف الشديد والتعذيب، وسائر ضروب سوء المعاملة والعمل القسري، والحرمان التعسفي من حرياتهم والاستغلال الجنسي على أيدي المهربين والمتاجرين وعناصر الجماعات المسلحة وعليه أبلغت البعثة في 17 ابريل 2017 المنظمة الدولية للهجرة بوجود أسواق للنخاسة في ليبيا، مما دفع محكمة العدل الدولية ببلاغ مجلس الأمن أنها تدرس الوضع الإنساني في ليبيا بعناية وتدرس مدى جدوى فتح تحقيق ومحاكمة في الجرائم ذات الصلة بالمهاجرين[116].

2. آليات عمل البعثة في الجانب السياسي

اعتمدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على عدة آليات للبحث عن استقرار الوضع ودفع المرحلة الانتقالية قدما، منها الوساطة والمساعي الحميدة وغيرها من التحركات التي من شأنها تعمل على معالجة الصراعات ولم شمل الأطراف الليبية، يتمثل الدور الرئيسي للبعثة في هذا الشأن في دور مبعوثي الأمم المتحدة الذين ترأسوا البعثة، ووفقا لذلك سنقوم بطرح دور البعثة في الشق السياسي خلال كل فترة تولي فيها مبعوث جديد مع توضيح ظروف الفترة ومساعي وآليات البعثة الرامية لوجود حل بين الأطراف السياسية المتصارعة على السلطة، ودعم النظام السياسي والانتقال السلمي نحو الديمقراطية، كالتالي:

أ. فترة عمل إيان مارتن

كلف مارتن في سبتمبر 2011 كأول مبعوث أممي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وهو الانجليزي المتخصص في حقوق الإنسان، لذلك نلاحظ في فترة عمل مارتن عدم الخوض في مسألة التسوية السياسية والتركيز فقط على الجانب الإنساني في الأزمة الليبية، رغم توجيه الأمم المتحدة للبعثة أن تعمل بنشاط مع السلطات الليبية لتحديد الاستراتيجيات لبناء السلام في أعقاب انتهاك النزاع، واستمر مبعوثا حتى أكتوبر 2012[117].

---

[116]– **تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا**، بتاريخ 2017/08/22، ص07، مرجع سابق.

[117]–**زياد عقل**، "هل نجحت المبادرات الدولية والإقليمية في حلحلة الازمة الليبية"، من الموقع:
www.independentrbi.com consulté le: 29/05/2023 à: 15: 50
نشر بتاريخ: 2019/11/18،

ب. فترة طارق متري

وهو أيضا فشل في إيجاد مساحة من الحوار عقب رحيل" مارتن"، هنا أوكلت الأمم المتحدة إلى الدكتور "طارق متري" وهو سياسي وأكاديمي لبناني، وفي أغسطس 2012 تمثيل الأمين العام كرئيس البعثة، وقد قضى متري أقل من سنتين أجرى فيها مباحثات مكثفة مع جميع الأطراف في البلاد، ودعا إلى الحوار بينهم وهنا فشلت كل المحاولات في توفير الأجواء السليمة للتحول نحو الديمقراطية، وذلك بسبب الحرب التي اندلعت في طرابلس وبنغازي (عملية الفجر –عملية الكرامة) فقد فشل في احتواء الفرقاء الليبيين وفي إقناع النخب السياسية بالتسوية[118].

كانت استراتيجية "متري" قائمة على بناء دولة على الصعيد الالتزامات السياسية والأمنية والمصالحة والعدالة الانتقالية والحكم المحلي، ولكن حالت صعوبات كثيرة دون أن يتم تفعيل هذه المبادرة وإرجاع الحوار بشأنها لأجل غير مسمى، تمثلت هذه الصعوبات في الصراع على السلطة وتعاظم قوة الأقاليم الليبية والمشاكل المتعلقة بموضوع نفوذ الثوار وتعاظم دور الإسلاميين والتدخلات الخارجية في ليبيا وموضوع الأقليات والنداء بالفدرالية وأحدث أمنية خطيرة وانتهت مهمته بضرورة جلاء البعثة عن الأراضي الليبية في يونيو 2014[119].

ج. برناردينو ليون واتفاق الصخيرات

هو دبلوماسي وسياسي إسباني استلم مهمته في 1 سبتمبر 2014 في ظروف صعبة احتدم فيها الصراع بين الأطراف الليبية، وشهدت فترة بداية تعيينه انتشال التنظيمات الإرهابية وسيطرتها على مدن حيوية، روج للوساطة عبر أجندة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لأهمية وجود حوار دبلوماسي قائم على الوساطة والنقاش لمعالجة الأزمة الناجمة عن الانهيار السياسي، وذلك في إطار حوار وطني سياسي وأمني، حيث انخرطت البعثة في الجهود الأولية لدعم الوساطة في الأقاليم الشرقية والغربية من ليبيا من خلال عدة اجتماعات بين الميليشيات الغربية والشرقية بشكل

---

(118)– **مبعوثون دوليون حيرهم لغز ليبيا**، صحيفة أصوات المغاربية، نشر بتاريخ: 2017/07/21، من الموقع: https: //www.maghrebvoices.com/2017 consulté le: 29/05/2023 à: 14/15.

(119)–"**ليبيا: ازمة سياسية حول المبادرة وتأجيل مبادرة ميتري**"، صحيفة العربي الجديد، نشر بتاريخ: 2017/06/11، من الموقع: https: //www.alaraby.com/uk consulté le 29/05/2023 à 22: 45

عام ومع حفتر بشكل خاص ولكن لم تتمكن البعثة من التوصل إلى اتفاق أو ميعاد للجلوس لتوسط بينهم.

تمكن ليون من إقناع برلمانيين من المؤتمر الوطني المنتهية ولايته والمحسوب على جماعة الإخوان المسلمين، وبرلمان طبرق بالاجتماع (غدامس) في أقصى الغرب الليبي، وكانت أول جلسات الأطراف المتناحرة، وأعلن أنه لا يمكن لليبيا أن تتجاوز مشاكلها إلّا عبر الحوار، وأن مهمة الأمم المتحدة هي العمل على توفير الظروف الملائمة لذلك، وبدأت المفاوضات في جنيف السويسرية، حيث عقد المحاورون جلستين في يناير 2015 وفي مارس من نفس العام أجرى ممثلو الأطراف الليبية المتصارعة حوار غير مباشر برعاية "ليون "، وآخر في الجزائر في سبيل إخراج ليبيا من أزمتها، وقام "ليون " بطرح مساحة كبيرة من الحوار بين نواب البرلمان الليبي[120].

ساهمت جميع غالبية الأطراف السياسية في البلاد لتوقيع الاتفاق السياسي في منتجع الصخيرات بالمغرب في نوفمبر 2015 محاولة منه لحل الأزمة السياسية والأمنية في البلاد، ونجح بعد مفاوضات عسيرة بين الفرقاء في توقيع الاتفاق السياسي في مدينة الصخيرات المغربية، وهي نقطة هامة تسجل لصالحة، غادر منصبه في نوفمبر عام 2015 تاركا وراءه حالة من الغضب بسبب ما وصف بالتقسيمات التي أحدثها اتفاق الصخيرات، ومن الأخطاء التي قام بها الإسراع بالحوار لتحقيق نتائج بأي شكل كان لإنهاء مهمته الأساسية بالإعلان عن تشكيل الحكومة الذي تم دون تشاور كاف مع كل الأطراف الليبية، يمكننا أن نقول أن ليون ساهم في عرقلة وتراجع عمل الأمم المتحدة بشكل واضح.

نلاحظ في هذه الفترة أن تفضيل بعثة الأمم المتحدة لدعم في ليبيا دعم الوساطة المحلية لتحقيق بعض من النجاحات في سياق التعقيد السياسي والبيئة العدائية المتزايدة على المستوى الوطني، وذلك من خلال لعب دور مركزي للوساطة المحلية بهدف توصيل إلى اتفاق سياسي وطني يقود البلاد إلى السلام، وذلك بعدما أدركت أن استراتيجيتها السابقة المنحصرة في دورها

---

(120)–**شريف الزيتوني**، "المبعوثون الأمميون إلى ليبيا وقاعدة العرجاء ومكسورة القرنين" بوابة افريقيا الإخبارية، نشر بتاريخ 2018/10/03، من الموقع:

https: //www.africatenews.net/articel/ consulté le: 01/06/2023, à: 21: 30.

الاستشاري لحكومة جديدة، حيث أدت استراتيجيتها السابقة المرتكزة على إعطاء الأولوية لتنظيم الانتخابات إلى مزيد من التوترات.

د. مارتن كوبلر وإخفاقه في تنفيذ الصخيرات

هو دبلوماسي ألماني عين كمبعوث أممي في 17 نوفمبر 2015 وقد أثر سخط المجتمع الليبي بعدما فشل في العراق حيث كان له سجل سيئ في التجارب السابقة، وكانت مهماته محددة في تطبيق اتفاق الصخيرات حيث أخفق في ذلك بسبب خلافات الأطراف الليبية التي ساهمت إلى حد كبير في إفشال الاتفاق[121].

أخطئت الأمم المتحدة ومبعوثيها في تقدير حجم خطر الأزمة الليبية بسعيها لتشكيل مجلس رئاسي وحكومة منبثقة عنه، متجاهلة في المقابل الصراعات القبلية والجهوية وطبيعة المجتمع الليبي الذي مازالت قطاعات كبيرة منه إلى اليوم تتخذ من القبيلة سلطة ومرجعا لكل تحركاته السياسية وحتى العسكرية وقد فشل كوبلر في أن يكون على مسافة واحدة بين الفرقاء الأمر الذي عقد مهمته في إيجاد تفاهمات تنهي الصراع السياسي والعسكري حيث أنه لم يقدم أي شيء يذكر لحل الأزمة الليبية، وانتهت مهمته في 21 يونيو 2017.

هـ. غسان سلامة

يحسب له أنه احدث تقدما ملحوظا في ملفات المصالحة والحوار بين كثير من الأطراف والقبائل الليبية المتناحرة، منذ تعيينه في جوان2017، نجح كذلك في إحداث تقدما ملحوظا في ملفات المصالحة والحوار بين الكثير من الأطراف والقبائل الليبية، وقام أيضا باقتراح إجراء تعديلات على الاتفاق السياسي (الصخيرات)، المادة 8 المتعلقة بالسيادة على السلطة العسكرية، ونال هذا الاقتراح موافقة مجلس النواب الليبي، لكن العملية العسكرية التي اندلعت في طرابلس في سبتمبر 2018 بين اورغان ومصراته واندلاع قتال الميليشيات عطلت خطته الأممية لإجراء انتخابات نيابية ورئاسية في البلاد[122].

---

(121)– https: //www.aljazeera.net

(122)– https: //aawsat.com/home/article/ consulté le: 08/06/2023, à 15: 05

اغتنم سلامة أزمة سبتمبر 2018 كفرصة تمكنه من التواصل إلى توافق في الآراء حول اتفاقيات لوقف إطلاق النار، وبدأ في تعديل الترتيبات الأمنية لطرابلس وانتزع التزاما شفهيا من أغلب الميليشيات بالانسحاب من المرافق الرئاسية الوطنية، وتوصلت البعثة أيضا إلى اتفاقية تعويض مالي لمدينتي تاورغاء ومصراته، وأخيرا ترتيب السواق وبالفعل فإن تحفيزا من سلامة والسراج محافظ البنك المركزي تجاوزا خلافاتهم للاتفاق غلى إصلاحات سعر الصرف وتخفيض متواضع في دعم الوقود، نتيجة لذلك انخفضت تكلفة السلع بشكل كبير في الأسابيع التالية، تعزيز الدينار مقابل الدولار من حوالي 1 دولار لكل 7 دينار إلى 1 دولار لكل 5 دينار وسرعان ما تم إصدار خطابات ائتمان تزيد قيمتها عن مليار دولار.

وفي إحاطة سلامة لمجلس الأمن في 4 سبتمبر 2019، صرح أن "العديد من الليبيين يشعرون بتخلي المجتمع الدولي عنهم واستغلالهم من قبل الآخرين "، كما حذر من فشل المجتمع الدولي في إنهاء فوري للصراع الذي سيرتب استمرار النزاع والقتل بين الأشقاء الليبيين ومضاعفة التدخلات الخارجية والدعم العسكري للأطراف الليبية مما سيؤدي إلّا تصعيد حاد وفوضى إقليمية، واستقالة "غسان سلامة " من منصبه في مارس 2020 لدواع صحية بعد قرابة 3 سنوات في المنصب، لكن المراقبين ارجعوا الأمر إلى تعقد مهمته أمام احتدام العمليات العسكرية في محيط طرابلس وتصاعد حدة الاقتتال بين الأطراف المتنازعة[123].

و. نيكولاي ملادينوف

وافق مجلس الأمن في سبتمبر 2020 على تعيين البلغاري نيكولاي ملادينوف مبعوثا جديدا للمنظمة إلى ليبيا محل غسان سلامة، قدم "نيكولاي ملادينوف" استقالته من منصبه كمبعوث أممي إلى ليبيا بعد أسبوع واحد على تعيينه وذلك لأسباب عائلية وشخصية[124].

ز. يان كوبيش

عين "يان كوبيش" كمبعوث أممي ورئيس للبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في 18 جانفي2021 وضع استراتيجيات في عمله والتي تكمن في تقريب وجهات النظر بين الأطراف

---

(123)– https: //aawsat.com/home/article consulté le: 08/06/2023, à14: 35.

(124)–نفس المرجع.

الليبية المتنازعة من أجل الوصول إلى حل سياسي ملم للأزمة، وتدعيم الوقف الهش لإطلاق النار وتأكيد انسحاب المرتزقة وقد اتخذ من جنيف مقرا له، وفي سبتمبر 2021 جدد مجلس الأمن ولاية بعثته السياسية في ليبيا كذلك مهمة "كوبيش" حتى 31 يناير 2022 مشيرا إلى انه سيتم نقل منصبه إلى طرابلس لكن هذا الأخير قدم استقالته برفض الإقامة في ليبيا لتأتى استقالته قبل عام على تعيينه كرئيس للبعثة.

ح. ريزدون زينينغا

ترأس البعثة في 10ديسمبر 2021 حيث أنه يمتلك خبرة واسعة في دعم للعمليات السياسية والوساطة، وفي هذه المرحلة نجد أبرز مجهودات بعثة الأمم المتحدة تكمن في إعلان المستشارة الخاصة للأمين العام بشأن ليبيا السيدة "ستيفاني وليامز"، في 3 مارس2022 عن مبادرتها بتشكيل لجنة مشتركة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة للاتفاق على قاعدة دستورية قوية لإجراء انتخابات وطنية في أقرب وقت ممكن، تلبية لطموحات 2.8 مليون ليبي سجلوا لتصويت بغية انتحاب من يمثلهم بطريقة ديمقراطية[125].

وفي 13أبريل 2022 برعاية القاهرة استضافت جولة الحوار بين المجلسين حيث أطلقت المستشارة الخاصة مشاورات اللجنة المشتركة المؤلفة من مجلس النواب ومجلس الأعلى للدولة بهدف تحديد قاعدة دستورية لإجراء انتخابات حرة تتسم بالمصداقية والشمولية والشفافية، وأكدت وليامز أن "عموم الشعب الليبي يؤمن أن الحل النهائي للقضايا التي تؤرق ليبيا يأتي عن طريق انتخابات تجرى بناء على قاعدة دستورية متينة وإطار انتخابي يمثل حماية للعملية الانتخابية بمعالم واضحة وجداول زمنية تمكن من المضي قدما".

يمكننا أن نستنتج أن المبعوثين الأمميين ولمدة أحد عشرة سنة، لم يفلحوا في وضع حل للأزمة الليبية، وكل مبعوث كان يترأس يأتي بخطة عمل مستقلة، وهذا يدل على تخبط الأمم المتحدة والعشوائية في معالجة الأزمة لذلك أخفقت البعثة بشكل كبير في دورها الأساسي الموكل لها وذلك بسبب العديد من العوامل التي ساهمت في ذلك.

---

[125]– **بعثة الأمم للدعم في ليبيا**، مرجع سابق.

المطلب الثاني

أزمة إعادة بناء ليبيا

ترتكز عملية إعادة بناء الدولة على عدة أبعاد أولها: بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ضمانة لامتلاك الحد الأدنى لتأدية وظائفها في إطار مفهوم الدولة القابلة للبقاء. وثانيها: يتمثل في إقرار قواعد وترتيبات جديدة لتداول السلطة وطبيعة نظام الحكم.

وفي هذا السياق تناولنا فعالية بعثة الأمم للدعم في ليبيا كفرع اول، ودور التدخل الخارجي في عملية إعادة بناء ليبيا كفرع ثاني.

الفرع الأول

فاعلية بعثة الأمم للدعم في ليبيا

تثير طول الفترة الانتقالية تعثر بناء الدولة في ليبيا الجدل حول كفاءة دور البعثة حيث تعرضت هذه الأخيرة إلى عدة انتقادات وذلك راجع لعدة عوامل والتي ساهمت في تقييد فعاليتها في تنفيذ أهدافها ودورها في ليبيا.

أولا: العوامل الفنية المتعلقة بالبعثة وآلياتها

1. الشخصنة وعدم المؤسسية

اختلفت مشاريع المبعوثين الأمميين في الدفع بالعملية السياسية وتباينت استراتيجيتهم، حيث أن كل مبعوث جديد كان يأتي بخطة عمل مستقلة يطرح فيها حلولا تعبر عنه دون الاستفادة من المبادرات الأممية السابقة، فعلى سبيل المثال "طارق متري" الذي أكد على ضرورة بناء الدولة الليبية أولا، بينما "ليون" فضل خيارات سهلة مؤقتة واعتبرها حلولا، متجاهلا الأسباب الحقيقية للأزمة كما شخصها سلفه "متري" وحاول التكلف البراغماتي مع ما آلت إليه الأوضاع السياسية والميدانية عند تعيينه في سبتمبر 2014 من انقسام السلطة ومؤسساتها تشريعيا وتنفيذيا بين معسكري في الشرق والغرب واتبع منطق التوازن من خلال إبقاء الجسمين التشريعيين المتصارعين عبر قوالب سلطوية جديدة، آملا أن يكون مخرجا وحلا مؤقت[126].

إغفال البعثة لوضع استراتيجي لبناء قطاع الأمن بعدما انهار هذا القطاع وتفكك بعد سقوط القذافي فضلا عن انتشار الأسلحة، فلو تمكنت البعثة من سيطرت على هذا القطاع في بدايته لكان سهل عليها دورها في المجالات الأخرى.

– اعتماد البعثة لنهج بناء السلام لوحده كنهج لبناء الدولة وهي أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى المزيد من الهشاشة والصراع والعنف في ليبيا، حيث يركز هذا النهج على الدفع في عملية بناء السلام المرتكزة على أقطاب الصراع السياسي، دون وضع خوف الليبيين من إمكانية تهميشهم

---

(126)–**أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير**، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والاخفاقات"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، جوان 2022، ص 415.

ودعم قدرتهم على التأثير في صنع القرار على المستوى الوطني في محل الاعتبار، مما يفشل أي تسوية سياسية منذ بداية الأزمة، الدعم الأممي يجب أن يشمل العديد من الفئات في البلاد وهذا يؤدي إلى بناء دولة[127].

– انحصار البعثة في طرابلس وبعض المناطق المحدودة أحد عوامل تواصلها مع جميع الأطراف فكان لابد من تواجد مكتبي وميداني في جميع أنحاء البلاد من التركيز على آليات تنفيذية فورية لدعم أهداف المرحلة الانتقالية وليس مجرد آليات استشارية.

– تطبيق اتفاق سياسي ليبي الذي تم برعاية البعثة والأمم المتحدة لا يعالج الانقسامات السياسية والاجتماعية في ليبيا، بل يركز غلي الاتفاق السياسي لحكومة موحدة، دون التطرق إلى مناقشة وكيف ينبغي أن يتم الحكم.

– مرور دبلوماسية البعثة بفترة خمول وإرهاق كبير دون نشاط مرة أخري مع استنفاذ طاقتها في البحث عن صيغ فعالية لتحويل الصراع إلى مسارات أهدأ، وليس الإصرار لحل كامل لنزاع. كانت قدرة المبعوثين لتوسط والتأثير على الجهات الفاعلة المحلية في بداية الأزمة ضعيفة جدا، وذلك بسبب الشك المتزايد من قبل الليبيين تجاه جميع الجهات الخارجية الفاعلة في الأزمة.

– يمكن النظر إلى جنسية المبعوثين الأمميين الأجانب بأنها عامل أعمق لعمل البعثة حيث أنهم بعيدون كل البعد عن البيئة العربية بما قد يفسر سبب فشل، نظرا لقلة إلمامهم بظروف الأزمة وطبيعة المناطق التي يزورونها[128].

– عدم مهنية بعض المبعوثين حيث كشفت صحيفة "الجارديان البريطانية " في 4 نوفمبر 2015 أن المبعوث الأممي "برناردينو ليو" كان يفاوض أحد الأطراف الإقليمية المشتبكة مع الصراع الليبي على وظيفة بإحدى مؤسساتها الدبلوماسية أثناء وساطته في ليبيا.

ثانيا: العوامل الخارجية

يعتبر التدخل الخارجي عامل في زيادة حدة الأزمات التي تصيب الدولة الليبية من خلال دعم أطراف ضد طرف آخر، بالمال والسلاح وحتى بالآراء التي تزيد من حدة الانقسامات الداخلية

---

[127]–**أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير**، مرجع سابق، ص 415.

[128]–**نفس المرجع، ص 416**.

القبلية والمنطقية، مما يجعل التفاعلات والتدخلات الخارجية في ليبيا من أكثر العوامل تأثيرا في استراتيجيات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2013 حيث خلص إلى أن تضارب المصالح بين القوة السياسية الخارجية والإقليمية يشكل عرقلة أمام عمل المؤسسات الانتقالية وعمل بعثة الأمم المتحدة وتعطيل خطط عملها للانتقال الديمقراطي وحل الأزمة الداخلية[129].

أدت التدخلات الخارجية إلى تصاعد أعمال العنف وتفاقم الأزمة السياسية بسبب قيام قوة خارجية بتقديم الدعم للصراع القائم بين سياسية ليبية لصالح جهات معية ضد أخرى كدعم للتيار الليبي ضد الإسلامي والعكس، وعلى سبيل المثال الدور القطري التركي مقابل الدور المصري الإماراتي، ويمكن الإشارة إلى التدخل القطري السافر في الشؤون الداخلية في ليبيا.

بالنظر للدور الفرنسي فكان متذبذب منذ بداية الأزمة لم يجد توافق إلى حد كبير مع باقي الأوروبيين والولايات المتحدة والدليل على ذلك إشراف فرنسا في مايو 2019 على مؤتمر للحوار الليبي وحين اتفق أطراف الأزمة المجتمعية في باريس على تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب وقت ممكن، مع الالتزام بتهيئة الأجواء لتكون عملية انتخابية نزيهة والموافقة على نتائج، غير أن المدعومة من طرف فرنسا لإجراء الانتخابات في 10 ديسمبر 2019 تأجلت بعد رفض الولايات المتحدة وروسيا وقوة أوروبية أخرى لجدولها الزمني في مجلس الأمن، وذلك لاختلاف الرؤية الفرنسية مع الرؤية الأمريكية والأوروبية للأزمة[130].

أما دور الولايات المتحدة الأمريكية فإن اهتمامها بالأزمة الليبية يأتي في إطار جني مكاسب اقتصادية واستراتيجية لها ولشركائها الأوروبيين دون إبداء أدنى اهتمام للدعم السلطات الجديدة في ليبيا، وإعادة تأهيل المؤسسات الأمنية والعسكرية، بل أن هذه الأخيرة تقدم مساعدات فنية لبعثة الأمم المتحدة على استحياء، ومترددة في تقديم المساعدة الأمنية للسلطة الانتقالية الليبية.

---

[129]– **أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير**، مرجع سابق، ص418.

[130]– **نفس المرجع**، ص 419.

ساهم الدور التركي في تعقيد الأزمة بشكل كبير منذ أن وقعت حكومة الوفاق مع تركيا على اتفاقية للتنقيب على البترول مقابل الدعم اللوجستي والعسكري لحكومة الوفاق حيث قلبت هذه الاتفاقية موازين المعادلة السياسية والعسكرية في ليبيا.

ثالثا: العوامل الداخلية

– تركيبة المجتمع الليبي والبنية التقليدية والعصبية والتي تظهر في التعصب القبلي حيث سيطرت بعض القبائل على المراكز الحيوية كالموانئ والمطارات والحقول النفطية والمصانع الدولية، مما يشكل أزمة في التحول نحو الديمقراطية بسبب استمرارية الهياكل العصبية المعيقة لبناء الدولة الحديثة، كما يلعب تأييد القبائل لطرف أو آخر دورا هاما في الأزمة فهناك قبائل مؤيدة للبرلمان وأخري للمؤتمر وقبائل مع عملية الكرامة وأخرى مع فجر ليبيا، مما يجعل هذا التخبط عائقا أمام أي استراتيجيات للبعثة الأممية[131].

– تنامي ظاهرة الإرهاب وظهور التيارات المتشددة الرافضة للدولة المدنية التي رفعت شعارات لتطبيق الشريعة، التي أعاقة عملية بناء الدولة الليبية بالتالي تعيق استراتيجيات البعثة الرامية لدعم ليبيا، مثل جماعات أنصار الشريعة وتنظيم الدولة الإسلامية، حيث يعملون على تكفير المجتمع والحكومات والأحزاب والعملية السياسية الديمقراطية.

– مشكلة انعدام الأمن في ليبيا التي فوضت كل الجهود الدولية المبذولة لبناء المؤسسات السياسية والإدارية الفاعلة للدولة مما ساهمة في بروز الجماعات المتطرفة في كل ليبيا، وجعلت القيادة الأممية والموظفين الدبلوماسيين بالعثة تحت التهديد المستمر لهذه الجماعات، الأمر الذي أدي إلى استقالة العديد من المبعوثين.

– استرجاع الذاكرة الدامية وانتشار روح الانتقام التي نماها "القذافي" قبل وبعد 17 فبراير مما أدي إلى لاستعادة ماضي الصراع بين (مصراته وورفلة، الزنتان والمشاشية، مصراته وتاورغان، زوارة والجميل، وغيرهم من القبائل) مما أدي إلى دخول هذه القبائل في صراعات مسلحة استهدفت تدمير فرص العيش كما أعاقت التحول السياسي والديمقراطي في ليبيا[132].

---

(131)–**أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير**، مرجع سابق، ص417.

(132)– **نفس المرجع.**

– القلاقل المجتمعية التي يفعلها داعمو النظام السابق تحديدا اللجان الثورية، والكتائب الأمنية والمسؤولين السابقين، مما يزيد المشاكل الليبية والصراعات المحلية غموضا لتعمدهم نشر الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد، الأمر الذي يزيد صعوبة الحلول وعدم التقبل لمساعي البعثة الرامية للمصالحة الوطنية، وخاصة أن هناك رأيين للمجتمع الليبي الأول ضرورة إدماج داعما النظام السابق، بينما يرى الآخرون ضرورة إقصائهم ومحاكمتهم وعزلهم عن العمل السياسي.

الفرع الثاني

دور التدخل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة الليبية

أن الحديث عن أي دور للتدخل الخارجي في عملية إعادة بناء ليبيا التي تتمثل في إصلاح القطاع الأمني أي مكافحة الطرف العنيف، وإصلاح الإدارة العامة لا يكون إلّا من خلال التركيز على النقاط التالية:

– مدى التزام القوة الخارجية المتدخلة سنة 2011 بتنفيذ مسؤولية إعادة البناء كثالث ركيزة في مسؤولية الحماية لكون القوة التي قامت بالتدخل تنفيذ لقرار مجلس الأمن انسحبت فور سقوط النظام دون المشاركة في التعمير والعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتحويل سلطة إعادة البناء للسلطات المحلية تفاديا لوقوع صراعات وحالات إنسانية أو زيادة حدتها واستمرارها وهو ما حدث فعلا في ليبيا بعد 2011[133].

– مبادرات الحل الخارجية للأزمة المندلعة في مراحل إعادة البناء أين أسفر المشهد الأمني الليبي عن أزمة جديدة، تتواجه فيها مختلف الميليشيات من أجل السيطرة وإقصاء الأخر ومع إنشار الجماعات الإرهابية كتنظيمي "القاعدة" و"داعش"، تعرقلت عملية إعادة البناء وزاد القلق على الأمن الداخلي وعلى تداعياته الإقليمية خارجيا، خاصة أن الاهتمام الدولي بالأزمة الحالية لم يأتي فوريا كما حدث سنة 2011، هذا ما جعل مبادرات الحل تأتي من دول الجوار فبرزت المقاربة الجزائرية لإعادة الأمن والاستقرار في ليبيا والتي ترتكز على ثلاثة محاور أساسية، تعزيز الحوار السياسي

---

(133)– **هرموش مريم**، " التدخل الخارجي في ليبيا من مسؤولية الحماية إلى إعادة البناء 2011–2016"، مخبر تحليل السياسات شرق أوسطية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، ص 346.

بين الفرقاء الليبيين، تثبيت معادلة الحوار السياسي، والعمل ضمن الأطر المؤسساتية الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد لاقت استحسان دول الجوار وإجماع كل الأطراف الليبية، بما سمح بتأسيس مجموعة الحوار الليبي سنة 2014[134].

مهدت هذه الآلية أرضية مناسبة لهيئة الأمم المتحدة من أجل اقتراح حل سياسي للأزمة الليبية، حيث تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تختص في إجراء حوار سياسي يضم الجميع، فأكدت على ضرورة حوار وطني يساهم في تحديد الأولويات الوطنية يشارك فيه جميع الأطراف، وقامت بتوجيه الدعوة لكل الفاعلين السياسيين بغض النظر عن تقييم البعثة لموقفهم السياسي أو دورهم داخل مؤسسات الدولة في مبادرة إطلاق الأمم المتحدة في 13 جويلية 2014.

انتكس الحوار الوطني الذي نادت إليه الأمم المتحدة بعد اعترافها بشرعية حكومة "طبرق" مما يدللا على أن اهتمام الدول الغربية يصب في نقطتين أساسيتين:

- ✓ الأولي هي الوقاية من التهديدات الأمنية، عبر التركيز على تفعيل السياسات الأمنية كي تكون لها القدرة على تأمين الحدود الليبية وبالتالي التحكم في تدفقات المهاجرين إلى أوروبا، إلى جانب منع العناصر الإرهابية من الوصول إليها وتنفيذ عمليات إرهابية على أراضيها.
- ✓ ثانيا تفتح المجال أمام تدخل غربي محتمل في إطار مكافحة الإرهاب في حالة عجز الحكومة الليبية التي تم الاعتراف بها دوليا عن مواجهتها لوحدها.

استمرت محاولات الأمم المتحدة، ومرت مبادرتها بعدة مراحل كان أهمها "اتفاق الصخيرات " حيث وقع وفد من المجلس النواب الليبي في طبرق ووفد آخر في المقاطعين ووفد من المستقلين وممثلين من بلديات "مصراته "و"طرابلس"، بالإضافة إلى الممثل الأممي الخاص بليبيا "مارتن كوبلر" على المسودة النهائية التي اقترحتها الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية في مدينة الصخيرات بالمغرب يوم 17 ديسمبر 2015 فيما بدأ العمل فيه من قبل معظم القوى الموافقة عليه في 6 أفريل 2016.

شمل هذا الاتفاق الذي عرف بالاتفاق السياسي الليبي ثلاث نقاط أساسية وهي:

---

(134)–**هرموش مريم**، مرجع سابق، ص347.

- تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية تمثل السلطة التنفيذية.
- اعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية.
- تأسيس مجلس أعلى للدولة ومجلس أعلى للإدارة المحلية والهيئة لإعادة الإعمار وأخرى لصياغة الدستور ومجلس للدفاع والأمن.

لكن الاتفاق انهار لتدخل ليبيا مرحلة صراع جديدة اشتدت بإعلان الجيش الليبي نيته في تحرير طرابلس من الجماعات الإرهابية سنة 2016. مما أتاح فرصة التدخل الخارجي في ليبيا من جديد عبر ما يمكن وصفه بحرب الوكالة تدعم فيها كل قوة من القوى الخارجية التي لها مصلحة في ليبيا جماعة من الجماعات المؤثرة في المشهد الليبي داخليا[135].

1. الأطراف الخارجية الفاعلة في الساحة الليبية بعد 2011

كان يفترض بالتنسيق بين الفاعلين المحليين والدوليين أن يلعب دورا أساسيا في إنجاح عملية إعادة بناء ليبيا، لكنه صار عكس ذلك تماما خاصة منذ 2014، حيث تجمعت الميلشيات والجماعات المتنافسة على السلطة في ليبيا تحت معسكرين تمثلهما سلطتان متنافستان هما: حكومة الوفاق المعترف بها دوليا والمدعومة من قبل ميليشيات إسلامية في طرابلس وجماعة الإخوان المسلمين فضلا عن القبائل الجنوبية، مقابل سلطة الجنرال "خليفة حفتر" وقواته التي تطلق على نفسها اسم الجيش الوطني الليبي التي تسيطر على المناطق الشرقية وتحظى بدعم برلمان طبرق.

وهذا ما أدى إلى تشكل محوران أساسيان بدلا من جهد دولي لبناء الدولة من خلال محاولة إصلاح القطاع الأمني وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين بما يخدم مصلحة ليبيا ككل.

ساهمت بعض القوى الخارجية في زعزعة الاستقرار من خلال دعم فصيل عسكري على حساب آخر، فما إن بدأ الليبيون في القتال ضد بعضهم البعض سنة 2014 حتى التزمت بعض القوى الدولية الصمت، بينما سعت قوى أخرى لتحقيق مصالحها الضيقة سواء بدعوة من أطراف داخلية ليبية أو من دونها، دعمت كل من السعودية، الإمارات، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا

---

[135]– **هرموش مريم، مرجع سابق، ص 348.**

وروسيا الجنرال "خليفة حفتر" بينما وقفت تركيا، قطر والأمم المتحدة ضده إلى جانب حكومة الوفاق[136]

نتج عن هذا التدخل في الشؤون الليبية ما يلي:

– انتشار أكبر للأسلحة نظرا لقيام القوى الدولية التي تدعم طرفا على حساب أخر بتسليح وتدريب وتمويل الميليشيات التابعة له بينما تتطلب أي عملية لإعادة البناء نزع السلاح والحد من إنشار المليشيات التي صارت تملك أكبر من نفوذ الدولة.

– التحيز ضد أو مع الجهات الأجنبية المختلفة جعل من الصعوبة تشكيل موقف حيادي تجاه ليبيا.

– تراجعت احتمالات الوحدة بين الجماعات المسلحة التي صارت تتهم بعضها البعض بخدمة مصالح القوى الخارجية التي تدعمها على اختلافها مما ساهم في عرقلة عملية إعادة البناء بشكل أكبر (أرسلان).

[136] هرموش مريم، مرجع سابق، ص348.

الفرع الثالث

سيناريوهات الحل السلمي للنزاع الليبي

من الصعب التنبؤ بالنهاية التي سيؤول إليها النزاع الليبي، خاصة في ظل المتغيرات الحاصلة على الساحة الداخلية والدولية، فانتشار الأسلحة الخفيفة أدى لطول فترة النزاع حيث ولحد الآن لم تظهر أي بوادر لحله رغم مرور ثماني سنوات من بدايته، وأصبح الوضع الداخلي يؤثر على استقرار دول المنظمة، وحتى الدول الغربية وبالتالي حل النزاع الليبي سيكون في صالح عدة أطراف خارجية، لكن أطراف النزاع الداخلية مازالت تبحث عن مطالبها في الحصول على مناطق خاصة بها وتكون تحت سيطرتها.

وبهذا سيتم طرح أربعة سيناريوهات محتملة وهي:

أولا: سيناريو الحل السياسي

– وصف السيناريو وقف الأعمال القتالية والوصول إلى توافق سياسي بين الأطراف الرئيسة المتصارعة على أرضية اتفاق الصخيرات والقبول بحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه[137].

1. شروط تحقق السيناريو

أ. على المستوى الوطني

يتطلب التوصل لتوافق سياسي ينهى الصراع في ليبيا توفر القناعة لدى أطرافه بأن قدر كبير من مصالحها قد تحققت، وبأن حسم الصراع عسكريا لصالح أي منها غير متيسرفي المدى المنظور، وبأن استمراره يلحق الضرر بمصالح الأطراف المتصارعة وبالمصالح الوطنية الليبية.

ب. على المستوى الإقليمي والدولي

يتطلب نجاح الحل السياسي توافقا بين القوى الإقليمية الفاعلة في الشأن الليبي على ضرورة إنهاء الصراع، كما يستدعي دورا دوليا أقوى في فرض اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق على الأطراف الليبية المتصارعة وعلى الأطراف الإقليمية التي تصر على التدخل في الشأن الليبي

---

(137)– "**الازمة الليبية إلى اين؟**»، **مركز** دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ص 17.

وعلى إفشال اتفاق المصالحة الوطنية، ويتطلب نجاح السيناريو كذلك توقف بعض الأطراف الدولية عن انحيازها لصالح بعض أطراف الصراع، وتبني اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق بصورة حقيقية، وإدراك الانعكاسات الخطيرة المترتبة على استمرار الصراع في ليبيا على الأمن الإقليمي والدولي[138].

2. النتائج المتوقعة لنجاح سيناريو الحل السياسي

أ. على الصعيد الداخلي

- الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وقطع الطريق على سيناريو تقسيمها على خلفيات سياسية وجغرافية وقبلية.
- تحقيق الاستقرار والأمن في ليبيا، ووقف أعمال القتل والخطف، ووضع حد لاستنزاف الدولة وإهدار طاقاتها ومقدراتها.
- فتح المجال لتحسين الوضع الاقتصادي وتخفيف الأعباء الحياتية على المواطنين.
- فتح المجال لفتح لبدأ مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد.
- محاصرة الفكر المتطرف ووجود المجموعات الإرهابية، وحرمانها من استثمار حالة الفوضى في توفير حاضنة شعبية لتشددها وإرهابها.

ب. على الصعيد الخارجي

- وقف التدخلات الإقليمية والدولية والعبث بشؤون ليبيا الداخلية لصالح الحفاض على سيادة الدولة واستقلاليتها.
- دعم مسار التحول الديمقراطي في المنطقة، والحيلولة دون عسكرة الدولة.
- الإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي، ووقف الأخطار والانعكاسات السلبية على الدول الجوار وعلى أمن المنطقة.

---

[138]–**الازمة الليبية إلى اين؟، مرجع سابق**، ص 18.

ثانيا: عسكرة الدولة

– وصف السيناريو: حسم الاقتتال في ليبيا عسكريا لصالح اللواء حفتر، وسيطرة قواته على مؤسسات الدولة، وسقوط اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه[139].

1. شروط تحقق السيناريو

أ. على المستوى الليبي

يتطلب تحقيق السيناريو العسكري فشل الجهود السياسية في تحقيق الوفاق الوطني، وامتلاك فريق حفتر قوة عسكرية كافية لتغيير ميزان القوى، وحسم الصراع على الأرض[140].

ب. وعلى المستوى الإقليمي والدولي

يتطلب نجاح سيناريو العسكري وزيادة دعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية لفريق حفتر عسكريا بالسلاح والمعدات والخبرات، وربما بالتدخل العسكري المباشر.

2. النتائج المتوقعة لنجاح سيناريو عسكرة الدولة

أ. على الصعيد الداخلي

– استمرار حالة الاضطراب الأمني وغياب الاستقرار، واستمرار فرص تجدد الصراع نتيجة عدم رضي أطراف رئيسية عن الهزيمة والإقصاء من المشهد السياسي.

– إغلاق الطريق على مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد وتكريس حالة استبداد سياسي.

– استمرار الاستنزاف الاقتصادي، وضعف فرص تعافي الاقتصاد الوطني من الأوضاع الصعبة القائمة[141].

– الحفاظ على وحدة الدولة، لكن مع استمرار أجواء الاحتقان وحالة عدم الرضا.

---

(139)–"الازمة الليبية الى اين؟"، مرجع سابق، ص 18.

(140)–نفس المرجع.

(141)–نفس المرجع.

- توفير الفرصة المواتية والأرضية الخصبة لنشاط المجموعات المتطرفة والإرهابية داخل الأراضي الليبية.

ب. على الصعيد الخارجي

- زيادة حجم التدخلات الخارجية في شؤون ليبيا الداخلية، وانجرار الدولة للدخول في أتون صراع المحاور والاستقطابات الإقليمية، واستخدامها ساحة لخوض صراعات الآخرين.
- تراجع فرص تحقيق استقرار المنطقة، واستمرار الفوضى الإقليمية.
- تأثير سلبا في مسار التحول الديمقراطي وتعزيز ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستبداد السياسي في المنطقة.

ثالثا: تقسيم الدولة

1. وصف السيناريو

ترسيم الانقسام السياسي، وإنهاء وحدة الدولة، وتقسيمها إلى كيانين منفصلين أو أكثر على خلفية سياسية وجغرافية وقبلية[142].

2. شروط تحقيق السيناريو

أ. على المستوى الوطني

فشل جهود التوافق السياسي، ووصول أطراف الصراع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار السياسي وبصعوبة حسم الصراع عسكريا لصالحها، وتفضيلها لخيار الانقسام وإنشاء كيانات مستقلة على استمرار وحدة الدولة بالصورة قائمة.

ب. وعلى المستوى الإقليمي والدولي

دعم أطراف إقليمية ودولية مؤثرة لخيار تقسيم الدولة الليبية، أما لقناعتها بانسجام هذا السيناريو مع مصالحها، أو لإدراكها صعوبة حسم حلفائها المحليين للصراع لصالحهم.

---

[142]- "الازمة الليبية إلى اين؟"، مرجع سابق، ص 20.

3. النتائج المتوقعة لنجاح سيناريو تقسيم الدولة

أ. على الصعيد الداخلي

- ضرب وحدة الدولة وإنتاج كيانات هزيلة متصارعة.
- استمرار حالة الاستنزاف بين الكيانات المنفصلة، والفشل في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني.
- إلحاق ضرر بالغ بالحالة الاجتماعية وبالوحدة الوطنية، وتغذية النزاعات القبلية والجغرافية.
- وصول مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد إلى طريق مسدودة.
- توجيه ضربة قوية للاقتصاد الوطني، والتأثير سلبا في أوضاع المواطنين الحياتية.
- توفير تربة خصبة للتطرف ولتمدد الحركات الإرهابية المتشددة.

ب. على الصعيد الخارجي

- زيادة حجم التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي، وتبعية الكيانات المنفصلة للأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لها، ما يعزز استخدام الأراضي الليبية ساحة لخوض الصراعات الخارجية على حساب مصالح ليبيا وشعبها[143].
- التأثير بصورة سلبية في مسار التحول السياسي والديمقراطي في المنطقة.
- زيادة التهديدات والانعكاسات الخطيرة على الأمن الإقليمي وخاصة أمن دول الجوار.

رابعا: جمود الوضع القائم

1. وصف السيناريو

استمرار حالة الاقتتال والفوضى.

2. شروط تحقيق السيناريو

أ. على المستوى الوطني

استمرار ميزان القوى الحالي، وعدم قدرة أي من الأطراف على حسم الصراع لصالحه، وعدم توافر الرغبة لدى الأطراف المعارضة لاتفاق الصخيرات للقبول به وبحكومة الوفاق الوطني[144].

---

[143]–" الازمة الليبية إلى اين؟"، مرجع سابق، ص20.

ب. وعلى المستوى الإقليمي والدولي

يتطلب هذا السيناريو استمرار التدخلات الخارجية في دعم الأطراف الليبية المتصارعة بالوتيرة الحلية، دون تراجع أو زيادة كبيرة تخل بميزان القوى لصالح طرف من الأطراف.

3. النتائج المتوقعة لاستمرار سيناريو الوضع القائم:

أ. على الصعيد الداخلي

- استمرار الفوضى والاقتتال والاضطراب، وغياب الاستقرار السياسي والأمني.
- استمرار الانقسام السياسي والجغرافي والمجتمعي القائم حاليا دون ترسيم.
- استمرار الاستنزاف الاقتصادي الوطني وتراجع الأوضاع المعيشية للمواطنين.
- تعطيل مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في لليبيا نتيجة الانشغال والاستنزاف بحالة الصراع.
- بقاء الفرصة قائمة لتجدد نشاط المجموعات المتطرفة والإرهابية رغم تراجع قوتها نتيجة الضربات القوية التي تلقتها "سرت" والعديد من المناطق الليبية.

ب. على الصعيد الخارجي

- استمرار التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي الداخلي لصالح إدامة الصراع وغياب الاستقرار.
- استمرار الانعكاسات السلبية لحالة الفوضى والاقتتال في ليبيا على الاستقرار الإقليمي وعلى أمن دول الجوار.
- استمرار التأثير السلبي للصراع في ليبيا على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة.

خامسا: خلاصة السيناريوهات

استمرار الوضع القائم ينطوي على أخطار كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي، غير أن نجاح سيناريو التقسيم وعسكرة الدولة ينطويان على أخطار أكبر على مستقبل الوضع في ليبيا،

---

(144)– "الازمة الليبية الى اين؟"، مرجع سابق، ص 21.

ويهددان بصورة أكبر أمن دول الجوار واستقرار المنطقة التي تعاني حالة فوضى واضطرابات سياسية وأمنية[145].

سيناريو الحل السياسي ينطوي على نتائج إيجابية كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، الأمن الذي يدعو إلى اعتماده خيارا منفصلا، ما يدعو إلى ضرورة تضافر الجهود الليبية والإقليمية والدولية من أجل إنجازه وتذليل العقوبات التي تعترض طريقه، في ظل خطورة البدائل الأخرى، وتظهر الانتصارات التي حققتها قوات حكومة الوفاق الوطني بدايات شهر كانون الثاني / ديسمبر 2016 في "سرت" على قوات تنظيم الدولة أهمية إنجاح خيار السياسي وتحقيق التوافق الوطني[146].

في ظل المعطيات والتعقيدات القائمة محليا وإقليميا ودوليا، تبدو فرص السيناريوهات الأربعة قائمة ومفتوحة ويصعب ترجيح فرص نجاح واحد منها، مع وجود أفضلية نسبية لصالح سيناريو الحل السياسي، لكن الأمر منوط بإرادة القوى الليبية المتصارعة بالدرجة الأولى، وبإرادة الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الصراع الليبي[147].

---

(145)–"الازمة الليبية إلى اين؟"، مرجع سابقن ص 22.

(146)– نفس المرجع.

(147)–نفس المرجع.

خاتمة

خاتمة

إن البحث في موضوع النزاعات الدولية الجديدة ودور الأمم المتحدة في تسويتها ومساهمتها في حل النزاع الليبي، يؤدي بنا بالضرورة إلى التعمق في كل ما يتعلق الأزمة.

تعتبر النزاعات المسلحة واحدة من مهددات الاستقرار في الدول العربية فعلى الرغم من وجود قواسم مشتركة بين سكان الدول العربية، كاللغة والدين الهوية...الخ، إلّا أنه قد تجد النزاعات طريقها في الدولة الواحدة بين طوائف الشعب، وذلك عندما تكون هنالك محفزات لنشأة تلك النزاعات كما هو الحال في ليبيا.

لقد كان لغياب معايير العدالة والشفافية وغياب سيادة القانون والعدالة الاجتماعية دورا في ظهور الأزمة بليبيا، وكان الطابع الدكتاتوري لنظام القذافي السبب الرئيسي في تأجيج الأوضاع في ليبيا والمطالبة بضرورة تغيير نظام الحكم، فتصاعدت الاحتجاجات وتحولت إلى حرب أهلية بين الشعب ونظام القذافي، مما استدعى لضرورة التدخل الدولي من طرف هيئة الأمم المتحدة لحل تلك الأزمة.

ان تدخل الأمم المتحدة في ليبيا كان موفقا نوعا ما، من خلال الترخيص بالتدخل العسكري الذي نجح في محاصرة واسقاط القذافي في غضون أشهر عديدة، غير انها لم تستطع السيطرة على الوضع الأمني المتدهور، بل تفاقم الوضع بعد ان أصبحت الدولة فاشلة في كل الميادين خاصة العسكرية، مما فتح المجال لتهديدات الجماعات الإرهابية وسيادة الفوضى في الارجاء.

سعت الأمم المتحدة للتدخل مرة أخرى تحت مسمى التدخل السياسي، كمحاولة منها لإعادة بناء الدولة الليبية إلّا ان سيادة الانقسامات واختلاف الآراء وتصادم المصالح أصبح من الصعب السيطرة عليها، مما عرقل بناء الدولة الجديدة المأمولة وصعوبة إرساء قواعد السلم والأمن.

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج إلّا وهي:

– ان الدوافع والأسباب السياسية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الليبي ساهمت بشكل واضح في اشعال فتيل النزاع الليبي.

– مر التدخل الدولي في ليبيا بالعديد من المراحل وشاركت فيه مجموعة من الأطراف، مما نتج عنه انتهاكات صارخة لحقوق الانسان الامر الذي تجسد في الممارسات القمعية واللاإنسانية

للمتظاهرين من اعتقالات تعسفية، العنف المفرط، استخدام الأسلحة الثقيلة، والتهديد بالإبادة ما أفقد العقيد معمر القذافي شرعيته الدولية خاصة بعد الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي.

– سرعة التدخل الدولي في ليبيا، والذي لعبت فيه الدول الأوروبية والعربية الدور الرئيسي، ومن بينها قطر والامارات اللتان ابديتا مساندتهما للتدخل.

– استناد التدخل الدولي في ليبيا إلى قراري مجلس الأمن رقم 1970 و1973.

– رغم أن التدخل في ليبيا كان لغرض انساني وبدعوى وضع حد لانتهاكات النظام السياسي الليبي لحقوق الانسان، إلّا ان الهدف الأساسي كان اسقاط القذافي والسيطرة على الاقتصاد الليبي، وتغطية هذا الهدف بالأسباب الإنسانية وامتلاكه الشرعية الدولية تحت مسمى أعمال مسؤولية الحماية.

– ان استخدام مبدا مسؤولية الحماية عن طريق التدخل العسكري اساء إلى هذا المبدأ، إذ أن استمرار الصراع وسقوط المدنيين دليل على فشل هذا التدخل.

– اما في المجال السياسي فقد بذلت الأمم المتحدة العديد من الجهود التي تظهر خصوصا في تشكيل بعثة الأمم للدعم في ليبيا، والتي حملت على عاتقها مسالة إيجاد مخرج سياسي للازمة الليبية وتسويتها.

– عدم استطاعة بعثة الأمم للدعم في ليبيا للوصول إلى حل سياسي، وفشل التدخل السياسي في ليبيا حيث لا يزال الوضع السياسي الليبي يعرف شغورا، ولم يستطع الأطراف الليبيون الوصول إلى مخرج وحل لإعادة تشكيل حكومة موحدة.

– غياب الرؤية العملية في بناء الدولة، وملف المصالحة الوطنية.

– ان استعادة الاستقرار والأمن في ليبيا يعتبر مسؤولية دولية أخلاقية تقع على عاتق الأمم المتحدة ومجلس الأمن والحلف الأطلسي بالذات باعتبارهم المتهمين الرئيسيين في تصعيد الأزمة الليبية.

على ضوء هذه النتائج توصلنا إلى اقتراح التوصيات التالية:

بالنسبة للأطراف الليبية

– إن المفتاح الأساسي لحل الأزمة الليبية وانهاء الصراع المسلح يكمن بيد الأطراف الداخلية، فان التدخل الأول للتسوية يكمن في تصالح الفرقاء الليبيين وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الفردية.

– عدم السماح باي تدخلات خارجية في الشؤون الداخلية والدخول في حوار وطني جاد وواع بخطورة الوضح الحالي في ليبيا.

– حمل مسؤولية حفظ وحدة الدولة والحيلولة دون تقسيمها على أسس سياسية وقبلية، لتجنب التقسيم الداخلي.

– بسط سيادة الحكومة المركزية على مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة الدولة ومؤسسات الأمن، والسيطرة على السلاح في ليبيا.

بالنسبة للأطراف الإقليمية والدولية

- التوقف عن دعم أطراف الأزمة بالسلاح والعتاد العسكري.
- تكثيف الجهود السياسية وجهود التسوية بعيدا عن التحيز لطرف على طرف اخر.
- تفعيل دور الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية في مجال التسوية.
- التوافق بين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الشأن الليبي على ضرورة انهاء الصراع.
- يقع على عاتق الأمم المتحدة خلق ألية فعالة تعمل تحت اشراف الحكومة الليبية لإرساء مؤسسات الدولة الليبية السياسية والعسكرية.

إدخال تغيير في التنظيم الدولي بما يحقق العدالة، من خلال إصلاح منظومة الأمم المتحدة، خاصة تغيير النظام الأساسي لمجلس الأمن، وخلق جهاز دولي تنفيذي رقابي لضمان التكريس الصحيح لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. **الخطيب نعمان احمد**، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2004.

2. **صلاح الدين عامر**، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة، د س ن.

3. **علي ادحش**، تقويم الحالة الدستورية في ليبيا، سلسلة تحليل سياسات، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، د ب ن، 2011.

4. **عمر سعد الله**، القانون الدولي الإنساني، وثائق واراء، دار مجدلاوي، عمان، 2002.

5. **فيجي برشاد**، الربيع العربي الشتاء الليبي، ترجمة: منذر محمود، محمد الفاتح عمورة، دار الفرقد للنشر والتوزيع، دمشق، 2014.

6. **معمر القذافي**، الكتاب الأخضر، دار الجماهيرية للنشر والاعلان والتوزيع، طرابلس، 1978.

II. الأطروحات والمذكرات الجامعية

أ. أطروحات الدكتوراه

1. **الجوزي عز الدين**، حماية حقوق الانسان عن طريق حق التدخل الدولي الإنساني: استرجاع القانون الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015/2014.

2. **دحماني عبد القادر**، التدخل الدولي في النزاعات المسلحة الداخلية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2017.

ب. المذكرات الجامعية

ب.1. مذكرات الماجستير

1. **أوشيف يسرى**، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

2. رافعي ربيع، التدخل الدولي الإنساني المسلح، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة د الطاهر مولاي، سعيدة، 2012.

ب.2. مذكرات الماستر

1. بسباس هشام، تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية 2011 وانعكاسه على الأمن القومي الجزائري، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة08ماي1945، قالمة، 2012.

2. بعير السعدي، تداعيات تنفيذ قرار مجلس الأمن 1973 على استمرارية الدولة الليبية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2021/2020

3. تيسير إبراهيم قديح، التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، غزة، 2013/2012.

4. دبلة رفيدة، دور الأسلحة الخفيفة في تفاقم النزاعات المسلحة في افريقيا–دراسة حالة ليبيا 2011–2818، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

5. عزني موسى، إسعدي أعمر، دور منظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الإقليمية في المتوسط بين الاستقلالية والتبعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.2017/2016.

III. المقالات والمداخلات

أ. المقالات

1. "الأزمة الليبية إلى اين؟"، مركز الدراسات الشرق الأوسط، العدد13، مارس 2017، الأردن، ص ص 01–27.

2. أحمد الزروق الرشيد، "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016"، مجلة مدارات سياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة بن غازي، ليبيا، 1825-2588، ديسمبر 2017، ص ص82-113.

3. أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والاخفاقات"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، جوان 2022، ص ص 401-422.

4. بومعزة منى، "الصراع المسلح في ليبيا: الأسباب ومسارات التسوية"، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد 25، العدد 04، ديسمبر 2019، ص ص، 120-143.

5. ساحلي مبروك، "تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 86، 2019، ص

6. شريف عتلم، "مدلول القانون الدولي الإنساني وتطوره التاريخي ونطاق تطبيقه"، إسهامات جزائرية في القانون الدولي الإنساني، مقالة لمجموعة من الباحثين، إعداد نخبة من الخبراء الجزائريين، مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الأولى، 2008.

7. علويط حمزة، "إشكالية التدخل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا"، المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 06، العدد 25، ديسمبر 2022، ص ص183-206

8. على بلعربي، "التدخل الدولي العسكري في ليبيا سنة 2011 بين مبدا مسؤولية الحماية ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 22، العدد 02، ديسمبر 2021، ص، ص 365-386.

9. ماريون هاروف تافل، "الإجراءات التي تتخذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر إزاء ارتكاب أعمال العنف داخل البلاد"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 31، ماي/جوان1993، ص ص، 113.

10. **هرموش مريم**، "التدخل الخارجي في ليبيا من مسؤولية الحماية إلى إعادة البناء 2011-2016"، مخبر تحليل السياسات الشرق أوسطية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، ص ص 333-352.

ب. المقالات الإلكترونية

1.**العلاقات الدبلوماسية للنظام السياسي لمعمر القذافي مع دول مجلس التعاون الخليجي**"، مقال قناة الجزيرة الإخبارية، اطلع عليه بتاريخ 02افريل 2023، على الساعة 14: 00، من الموقع.https://www.aljazeera.net

2."**تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية بليبيا**"، نشر بتاريخ: 2013/05/13، على الموقع:

https://www.hrw.org/ar/news/2013/05/13/249/630

3."**رئيس البرلمان الليبي يشيد بدور الاتحاد الافريقي في حل ازمة بلاده**" جريدة التحرير المصرية، نقلا عن وكالة انباء الشرق الأوسط، بتاريخ 30جانفي2015، من الموقع:

http://www.icc-cpi.net/cases/html

4."**ليبيا: ازمة سياسية حول الموازنة وتأجيل مبادرة ميتري**"، صحيفة العربي الجديد، نشر بتاريخ: 2014/07/14، من الموقع: https://www.alaraby.com/uk

5."**مبعوثون دوليون حيرهم لغز ليبيا**"، صحيفة أصوات المغاربة، نشر بتاريخ 2017/07/21، من الموقع: https://www.maghrebvoices.com/2011

6."**موقف الجزائر من الثورة الشعبية الليبية 2011**"، مقال لموقع قناة النهار الإخبارية الجزائرية، من الموقع: https://ennaharonline.com

7.**زياد عقل**، " هل نجحت المبادرات الدولية والإقليمية في حلحلة الأزمة الليبية"، نشر بتاريخ: 2019/11/18، من الموقع: www.independentrbi.

8.**شريف الزيتوني**، "المبعوثون الاميون إلى ليبيا وقاعدة العرجاء ومكسورة القرنين" بوابة افريقيا الإخبارية، نشر بتاريخ: 2018/10/03، من الموقع:

https://www.africatenews.net/articel.

9.قسم المتابعة الإعلامية، "من اهم أطراف الأزمة الليبية"، BBCعربي، يوم: 2015/06/09، على الموقع: https://www.bbc.com/arabic

10.محمد علوش، "مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا"، المعهد المصري للدراسات نشر بتاريخ: 2016/08/18، من الموقع:www.eipss.org

11.محمد محمود، "أطراف الصراع في ليبيا"، الخليج أونلاين، يوم: 2017/04/11، من الموقع: www.alkhaleejonline.net.

IV. النصوص القانونية الدولية

أ. الاتفاقيات الدولية

***اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان.**

***اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب.**

***اتفاقية جنيف الثانية لتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى للقوات المسلحة في البحار.**

***اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.**

http: //www.icc-cip-int/Nr/RDONLYRES/ADD16858-AEE9-4757-ABE79CD7CF02886/284265/RomeStatuteARA.pdf.

1. **اتفاقيات جنيف الأربع**، المؤرخة بتاريخ 12 اوت 1949، دخلت حيز النفاذ في 21 جوان 1950، صادقت عليها الجزائر من قبل الحكومة الجزائرية المؤقتة بتاريخ 20 جوان 1960.
2. **البروتوكول الإضافي الأول الملحق لاتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949**، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة المنعقد بتاريخ 10 جوان 1977، الذي انضمت اليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 68/89، المؤرخ في 16 ماي 1989، ج ر ج ج د ش، عدد 20 الصادر بتاريخ 17 ماي 1989.
3. **البروتوكول الإضافي الثاني الملحق لاتفاقيات جنيف الأربع بسنة 1949**: المتعلق بحماية ضحايا المنازعات غير الدولية المسلحة المنعقد بتاريخ 10 جوان 1977، الذي انضمت اليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 68/89 المؤرخ في 16 ماي 1989، ج ر ج ج د ش، عدد 20 الصادر بتاريخ 17 ماي1989.

4. **النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:** المعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية بتاريخ 17 جويلية1998، وقعت عليه الجزائر في ديسمبر 1998، ولم تصادق عليه، وثيقة رقم: A/CONF.183/9

ب. قرارات مجلس الأمن

1. **القرار رقم: 1970**، الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 26 فيفري 2011، بشأن الوضع في الجماهيرية الليبية، وثيقة رقم: S/RES/1970(2011)

Https: //documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/245/56/PDF/N1124556.pdf?OpenElement.

2. **القرار رقم: 1973**، الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ: 17 مارس2011، بشأن الوضع في الجماهيرية العربية الليبية، وثيقة رقم: S/RES/1973(2011)

Https: //documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/268/37/PDF/N1126837.pdf?OpenElement.

3. **القرار رقم: 2009**، الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ، 16 سبتمبر2011، بشأن الوضع في الجماهيرية العربية الليبية، وثيقة رقم: S/RES/2009(2011) من الموقع:

Https: //www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions adopted-security-council-2011.

4. **القرار رقم: 2323**، الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 14 ديسمبر 2016، المتعلق بالحالة في ليبيا، وثيقة رقم: S/RES/2323(2016)، من الموقع:

Https: //www.un.org/securtiycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-2016.

ج. الوثائق الرسمية لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة

1. **المحضر الرسمي للجلسة العامة رقم 76**، الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، الدورة الخامسة وستون، المعلق بتجميد عضوية دولة ليبيا في مجلس حقوق الانسان الدولي، المنعقدة بنيويورك بتاريخ 01مارس 2011، منشورات منظمة الأمم المتحدة الوثيقة رقم: A/65/pv-76.

د. التقارير

1. تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2017/08/22، من الموقع: https://usmil.unmissions.org/ar

2. التقرير الأول المقدم من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، عملا بقرار مجلس الأمن رقم 1970(2011).

3. تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدولICISS ، مسؤولية الحماية، ديسمبر 2001، الجمعية العامة، الدورة 57، وثيقة رقم: .A/57/303 من الموقع:

https://tolerance.tavaana.org/ar/content

4. تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول حول ليبيا، منشورات مفوضية الأمم المتحدة، من الموقع:

https://www.org/documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSeon/srssion19/A-HRC-1968-ar.doc

5. تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2015، من الموقع:

https://usmil.unmissions.org/ar.

6. تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، المتعلق بالتعذيب وحالات الوفاة في أماكن الاحتجاز في ليبيا، أكتوبر 2013، من الموقع:

https://usmil.unmissions.org/ar.

7. تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010: حالة حقوق الانسان في العالم، من الموقع:
https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/9/2021/06/pol10002010ar.pdf.

د.2. المواقع الالكترونية

1. http://www.almasryalyoum.com/news/details/507895
2. http://www.elwatannews.com/news/details/866962
3. https://www.aljazeera.net
4. https://www.icc-cpi.net/cases/html
5. www.independentrbi.com
6. https://www.africatenews.net/articel/
7. https://www.hrw.org/ar/news/2013/05/13/249/630
8. http://www.icc-cpi.net/cases/html
9. www.independentrbi.com
10. https://www.africatenews.net/articel
11. https://www.bbc.com/arabic
12. https://www.alaraby.com/uk
13. http://www.ennaharonline.com
14. https://www.bbc.com/arabic
15. https://www.maghrebvoices.com/2017
16. https://ennaharonline.com
17. www.eipss.org
18. www.alkhaleejonline.net..
19. http://www.icc-cip-int/Nr/RDONLYRES/ADD16858-AEE9-4757-ABE79CD7CF02886/284265/RomeStatuteARA.pdf.
20. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/245/56/PDF/N1124556.pdf?OpenElement.
21. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/268/37/PDF/N1126837.pdf?OpenElement.

22. https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions adopted-security-council-2011.
23. https://www.un.org/securtiycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-2016.
24. http://tolerance.tavaana.org/ar/content.
25. http://tolerance.tavaana.org/ar/content
26. https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/9/2021/06/pol10002010ar.pdf.
27. https://www.org/documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSeon /srssion19/A-HRC-1968-ar.doc.
28. https://usmil.unmissions.org/ar

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

I. Articles

1. ANDERSSON Nils, « Essayist et analyte géopolitique entre droit inherence et devoir de potager, out passé le frontier ", In "Responsibility de protégé et guerre "humanitaire" le cas de la Libye, (S./dir) ANDERSSON Nils et LAGOT Daniel, l'Haemttan, Paris, 2012

2. BERNARD Vincent, < champ d'application du droit dans les conflits armés>, Revue international de la Croix rouge, v 96, sélection française, 2014/1, p 97, Sélection française, 2015/4.

3. CLAUS Kreb, < Vers un nouveau développement du droit des conflits armés non internationaux : une proposition pour in jus in bello interno et pour un nouveau jus contra bellum internum >, Revue Internationale de la Croix Rouge, v 96, sélection française, 2014/1.

4. Garwood Gowers, Andrew, "The Responsibility to protect and the Arab Spring: Libya as the exception as, Syria as the norm" UNSW Law journal, 2013, Volume36, pp594-618.

5. Gary D. Solis: The law of armed conflict: international humanitarian law in war, Cambridge University Press, 2010

6. Patrick CR, Terry, «The Libya intervention2011: neither lawful, nor successful" The 3Comparative and International Law Journal of Southern Africa, Published by: Institute of Foreign and Comparative Laz, july2015, Vol48, No2, pp162-182.

7. TRISTAN Ferraro, < La position juridique du CICR sur la qualification des conflits armés incluant une intervention étrangère et sur les règles du droit international humanitaire applicable à ces situations>, Revue internationale de la Croix Rouge, v 97, sélection française, 2015/4.

الفهرس

الفهرس

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة اهم المختصرات

مقدمة 1

الفصل الأول

موقف المجتمع الدولي في حل الأزمة الليبية

المبحث الأول: بوادر الأزمة الليبية 8

الفرع الأول: الأسباب الداخلية 9

أولا: الأسباب السياسية 9

ثانيا: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية 10

ثالثا: الأسباب الإنسانية 11

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية 12

أولا: السياسة الخارجية الليبية المتقلبة والغامضة 12

ثانيا: تأثير الثورات العربية على تأليب الوضع العام الداخلي الليبي 13

ثالثا: الاعلام والتقدم التكنولوجي ومساهمته في توعية وتحسيس المواطنين الليبيين بحقوقهم 13

المطلب الثاني: تكييف النزاع الليبي 14

الفرع الأول: النطاق المادي للنزاع الليبي 14

أولا: النزاع المسلح الداخلي 14

ثانيا: النزاع المسلح الدولي 17

ثالثا: النزاع المسلح المُدول 19

الفرع الثاني: النطاق الشخصي للنزاع الليبي 21

أولا: المؤتمر الوطني العام 21

ثانيا: الحكومة المؤقتة 22

ثالثا: اللواء خليفة حفتر 22

رابعا: ميليشيات فجر ليبيا 22
خامسا: مجلس شورى بنغازي 22
سادسا: الزنتان والصواعق والقعقاع 23
سابعا: درع ليبيا 23
ثامنا: تنظيم الدولة الإسلامية 23
الفرع الثالث: نطاق تطبيق قوانين النزاع المسلح في ليبيا 23
أولا: القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني 24
ثانيا: القانون الجنائي الدولي 24
المبحث الثاني: موقف المجتمع الدولي من النزاع الليبي 25
المطلب الأول: موقف الدول من النزاع الليبي 25
الفرع الأول 25
الدول العربية والافريقية 25
أولا: موقف الدول العربي 26
ثانيا: مواقف الدول الافريقية 29
الفرع الثاني: الدول الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية 29
أولا: موقف الدول الأوروبية 30
ثانيا: موقف الولايات المتحدة الامريكية 32
الفرع الثالث: روسيا، الصين وتركيا 34
أولا: الموقف الروسي 33
ثانيا: الموقف الصيني 34
ثالثا: الموقف التركي 34
المطلب الثاني: موقف المنظمات من النزاع الليبي 35
الفرع الأول: موقف المنظمات الإقليمية. 35
أولا: موقف جامعة الدول العربية 35
ثانيا: موقف مجلس التعاون الخليجي 36

ثالثا: موقف الاتحاد الافريقي 38
الفرع الثاني: موقف المنظمات العالمية كمنظمة الأمم المتحدة 39
أولا: فرض الجزاءات الدولية 40
ثانيا: التسوية السلمية 41

الفصل الثاني

تدخل الأمم المتحدة في ليبيا من مسؤولية الحماية إلى إعادة البناء

المبحث الأول: مشروعية التدخل لأعمال مسؤولية الحماية في ليبيا 44
المطلب الأول: تدخل الأمم المتحدة في ليبيا بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق 45
الفرع الأول: تعريف للتدخل الإنساني..... 45
الفرع الثاني: الجزاءات الاقتصادية الذكية..... 47
أولا: إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية 47
ثانيا: حظر التسلح..... 48
ثالثا: حظر السفر..... 49
رابعا: تجميد الأصول..... 51
خامسا: فرض منطقة حظر الطيران..... 52
سادسا: حظر الرحلات الجوية..... 52
سابعا: انفاذ الأسلحة 53
الفرع الثالث: التدخل العسكري..... 53
أولا: معايير التدخل العسكري 54
ثانيا: شرعية تدخل قوات حلف الناتو في ليبيا 56
ثالثا: أسباب التدخل العسكري في ليبيا 57
المطلب الثاني: تداعيات تطبيق نهج مسؤولية الحماية في ليبيا 58
الفرع الأول: مدى تطبيق نهج مسؤولية الحماية للمدنيين في ليبيا..... 58
الفرع الثاني: نتائج واثار التدخل العسكري في ليبيا 60
المبحث الثاني: التدخل لإعادة بناء ليبيا..... 63

المطلب الأول: تدخل الأمم المتحدة لإعادة بناء ليبيا 63
الفرع الأول: نشأة بعثة الأمم للدعم في ليبيا 63
أولا: ولاية البعثة 64
ثانيا: اختصاص البعثة 64
الفرع الثاني: عمل البعثة 65
أولا: أنشطة البعثة 65
ثانيا: آليات البعثة في دعم استقرار الدولة الليبية 67
المطلب الثاني: أزمة إعادة بناء ليبيا 76
الفرع الأول 77
فاعلية بعثة الأمم للدعم في ليبيا 77
أولا: العوامل الفنية المتعلقة بالبعثة وآلياتها 77
ثانيا: العوامل الخارجية 78
ثالثا: العوامل الداخلية 80
الفرع الثاني: دور التدخل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة الليبية 81
الفرع الثالث: سيناريوهات الحل السلمي للنزاع الليبي 85
أولا: سيناريو الحل السياسي 85
ثانيا: عسكرة الدولة 87
ثالثا: تقسيم الدولة 88
رابعا: جمود الوضع القائم 89
خامسا: خلاصة السيناريوهات 90
خاتمة 92
قائمة المراجع 96
الفهرس 107

النزاعات الدولية الجديدة والأمم المتحدة-ليبيا نموذجاً-

ملخص

بدأ النزاع الليبي منذ عام 2011 أين شهدت الدولة حالة من النزاع المسلح للإطاحة بنظام معمر القذافي، منذ ذلك الحين شهدت ليبيا فوضى سياسية وامنية، وتصاعدت الاضطرابات والصراعات الداخلية. شهدت ليبيا تدخلا عسكريا وسياسيا من قبل منظمة الأمم المتحدة في عام 2011 لإنهاء الأعمال القمعية وحماية المدنيين.

من الناحية العسكرية أصدر مجلس الأمن الدولي قرارات تفرض جزاءات وعقوبات عسكرية واقتصادية على ليبيا أهمها القرار 1970و1973. ومن الناحية السياسية شكلت الأمم المتحدة بعثة الأمم للدعم في ليبيا للعمل على تحقيق حل سياسي شامل.

على مر السنوات، استمرت جهود منظمة الأمم المتحدة للتوسط في الأزمة الليبية وتعزيز الاستقرار، ومع ذلك ما زالت الأزمة الليبية تستمر وتتطلب جهودا دولية مكثفة للتوصل الى حل سياسي.

Résume

Le conflit Libyen a commencé depuis 2011 après le déclenchement de la révolution Libyenne qui a renversé le régime de MOUAMMAR KADHAFI, depuis lors la Libye a connu une anarchie politique et sécuritaire, avec une escalade des troubles et durs conflits internes. La Libye a connu une intervention militaire et politique de la part de l'Organisation des Nations Unies en 2011 pour mettre fin aux actes de répression et protéger les civils.

Sur le plan militaire, le conseil de sécurité à d'opté des résolutions imposant des sanctions et des mesures coercitives militaires et économiques à la Libye, notamment les résolutions 1970 et 1973. Sur le plan politique l'ONU a mis en place la Mission d'(UNSMIL) pour œuvrer à une solution politique globale.

Au fil des années, les efforts de l'ONU ont un de résoudre la crise libyenne et promouvoir la stabilité se sont poursuivis, cependant la crise libyenne perdure et nécessite des efforts internationaux intensifs pour parvenir à une solution politique globale.